

محمد اسماعيل ابراهيم



من شريعة الإسراء وسنة

الاولاد



علم الانفسان ما يعلم

دار الفكر العربي

محمد اسماعيل براهيم

١٤٤٢
—————
٢٢٢

مِنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ وَسُنَّتِهِ

الْبَلَاغِ

وَأَنْحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ

مكتبة الطبع والنشر
دار الفكر العربي

تقديم

- إلى من تزوجوا وسعدوا بالزواج المتنايات وبالذرية الصالحة .
وإلى من تزوجوا ولم يتحقق أمالهم كما يشتهون من زواجهم .
وإلى من يقفون على عتبة الزواج عاجزين أو مترددين .
وإلى من يضربون عن الزواج عناداً أو استهتاراً .
إلى هؤلاء جميعاً أقدم كتابي هذا معبراً فيه عن :
- التهنئة لمن راقبوا الله في زواجهم فسعدوا وأسعدوا .
 - والعزاء لمن خانهم الحظ أولاً ، والدعاء لهم أن يواتبهم مرة أخرى .
 - والدعوة للمترددین والمضربين أن يبادروا بالزواج .
 - الرغبة في أن تعم بين المسلمين الثقافة الدينية والاجتماعية والصحية عن الزواج والحياة الزوجية الموفقة .

وأرجو أن يلقى كل فريق من ذكرتهم بالذات وغيرهم من طالبي الزواج معلومات مفيدة في أصول الدين ومبادئ الاجتماع وقواعد الصحة مما يتصل بموضوع الزواج في أطوار هذا الكتاب الذي أقصد به الإرشاد إلى طريق الخير والسلامة ، ابتغاء خدمة أبناء الأوطان الإسلامية ، وأملأ في مرضاة الله سبحانه وتعالى .

والله الموفق والمعين ؟

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

مقدمة

- وبعد فالحمد لله تعالى حمدا كثيرا ، على ما أولاني من عظيم فضله ، والشكر لله تعالى شكرا جزيلاً على ما غمرني به من سابغ نعمه ، وإني أضع إليه سبحانه أن يلمني الصواب والسداد فيما قصت إليه من تأليف هذا الكتاب الذي أرجو أن ياتي القبول من إخواني المسلمين قاطبة ويحببهم في العمل بدينهم .
- وهذا الكتاب يعالج قضية الزواج من حيث بيان ضرورته وحكمته ، وإيضاح ما يتعلق به من تشريع وأحكام وآداب ، وما ينبغي أن يحاط به من كرامة وصيانة لمواثيقه وحقوقه .
- وقد حملني على الخوض في هذا الموضوع بواعث إنسانية ، كان لها في نفسي أعمق الأثر من جراء ما شاهدته وسمعته وقرأته عن الزيجات ذات العبر والمآسى التي تجري على مسرح الحياة الزوجية بما فيها من المبكيات والمضحكات ، وما يدهش له الإنسان من العجائب والغرائب والمفارقات .
- وقد كانت الرغبة في إصدار هذا الكتاب تحدونى منذ زمن بعيد ، ولكن مشاغل الحياة ومطالبها الملحة كانت أقوى من رغبتي وإرادتي ، إلى أن أذن الله سبحانه بأن تتاح لي هذه الفرصة فأنهزتها متوكلاً عليه تعالى أن يمدني بعونه ، ويهيني توفيقاً ورشداً يسددني خطاى على طريق الصواب .
- وإليك يا قارئ بعض الدوافع التي حفرتني إلى تأليف كتابي هذا :

أولاً : رغبتى فى الإسلام مع الدعاة العاملين على نشر التوعية والشقاوة الإسلامية التى يفتقر إليها أكثر المسلمين .

ثانياً : اعتقادى أن الإسلام لا يمكن أن يمارس على وجهه الصحيح إلا بعد فهم وإدراك لمراميه ، ومن ذلك فهم حقيقة الزواج وحكمته وما يتعلق به من شروط وأحكام وحقوق وواجبات يجب الإلمام بها حتى لا يتخبط الإنسان فى تفسكيره وتصرفاته ، ويقع فى كثير من الأخطاء والمحظورات التى لو عرف أسبابها لانتفى متاعها .

ثالثاً : تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة ، البدع الباطلة عند بعض المنحرفين عن الطريق السوى ، وذوى الفهم السقيم ، مثل بعض الجماعات المتظاهرة بالإضرار عن الزواج خوفاً من تبعاته ومسئولياته ، أو عدم الثقة بوفاء المرأة ، أو اعتقاداً منهم بأن الزواج شر ، وأن الناس تقع فى هذا الشر رغم أنوفهم .

رابعاً : إقناع الشبان والشابات من المترددين والمحجمين عن الزواج بتأثير ما يقرءون أو يسمعون من الآراء الضالة والمضللة عن حقيقة الزواج ، إقناعهم بأن يبادروا بالدخول فى الحياة الزوجية قبل أن يفوتهم القطار ويضطروا إلى الزواج فى سن متأخرة ، وعليهم أن يقدموا غير هيايين ولا وجلين إلى حياة الطهر والعفاف وحياة الأمن والاستقرار .

• إن واجب الشبان الذين أتوا الصحة والقدرة على نفقات الزواج فى الحدود المناسبة لمواردهم المالية ، وفى الأوضاع المتفقة مع التساكن الاجتماعى ، واجبهم أن يكملوا دينهم ، ويربحوا أنفسهم من حياة العزوبة المريرة ، وما فيها من عنت وكبت وما يحيط بها من وحشة وملل .

• لقد دلتنا الحياة بتجارها الحلوة والمرارة أن أعز أمنيات الوالدين والأهل وأكثرها بهجة ومسررة أن يتزوج أبناؤها وبناتها ، وينعموا بالحياة

الزوجية السعيدة ، كما أنه لا شيء أقسى وأمر من أن يرى الوالدان بناتهم عوانس وأبنائهم أعزاب ، وقد حرموا نعمة الزواج ومباهجه وثمراته .

وبحال القول في أمور الزواج دينياً واجتماعياً وصحياً مجال متسع ، وكل بحث في موضوعاته يحتاج إلى كتاب قائم بذاته لإيفائه حقه من البيان ، ولكن الغاية من هذا الكتاب هو تزويد القارىء بمخلاصات قيمة من المعلومات الشرعية والاجتماعية والصحية التي يجب على كل مسلم أن يلم بها لكي يعصم نفسه من شرور الجهل بها .

• وقد بذلت جهدي أن يكون الكتاب في جميع اتجاهاته متفهماً للمبادئ الإسلامية نصاً وروحاً ، ومستمداً كل مقوماته وأهدافه من هدى القرآن الكريم ، وسنة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، وإجماع أهل الذكر والاجتهاد في أمور الدين والدنيا .

• وقد تناولت أبواب الكتاب مباحث مختلفة تشتمل على الزواج باعتباره حاجة طبيعية وضرورة اجتماعية ، وعرض سريع لما كانت عليه بعض أوضاع الزواج في العالم قديماً ، وما كان عليه أمر الزواج في الأديان والشرائع السابقة وقبل ظهور الإسلام الذي جاء للبشرية بأفضل نظام وأدق تشريع للحياة الزوجية لكي يوفر لها عوامل السكينة والمودة والرحمة ، ثم بيان حكمة الزواج وفوائده ، وبحث في بعض مشاكل الزواج وأسباب إضراب بعض الناس عنه .

• وقد أفردنا باباً مستقلاً للنصوص القرآنية وأحاديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه عن الزواج وشرحها والتعليق عليها مع التركيز على ما جاء في سورة النساء خاصة ، لأنها أكثر سور القرآن تعرضاً للحياة الزوجية ، وإظهار قيمة المرأة وحمايتها والمحافظة على حقوقها وكرامتها بعد أن كانت قبل الإسلام مسلوطة الإرادة مهينة الكيان ، وتكاد تكون من سقط المتاع .

• وقد اهتم الكتاب بعرض مفصل لمعنى الزواج في الإسلام وشروطه وأركانه ، وأنواع عقود الزواج وما يترتب على كل نوع منها ، وبيان المقصود من الكفاءة والتكافؤ في الزواج وحقوق كل من الزوجة والزوج والحقوق المشتركة بينهما ، ثم الكلام عن الطلاق وتعريفه وأسبابه وبيان حكمة تشريع الطلاق ، وأقسام الطلاق ، وتحديد الإسلام لعدد الطلقات ، والكلام عن تحريم زواج التحليل ، وتعدد الزواج ، وبيان زواج النبي صلوات الله وسلامه عليه بأمهات المؤمنين ، والسبب في تعدد زوجاته .

• ونختم موضوعات الكتاب ببحث خاص بثقافة طبية وصحية عن التكوين الطبيعي لكل من الذكر والأنثى ، وكيف يحافظ المسلم على سلامة بدنه وبدن زوجته من العلل والأمراض الجسمية والنفسية التي قد تصيب الجاهلين بحقائقها بأضرار بليغة .

• والله أسأل أن يجعل في هذا الكتاب فوائد محققة حافلة بثقافة دينية وعلية لمن يطالعه ، ويتأسى بما جاء فيه من نصح وتوجيه وإرشاد ، والله ولي التوفيق ، وهو وراه القصد ؟

المؤلف

الباب الأول

ويحتوى على :

- ١ - المفهوم العام للزواج .
- ٢ - نماذج من الزيجات قديماً وحديثاً .
- ٣ - ضرورة الزواج وحكمته .
- ٤ - دوافع الخوف من الزواج والإعراض عنه .
- ٥ - حلول لمعالجة الإضراب عن الزواج .
- ٦ - حياة العزوبة ومضارها .
- ٧ - زواج المتعة أو الزواج المؤقت .
- ٨ - اختيار الزوجة .
- ٩ - حقوق الزوجين وواجباتهما .
- ١٠ - تعدد الزوجات .
- ١١ - زوجات النبي ﷺ .

١ - مفهوم الزواج

• من الحقائق الملموسة في حياة البشر أن في الرجل حنيننا كامنا للمرأة ، كما أن في المرأة حنيننا كامنا إلى الرجل ، وأن كلا منهما يحس بحاجة الملحة إلى الآخر ، وتلك سنة الله في خلقه ، فلا عجب إذا ما شعر الرجل في كيانه الحسى بفراغ لا يملؤه إلا اللقاء بالمرأة ، كما أنه لا غرابة في أن تشعر المرأة بفراق في أطوار ذاتها لا يهدأ حتى تجد الصلة بالرجل ، وقد شرع الله سبحانه في عالمنا الإنسانى وسيلة شريفة للاتصال بين الرجل والمرأة بصورة تليق بمكانة الإنسان وكرامته ، وهذه الوسيلة هي الزواج الشرعى .

• والزواج هو سبيل التناحل والتكاثر ، ولولاه لأفقر العالم ، ولما وجدت الأمر والقبائل والشعوب ، ولا ظهرت حياة اجتماعية ، ولا قام عمران ولا تقدم للبشرية ، وقد كانت أول زيجة أرادها الله لازدهار الحياة على الأرض زواج أدينا آدم بأمانا حواء عليهما السلام ، ومن ذريتهما التي انتشرت في جميع أقطار الأرض توالدت ملايين البشر ، وما تزال هذه الملايين تتوالد ثم تموت مع ازدياد مضطرد دائما بين الأحياء منها ، وسوف تظل البشرية بين أرحام تدفع ، وأرض تبلع إلى أن يأتي الله بأمره ، وتنتهى هذه الحياة الدنيا .

• ويشير القرآن الكريم إلى خلق الناس جميعا من نفس واحدة ، وأنه خلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، وكان هذا التكاثر نتيجة التزاوج بين ملايين البشر ، وفي ذلك دلالة قوية على أن الناس جميعا على اختلاف أجناسهم وأشكالهم وألوانهم ولغاتهم وأديانهم إخوة تجمعهم أبوة واحدة وأمومة واحدة تربط بينهم رحم واحدة ، هي رحم الإنسانية العامة ، وليت هذه الحقيقة تملك عقول الناس وقلوبهم فيتعاضون ويتحابون ، ولا تقف الفوارق الجنسية أو الدينية حائلا بينهم ، فقد قال

الله تعالى في كتابه العزيز في أول سورة النساء : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ، وفي كلية الأرحام بهذه الآية ما يدل على معنى التراحم وصلة الأقارب وغيرهم لوحدة الأصل في الرحم .

• وقد وضعت الشريعة الإسلامية للزواج أحكاما غاية في العدل والإحسان حتى تكون في الرابطة الزوجية أسباب السكينة والمودة والرحمة ، ولم يجعل في نظامه المحكم الدقيق مجالاً للاسترقاق أو الأسر أو الإضرار بل إنه حارب كل هذه الشرور من حياة المجتمع الإنساني ، وجعل الزواج عقدا إنسانيا كريما وميثاقاً غليظاً ترتبط به القلوب وتحدد به المشاعر والمصالح ، ويندمج فيه الزوجان اندماجاً قوياً ، وتشتد فيه العلاقة بينهما إلى درجة قد تفوق علاقات الأبوة والبنوة ، وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث (١) إلى فساتنكم هن لباس لسكنم وأنتم لباس لهن ، (٢) » وتعبير القرآن الكريم بلفظ اللباس يدل على شدة الالتصاق والتألف بين الزوجين .

٢ - نماذج وأساليب من نظم الزواج

• ليس المراد من هذا البحث تتبع أساليب الزواج وتطورها في حياة الشعوب عبر التاريخ ، وإنما المقصود هو إظهار بعض النماذج المتنوعة من صور هذه الأساليب لكي يدرك القارئ مدى عظمة الإسلام في تشريعاته ، ومدى إنصافه لكل من الزوج والزوجة في حياتهما الزوجية ، وكيف أنه حرر المرأة من عبوديتها ، وأعلن حقوقها المادية والأدبية وحماها من ظلمات

(١) الرفث : مقاربة النساء ومباشرتهن .

(٢) البقرة آية ١٨٧ .

التقاليد الفاسدة والعادات القبيحة التي كانت تفرض عليها قسرا ولا نجد لها نصيرا ، وقد جعلها الإسلام السمح في ظل أحكامه العادلة شريكا الرجل في تحمل أعباء الأسرة والمساهمة في رعاية البيت والأولاد وخدمة الوطن ، وأنها لم تعد من سقط المتاع كما كان ينظر إليها في العهود الغابرة قبل ظهور الإسلام ، كما أن الإسلام أعطى الرجل حقوقه الزوجية كاملة وجعله سيد أسرته والقائم عليها .

• وإليك أيها القارئ نماذج مما كان يجرى في أمور الزواج وما لا تزال بعض بقاياها يجرى في بعض الشعوب (١) .

١ - وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج ، وهو نظام يباح بمقتضاه لجماعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة فتسكون حقا مشاعا بينهم ، وقد أخذ بهذا النظام عدد غير يسير من الشعوب البائدة والمتحضرة واختلفت المجتمعات التي أخذت بهذا النظام في الوضع القانوني للأزواج ، وأهمهم يكون أباً للأبناء .

٢ - وفي كثير من المناطق في جنوب الهند وعلى الحدود الشمالية كان يباح للإخوة أن يشتركوا في زوجة واحدة ، ولا يزال هذا النظام متبعا إلى الوقت الحاضر لدى كثير من القبائل الجبلية ، وجرت العادة لديهم أن يتزوج الأخ الأكبر فتصبح زوجته زوجة لجميع إخوته ، وإذا لم يكن للشاب إخوة فإنه قلما يجد زوجة .

٣ - وفي عشائر الريدي الهندية جرت العادة أن تتزوج المرأة بين السادسة عشرة والعشرين من عمرها بطفل في سن الخامسة ، ويعتبر هذا الطفل زوجها الشرعي النظري ، ولكن يجب أن يكون له بجانبه زوج عملي هو عم الطفل أو ابن عمه أو أبوه نفسه أحيانا ، وجميع من تأتي به من الأولاد

(١) من كتاب الأسرة والمجتمع للدكتور علي عبد الواحد والى .

يلحق نسبهم بزوجها الشرعى وحده ، حتى إذا بلغ هذا الغلام أشده تكون المرأة قد وهن العظم منها وأدركتها الشيخوخة فيتصل بإحدى زوجات أولاده أو أوفاربه الصغار ويصبح زوجها العملى إلى جانب زوجها الشرعى ، ويقوم بالدور نفسه الذى قام به غيره مع زوجته وهو صغير . . . وهكذا دواليك .

٤ - أن يكون للمرأة ، زوج واحد ، ولكن يباح لغيره أن يتصل بها فترة ما معددة قبل زواجها أو بعده فى ظروف معينة وبقیود خاصة ، بدون أن يكون لهذا الدخيل صفة الزوج ولا حقوقه . فن ذلك نکاح الاستبضاع ، الذى كان شائعا عند قدماء اليونان وعند العرب فى الجاهلية وعند الهنود وغيرهم ، والمقصود منه أن يدع الزوج زوجته تتصل برجل عظيم لتأتى منه بأولاد نجباء ينسبون إلى الزوج من الناحية الشرعية ويحملون اسمه ويعتبرون من أولاده .

• وقد جاء فى حديث أم المؤمنین عائشة رضی الله عنها عن النکاح فى الجاهلية ما يدل على أن هذا النظام كان متبعاً كذلك عند العرب قبل الإسلام ، وذلك إذ تقول : « كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمئها ^(١) : أرسلى إلى فلان فاستبضعى منه ، وبه تزاها زوجها ولا يمسها أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى تستبضع منه . »

• ومن ضمن أساليب المجتمعات فى الزواج الاستيلاء على المرأة بالقوة والسبي ^(٢) وعلى هذا الأسلوب كانت تسير بعض قبائل العرب فى الجاهلية ، وكان جواز معاشره السابى لمسيبته قائما على ملكيته لها واستيلائه عليها عن طريق الغلبة على أهلها ثم أسرها ، وتكون له بمنزلة الأمة فتباح له معاشرتها معاشره الأزواج ، وإلى ذلك يشير حاتم الطائي إذ يقول فى قصيدة له :

(١) الطمئ : الحبس .

(٢) السبي : الأسر .

فما أنسكحونا طامعين بناتهم ولكن خطبناها بأسيافنا قسرا

● وكانت في تلك العصور الماضية أساليب أخرى ظالمة وطرق جائرة للروابط الزوجية ، وأغلبها يدل على أوضاع مرذولة تنافي الكرامة الإنسانية لأنها كانت تخط من قدر المرأة ، وتمين عزتها وتعرضها للابتذال والانحلال بسبب ما كان يفرض عليها من العادات والتقاليد المشينة التي تأهاها العقول السليمة والضمار الحية .

● وإذا بحثنا فيما جاء من تشريع في الديانتين اليهودية والمسيحية في شأن المرأة لوجدنا أن كلا منهما لم يعطها حقها من الاعتبار والتقدير ، بل نجد اليهودية المحرفة قد نظرت إليها شزرا ، واعتبرت أمنا حواء ومن جاء بعدها من ذريتها الإناث هن سبب شقاء الإنسانية ، لأن حواء أخرجت آدم من الجنة ، وأن ذريتها من النساء هن مصدر تعب وشقاء للجنس البشري ، لذلك نجد المرأة عند اليهود لا توث إذا كان لها أخ ذكر ، وقد سارت المسيحية في معاملتها للمرأة ونظرتها إليها على نهج اليهودية ، وزادت الطين بلة بأن جعلت المجتمعات المسيحية قديما تبحث لتحقيق من إنسانية المرأة .

● وفي معرض تعدد الزوجية نجد أن شريعة التوراة تبيح للرجل أن يتزوج بمن يشاء ، وهي تذكر أن الأنبياء كانوا يتزوجون من النساء بالعشرات لا بالأحاد ، وقد أخذت المسيحية عن التوراة وهي كتب العهد القديم أحكامها في أمور الزواج حيث لم يرد في الإنجيل أو رسائل الرسل ما يحالفها .

● وإذا كانت هذه الصور السالفة الذكر تمثل جانبا مظلما ومرحشا في حياة المرأة في بعض الشعوب قديما إلا أننا نجد في مقابل ذلك بعض الصور المشرفة لحياة المرأة في شعوب أخرى متحضرة ، وعلى سبيل المثال ما جاء عن المرأة المصرية في تاريخ قدماء المصريين .

• كانت المرأة المصرية في الدولة القديمة محترمة (١) ، ولها حقوق ومركز اجتماعي يؤهلها لأن تكون مساوية للرجل ، رغم أن الرجل كان قواماً عليها ، ويستدل على ذلك من :

١ - أن المرأة المصرية كانت تشتغل مع زوجها في كثير من شؤونه ، وكان للسيدات وظائف عامة كالصناعة والتجارة .

٢ - أن المصري قنع غالباً بزوجة واحدة ، وقام زواجه بها على عقد ثابت .

٣ - أن المصري كان لا يستطيع طلاق زوجته إلا في حالات الخيانة الزوجية ، وفي غير هذه الحالات كان يدفع لمطلقته نفقة شهرية .

وقامت العلاقات بين المصري وزوجته على أساس المحبة المتبادلة ، ويثبت ذلك ما جاء في توصية بتاح حنب حاكم مدينة منف في الأسرة الخامسة بخصوص الزوجة فهو يقول : كن سيداً في منزلك ، وأحب امرأتك حباً خاصاً ، وأعطها كمفايتها من الطعام ، واشتر لها العطر ، واجعلها سعيدة مادمت حياً ، فإن المرأة مرآة زوجها ؛ ينعكس عليها ما يبذله في سبيل سعادتها ، ولا تكن خشناً في بيتك ، فالذين يحرك قلب المرأة . والغلظة تستفزها ، أعط امرأتك كل ما تشتهي ما أمكنتك ، وأرضها تعش سعيداً وإلا كان مصيرك الخراب ، قربها إليك وسماها أسماء معرزة وأظهر لها حبك .

(١) من كتاب الحضارة المصرية والحضارات الثرية للدكتور على إبراهيم حسن .

٣ - ضرورة الزواج وحكمته

• حث الإسلام وهو دين الفطرة على الزواج ورغب فيه ، ونهى عن الرهينة والعزوبة وكره فيهما ، وشريعة الإسلام تقوم على أساس تنظيم غريزة النوع ، وضبط الميل للاختلاط الجنسي التي لا يتم تنظيمها وضبطها إلا بالزواج ، وإن أى تصرف لغريزة النوع بغير الزواج يعد شذوذاً وانحرافاً بالفطرة عن الطريق المستقيم وانحلالاً للمجتمعات .

• يريد الإسلام أن يعصم المسلم من الانحراف والزلل ، ويحفظه من جموح شهواته الجنسية التي تتحكم فيه ، ولا يقوى على كبتها والسيطرة عليها إلا بإشقق النفس ، نعم يريد الشرع الشريف أن يتخذ من هذه الناحية حافظاً قوياً يدعوه إلى التماس الزوجة ، لكي يكون من وراء ذلك ما هو أسمى من تصرف الشهوة وقضاء اللذة ، ألا وهو الحياة الزوجية في صورة أرقى من الرباط الجنسي ، وأقوى من جميع النواحي المادية الصرفة ، ليم بذلك إيجاد الأسرة القائمة على الود والإيناس والتآلف والتراحم وإنجاب الأذرية الصالحة .

• والزواج بهذا المعنى ضرورة طبيعية فيها وقاية يسلم بها المرء في دينه وصحته وماله وسمعته ، وإن كل من يمتنع ويتأبى عن الزواج عنادا أو استهتاراً مع توافر الإمكانيات فهو إنما يجر على نفسه المتاعب ، ويقع فريسة لكل انحراف وفساد ووهال ، ويعرض نفسه في الدنيا لسوء السمعة ، وفي الآخرة للعذاب الشديد ؛ جزاء ما قد أقترف من هتك الأعراض والتغريب بالعذارى والأبامى وإضاعة شرفهن ومستقبلهن .

وحكمة الزواج وفوائده لا تخفى على ذوى الالباب ، ويمكن ذكر بعض منها لزيادة التنبيه على أهميتها لمن يجهلها .

١ - بالزواج يحدث النسل الذى يمتد به وجود الإنسان فيطول عمره وذكوره بين قومه ، كما أن فى النسل القوى الصالح عمران السكون ، ودوام الحياة على الأرض .

٢ - وبالزواج تنمو الأمة وبيكثر عددها ، وفى كثرة العدد قوة على الإنتاج ، وقوة على حمايتها من الأعداء ، وقوة على التقدم والاختراع والتحضر والتدين ، وإلى ذلك يهيد القرآن الكريم بقوله : « واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم » .

٣ - وبالزواج يكمل دين المرء المسلم وبه تتم سعاداته ، لأنه يعينه على أن يفيض بصره ، ويعرف نفسه ويصون جوارحه من المحرمات ، كما أنه يجد متنفساً لشهوته فى الحلال .

٤ - وبالزواج تنمو الصلات الاجتماعية ، وترابط الأسر وتنسج دائرة الألفة والمودة ، وقد تساعد المصاهرة على محو العداوات المتأصلة بين الجماعات المتخاصمة .

٥ - وبالزواج يتفرغ الإنسان لإتقان عمله خارج البيت اعتماداً منه على زوجة ترعى أمره ، وتدبر شئون أولاده ، فلا يساوره قلق ولا اضطراب فى أداء أعماله .

٦ - وبالزواج يتمكن الإنسان من تهذيب غريزة الجنس ، وتوجيهها نحو السمو ، ومنعها من أن تجر الإنسان إلى الفساد ، وانتهاك المحرمات ؛ وكبح جماح النفس عن الانطلاق وراء الشهوات .

٧ - وبالزواج يشعر الإنسان بمسئوليته المستمرة نحو زوجته وأولاده ، ويضع المرأة كذلك فى مسئولية مستمرة نحو زوجها وأولادها ،

وبذلك يتدرب كل من الزوج والزوجة على تحمل أعباء المسئوليات ، فقد قال الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه : دلكم راع وكلكم راع مسئول عن رعيته ، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ، وهي مسئولة عن رعيته .

٨ - وفي الزواج ترويح للنفس ، وإشباع لغزيرة الجنس في ظلال بيت هادئ . تحفه السكينة والطمأنينة ، كما أن فيه إشباع الفطرة بوجود الذرية التي هي زينة الحياة الدنيا .

• ويختلف حكم الزواج باختلاف حال الشخص ، أى أن الزواج يكون واجبا مؤكدا على كل قادر على تكاليفه وكان قوى الشهوة ، ويخاف على نفسه من الوقوع في معصية الزنا ، وأما العاجز عن أعباء الزواج ونفقاته ومسئوليته فقد قال الله في شأنه : **دولستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفهم الله من فضله (١) .**

• ويكون الزواج سنة لمن يملك شهوات نفسه ولا يخاف على نفسه من العنت والسكبت أو ارتكاب المحرمات .

• ويكون الزواج حراما إذا كان الرجل متزوجا ، ويريد أن يتزوج بأخرى ، ولا يثق من نفسه بالعدل بين أزواجه ، ومن كان عاجزا عن الأعباء الزوجية من الإحصان والإنفاق ونحوه .

٤ - أسباب الإضراب عن الزواج وعلاج ذلك

• سبقت الإشارة إلى أن الزواج ضرورة تقتضيها حاجة الإنسان إلى زوجة يأنس إليها وتشاركه حياته ، ثم حاجة المجتمع إلى تكوين أسرٍ ينمو بها تعداده ، ويقوى بها شأنه ، وقد بينا أن الزواج يدخل في حكم الواجب المحتم على كل قادر على نفقائه ومسئوليّاته ، وذلك بخلاف العاجزين مالياً وصحياً عن الوفاء بمتطلباته ، فهؤلاء يعذرون لعدم زواجهم إلى أن يحمل الله بعد عمرهم يسراً ، وبعد ضعفهم قوة .

• أما هؤلاء القادرين على الزواج ؛ بما يملكون من مال وصحة ، وقد أحجموا بغير سبب يبرر إحجامهم ، فعليهم أن يتحملوا تبعات عملهم أمام الله وأمام أمتهم ، لأنهم قصرُوا فيما أراده الشرع لهم من إكمال دينهم ، وحمايتهم من الفتنة ، وصرفهم عن الافتتان بما حرم الله تعالى ، فضلاً عن أنهم حرموا أنفسهم من أجمل ما في الحياة الدنيا ومباهجها من زوجة وولد ، كما أنهم بإضرابهم عن الزواج عنادا أو استهتارا يخلقون مشكلات اجتماعية ، لأنهم يتركون للنساء أياماً يتعرضن لشرور أمثالهم وإغراتهم لمن الانحراف أو الابتذال تحت تأثير الوعود الكاذبة لمن بالزواج .

• ويسوقنا الحديث في موضوع الإضراب عن الزواج إلى تفهم بعض أسبابه ودواعيه لعل ذلك يمهّد لنا الوصول إلى حلول ناجعة ، أما فكرة الإضراب عن الزواج ومحاربتة فهي ليست جديدة بل لها قصة يروها لنا التاريخ القديم حيث انتشرت في العالم وقتئذ أفكار منحرفة ، ومذاهب ضالة ومضللة تعارض الزواج وتحاربه ، ففي بلاد فارس ظهرت فلسفة خرقاء تقول إن العالم مليء بالشرور ويجب فناؤه ، ولا سبيل إلى إفنائه إلا بمنع الزواج والتناسل .

• ومع المسيحية ظهرت الرهبنة بنظمها المتزمتة التي فرضت على معتنقيها

التبتل والانقطاع للعبادة والحرمات من ممارسة الحياة الزوجية، وعاشوا في الأديرة عيشة الزهد والتعسف مبتعدين عن المرأة، لاعتقادهم أنها فتنة بجسمة وشيطان في صورة إنسان، ومعتقدين أن القرب منها خطيئة تبعد عن ملكوت السماء، وبمعجب الانسان أشد العجب إذا ما وجد أن المرأة التي وصفت بهذه الأوصاف المنسكرة تترهب هي الأخرى وتمنع نفسها من الزواج، وتعيش مع الرهبان جنباً إلى جنب في كهوف الأديرة وأقبعتها، والسكنيز من هؤلاء الراهبات تبتلن ومن في نضارة الشباب وميعة الصبا واكتمال الصحة والعافية. فاذا ينتظر الانسان من اقتراب البنزين والنار؟ إن نتيجة ذلك الاختلاط نتجت عنه آثار مشينة هي ما وجد في جوف هذه الآقية من رفات أجنة ذهبت ضحية الرهينة والرهبان والراهبات.

• وفي وقتنا الحاضر تعيش جماعات ممن يدعون أنهم فلاسفة، وجماعات أخرى ممن ينتحلون صناعة الأدب وهؤلاء وهؤلاء جميعاً ومن على شاكلة من الأدعياء المعوقين ذوى الآراء الفجة والأمزجة المنحرفة يحملون حملة شمواء على المرأة، ويصبون عليها جام سخطهم وكرهيتهم وسخريتهم، ويصفونها بأقبح النعوت المنفرة منها، فقالوا عنها:

- إنها حية تسمى، لين ممها قاتل سمها.
- وإنها المحنة الكبرى لمن يتلى بمسكرها.
- وإنها الغل الذي يوضع في أعناق الرجل.
- وإنها المحركة لكل جريمة وقطيعة بين الناس.
- حتى إنهم قالوا كلما تحيروا في الكشف عن الجرائم والمشاكل :
« ابحنوا عن المرأة » .

إلى آخر ما وصفها به هؤلاء الفلاسفة والكتاب والنقاد في قصصهم وتمثيلاتهم وتمكاناتهم من الصور المقذعة المشينة التي هبكت أفكار الشباب،

فوقف بعضهم من آمنوا بهذه الأقوال المسمومة موقف العداء للمرأة وسوء الظن بها ، ووقف آخرون موقف الشك والخوف منها ، وانصرف آخرون إلى الامتناع عن الزواج بها طلبا للأمن والسلامة .

• وإذا صرفنا النظر عن وأد البنات قديما ، وعن الآراء العقيمة التي تدعو إلى إفناء المرأة التي هي الأصل في إنجاب الذرية وعمارة الأرض ، وكذلك إذا صرفنا النظر عن الفلسفات الحديثة وآرائها السقيمة ، وما فيها من اتجاهات منحرفة ، في معاداة المرأة وسوء الظن بها ، إلى حد تجنبها والحذر منها، إذا صرفنا النظر عن هذا الهراء كله ، وبجئنا عن أسباب إجحام كثير من الشباب ، سواء أكان هذا الإجحام إضرابا متعمدا أو امتناعا بسبب التهمب والخوف من المستويات ، فإن للمشكلة أسبابا أخرى ينشأ بعضها أو نشأ فعلا بتأثير العوامل المختلفة الآتية :

١ - ضعف الوازع الديني في نفوس كثير من الشباب ذكورا وإناثا ، فالمتعلمون منهم لم ينالوا قسطا وافرا من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف في مناهج دراستهم ، وغير المتعلمين يقتصر فهمهم للأمور الدينية على ما تلقوه من البيئة أو المنزل من آراء متداولة قد تكون بعيدة عن الحق والصواب في كثير من الأحيان ، ولا حرج إذا قلنا إن معظم الشباب لا يمارس الصلاة والزكاة والصوم عمليا ، وليس هناك حسيب أو رقيب بوجههم أو يرشدهم أو يؤاخذهم .

٣ - إن أبواب اللهو غير البريء مفتحة على مصاريبها أمام الشباب ، ولا يجرد أحد منهم صعوبة في ولوجها وقضاء مآربها ومساخره بغير مبالاة، واعتقادي أن هذا البلاء كان من آثار عمود الاحتلال الأجنبي وما تلاه من فترات فاسدة كانت تسن فيها القوانين ؛ لإباحة فتح الحانات والمراقص ودور الدعارة للباغايا ونوادى الميسر وغير ذلك مما جعل ارتيادها سهلا ، وبذلك وجد الفاسقون في البغاء بديلا عن الزواج ، وهكذا زحفت المدنية الغربية على

شرقنا الإسلامى الطاهر بجحافل آثامها وشروها وفتنها وبدعها وانحرافاتهما
فتهافت عليهما الناس إلا من عصم الله وهداهم طريقه المستقيم .

٣ - ازدياد الاختلاط بين الذكور والإناث فى البيوت والمدارس
والمصانع والوظائف والشوارع وذلك بعد أن فشا السفور الداعر الذى كاد
ينقلب إلى عرى ، لأن تيار المدنية الغربية العابت الماخن قد جرف بمفاته
المرأة الشرقية ، وأغراها على أن تكشف من جسمها ما أمر الشرع بستره ،
حتى لقد مج الشباب ومل من طول رؤية ما حرم الله رؤيته من المرأة ،
ولم تعد المغربيات فى أوثانها تحمزه إلى الزواج منها .

٤ - مشكلة المهور والتغالى فى تقديرها إلى حد يعجز الشباب عن تقديمه
لزواجه ، وتمسك بعض أولياء الأمور بهذا الغلاء حفظاً لسكراتهم
ومنزلاتهم ، ويقبع مشكلة غلاء المهور مشكلة تأنيث بيت الزوجية بصورة
مرهقة لأهل الزوجة فى شراء وإعداد مناع لأربع أو خمس غرف من فاخر
الرياش ، الأمر الذى يكلف الزوج سكناً غالى الأجرة ، وهو لا يحتاج من
هذه الغرف الكثيرة إلا إلى حجرتين ولو ازمهما فى أول عهده بالزواج .

٥ - ومن المشكلات الحادة فى الوقت الحاضر صعوبة الحصول على
منزل للعروسين بعد أن استحكت أزمة المساكن ، وصارت أجورها فوق
المستوى الذى تتحمله رواتب الموظفين الناشئين ، وصارت مبالغ الخلو
للمساكن شيئاً خيالياً لا تتحمله طائفة أحد من الموظفين والعاملين العاديين ،
حتى لقد قيل إن الحصول على الزوجة أسهل من الحصول على شقة للسكن .

٦ - ضعف رواتب الموظفين والعمال وقلة مواردهم التى تعجز عن
مواجهة غلاء المعيشة ، ولا تمكنهم من الزواج وتربية الأبناء وتحمل أعباء
الحياة السكرية .

لذلك تطلع أكثر الراغبين فى الزواج إلى ذوات الوظائف أو صاحبات
الثروة أو الجاه من جهة الأهل للاستفادة من نفوذهم فى الترقية والتفوق
على الزملاء .

٥ - وجهات نظر لمعالجة مشا كل عدم الزواج

• أبدينا في الموضوع السابق بعض الاسباب المؤدية لامتناع بعض الناس عن الزواج ، وهناك عوامل أخرى كثيرة تقف حائلا دون الزواج ، لاعتبارات شخصية أو عائلية أو عاطفية ، ولكننا نضرب صفحا عنها ، ونحاول معالجة ما أوردناه من أسباب .

لقد كان أول ما عللنا به الإحجام عن الزواج • وضعف الوازع الديني والجهل بمبادئ الإسلام التي تحض على الزواج وفيها كل اليسر لمن يتبعها ويعمل بها سواء من جانب الباحث عن الزوجة أو من جانب أهله وأهلها ، فإذا كان الجور الديني يحيط بالسعى إلى الزواج ويتحكم في إجراءاته فإن جميع ما يصدر في هذا الجو يكون خيرا ، ولا تقوم فيه معوقات أبداً ، لأن الأطراف المعنية بأمر الزواج تجتهد في تعاليم الدين كل يسر وسماحة وفي هديه وإرشاداته ما يهون الصعاب ويذلل العقبات ما دام رائد الوالدين القناعة بالزوج الصالح دون النظر إلى الاعتبارات المادية أو المظاهر الكاذبة التي تخدع ولا أمان لها ، وما دام طالب الزواج غايته الوصول إلى الزوجة الصالحة قبل كل شيء . لأن المرأة الصالحة هي أئمن شيء في الحياة فإنه ولا شك موفق ، والرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه يقول : « من رزقه الله امرأة صالحة ، فقد أعانه على شطر دينه ، فليتق الله في الشطر الباقي ، ويقول صلوات الله وسلامه عليه : « تنسك المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك (١) » ، فتأمل كيف أوصى ﷺ بالظفر بذات الدين .

• وقد نزلت في سورة النور آية تدحض حديث الإفك الذي أشبع كذباً وبهناياً على السيدة عائشة زوج النبي - صلوات الله وسلامه عليه -

(١) أي لصفت يداك بالتراب وأصابك الفقر إن لم تفعل .

وهي آية تتضمن رأى الدين فى أن الرجل الصالح الطيب الذى ينشد الزواج ليكمل به إسلامه وإيمانه يوفقه الله إلى الزوجة الصالحة الطيبة ، والله يقول: « الحبيبات للحبيبين والحبيثون للحبيثات الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم ، وتشير هذه الآية إلى براءة زوج النبى عائشة من حديث الإفك الذى أرفجف به المرجفون لأن الطيبين من الرجال يكونون للطيبات من النساء ، فكيف يتصور السوء فى الطيبة المصونة زوج الرسول الكريم الطيب الأمين ، إنها مبرأة حقاً من أى عيب أو سوء .

• واتباعاً لما يرشدنا إليه القرآن الكريم والرسول الأعظم فى التزام حدود الدين عند الزواج ، وتفضيل الرجل الصالح التقى على غيره قوله ﷺ : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتننة فى الأرض وفساد كبير ، .

وقال رجل للحسن بن على رضى الله عنهما : إن لى بنتاً فن ترى أن أزوجهالها ؟ قال : زوجها من يتقى الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها .

• وقد رغب القرآن الكريم الآباء والأولياء فى تزويج الصالحين من الرجال دون نظر إلى الغنى والفقر ، فإن صلاح المرء يبق ، أما غناه أو فقره فلا يدوم ولا يبق ، فقد قال تعالى : « وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ، ومعنى الآية إن واجبكم أيها المسلمون أن تساعدوا فى تزويج من لم يتزوج من رجالكم ونسائكم ، ومن كان صالحاً من ممالئكم للزواج ، ولا تكن رقة الحال سبباً فى منع الزواج ، فإن الله يهيء بفضله سعة العيش لمن صدق

في إعفاف نفسه ، وأراد بزواجه العصمة من الزنا ومن الوقوع في المحرمات التي تغضب الله ورسوله .

• ومن يبحث في رغبات طالبي الزواج يجد أن نسبة كبيرة منها تجعل اتجاه أغلبهم هو الانتفاع من الزوجة إما مالمها أو جاهها أو ما شاكل ذلك من المآرب الدنيوية والمطامع المادية ، ولهذا فإن كل زواج يقوم على استغلال أحد الزوجين الآخر تكون نهايته الخلاف والتعب والفشل ، أما هؤلاء الذين يتزوجون ودافعهم إلى الزواج تحصيل أنفسهم بما يغضب الله تعالى وإقامة حياة زوجية كريمة على أسس مما شرعه الله لعباده من صون الحقوق وتكوين الأسرة وحسن المعاشرة ورعاية الأبناء فإنهم هم المفلحون في زواجهم مهما لاقوا في حياتهم من عقبات ومشقات ، لأن الحياة الدنياء دار جهاد ونضال وكفاح لكل حتى بها .

٢ - ومن أشد العوامل أثرآ في انصراف الشباب عن الزواج انتشار وسائل الإغراء على المنع الحرام ، وسهولة الوصول إلى إشباع الغريزة الحيوانية بأقل التكاليف ، أو بدونها بسبب الحرية المطلقة التي يجدها أكثر البنين والبنات في أخرج أوقات شبابهم خطورة ، ولا علاج إلا بصرف المنحرفين وضماف الإرادة منهم إلى الهوايات النافعة من رياضة وموسيقى ورحلات ومطالعات في كتب قيمة مسلية ومهذبة ، مع فرض الرقابة الحكيمة والتوجيه الرشيد بالسكيات اللينة والموعظة الحسنة ، واستعمال كل أساليب القرآن الكريم من الحكمة والحزم في معالجة طبائع الشباب حتى ينقادوا للحق والصواب .

٣ - ازدياد الاختلاط بين الذكور والإناث في مجتمعاتنا الحديث الذي بدأت المرأة فيه تنال فرصاً للعمل والكسب ، في مختلف الأعمال ، وأخذت تشعر بأن لها الحق في أن تعيش كما تحب وكما يتفق مع ميولها الذاتية ، وأصبح أمر الزواج في نظرها شيئاً ثانوياً إن كانت تفضل أن تكون سيدة نفسها ،

ويكون راتبها لها لا يشاركها فيه زوج ، أو أن تعين به أسرتهما ، ثم إن الاختلاط أدى إلى ضروب مختلفة من المشاعر والأفكار في عقول ونفوس كل منهما ، وأسوأ ما في هذه المشاعر والأفكار ما أحدثه الاختلاط من زهد أحدهما في الآخر ، لأن الشيء المجهول عند الرجل عن المرأة والذي كان من أهم جواذبه نحوها قد انكشف عنه الستار لا سيما إذا كان الاختلاط شديداً وكثيراً ومضطرباً ، واعتقادي أن الأنوثة في حد ذاتها جوهرية ثمينة . ويجب أن تصان وتغلف إلى أن يعثر الباحث عنها وهي في صدقها المسكون ، ولم تقتحمها العيون .

ولا يمكننا في وقتنا هذا الوقوف في وجه السفور المحتشم والاختلاط الممقول بين الذكور والإناث لأن عجلة الحياة أصبحت تدور بدفع من الطرفين ، ولكن إذا كان لابد لنا رغم مخالفة ذلك للدين من الاختلاط بحكم واقعنا الاجتماعي فلا مفر لنا من تشديد الرقابة وإحكام الحيطه من جانب الوالدين والأهل ومن جانب أولى الأمر من الأحكام بمن القوانين الرادعة للعابثين ، والضرب بشدة على أيدي المفسدين ، والوقوف سداً منيعاً ضد تيارات كل طراز من الفناجج الخارجة عن اللياقة والمنافية للأداب في الملابس والمظهر والسلوك .

٤ - مشكلة المهور الباهظة وهي بحق من معضلات الأمور المعوقة لكثير من محدودى الدخل من الإقدام على الزواج ، حيث أن الناس قد تغالوا في تقديرها وصارت في نظرهم مقياساً حساساً في موازينهم لأقدار الأزواج ، فن يدفع أكثر من المهور كان هو المفضل عند أهل العروس مهما كان دينه وخالقه ، وهذا عين الخطأ من الأهل في تزويج بناتهم لمن ليسوا لهم أهلا ، فقد يعلمون أن مثل هذا الخاطب لا يقيم الصلاة ولا يتقى الله وأنه يكسب ماله من وجوه محرمة ومع ذلك يتغافلون عن هذه الحقائق الواضحة ويرمون فلذات أكبادهم إلى مدمني الخمر والمخدرات ولاعي الميسر ورواد

الفجور بلا مبالاة، وأن أكثر ما أصاب الأسر من التفكك والانحلال إنما جاء نتيجة هذه الزيجات التي كان الإغراء بالمهور الكثيرة فيها الاعتبار الأول، وكانت المادة لا الدين ولا الأخلاق هي الأساس .

• إن المهر في نظر الاسلام ليس ثمناً للمرأة أو ثمناً بجمالها أو ثمناً للاستمتاع بها بل هو في حقيقة أمره شيء بعيد كل البعد عن هذه الغايات ، لأن الزوجية ليست صفقة تجارة ، وليست الزوجة سلعة ، والمهر هو رمز الرغبة في الاقتران بالمرأة ، وأنها موضع تقدير الحاطب وعطفه ورعايته فهو يقدم المهر عربوناً مقدساً لهذه الرابطة المقدسة بينه وبينها ، وإلى ذلك يشير القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، أى أعطوا الزوجات صدقاتهن وهى الصدقات أو المهور عطية إهداء لمن يدافع من دينكم . تسكريما لمن وتقديراً لحاجتكم إليهن واستمتاعكم بهن .

• ولم يحدد الشرع قيمة معينة للمهور ولم يجعل لها حداً أعلى بل ترك ذلك إلى مقدرة الناس حسب طاقاتهم ، وقد ورد في السنة ما يفيد كراهية المغالاة في المهور لما ينشأ عن ذلك من قلة الإقبال على الزواج ، وحرمان المجتمع من ازدياد الأسر وتكاثر الذرية ، وفقدان متاع الحياة الدنيا وزينتها عند من تقف المهور عقبة في سبيل زواجهم وترك البنات عوانس رغم أنوفهم ، والرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه يقول تذكيراً للمسلمين بعدم التغالى في المهور : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤونة .

• وقد نادى الدعاة والمصلحون مراراً وتكراراً بالعدول عن التغالى في المهور، وظهرت بعض المقترحات في هذا الأمر بأن يكون المهر شيئاً رمزياً ولا يقل عن خمسة وعشرين قرشاً ، والمفروض في هذه الحالة أن

الرجل بعد هذا المهر الرمزي المتواضع سيبنى بيته شيئاً فشيئاً مع الزمن وبتعاون الزوجة ، وعلى هذا المبدأ نذلل معضلة المهور ، ولكن هل استجاب المجتمع كله لذلك ؟ لا ، ولكن القليل منهم استجاب .

• والإسلام يلزم الرجل بأن يقدم المهر لأنه هو المطالب بأن يقوم بمسؤولية حاجات المعيشة ونفقات الأسرة ، وليست المرأة مطالبة بشيء ، وذلك على خلاف ما هو متبع في بعض الملل والأمم التي تقلب الأوضاع وتلزم المرأة بالمهر ، وكيف يمكن للفتاة الفقيرة أن تجمع مهرها ، إنها ولا شك حريصة على الزواج ، ولكن أنى لها بمال المهر ؟ إنها قد تعمل وتشقى لجمعه ، وربما أدى سعيها إلى الزلل ، وإذا ما عجزت فإنها إما أن تعدل عن الزواج أو تستعيب به خدنا لها ، فتأمل حكمة الإسلام في فرض المهور على الرجال وحرصه على حماية المرأة .

• ومن مشكلات العصر الحديث التي تقف عقبة كأداء في وجه الراغبين في الزواج صعوبة الحصول على مسكن يأوون إليه ، وإذا وجد الإنسان المسكن يطالبه مالكه بأجرة كبيرة مع دفع خلو كبير أيضاً ، ومعلوم أن وطننا يزداد عدد سكانه زيادة سريعة وأن ما يشيد من المباني السكنية لا يتناسب مع نمو السكان ، وعلى الرغم مما يبني من المساكن على المستوى الحكومى والأهلى فإن مشكلة الإسكان ما زالت صعبة وتتطلب اهتماماً فائقاً بها تخفيفاً وتيسيراً على الأهالى وتشجيعاً لطالبي الزواج من ذوى الدخول المحدودة ، والواقع أن وطننا الآن في شغل شاغل بسبب الحرب القائمة وأعبائها الثقيلة عن الإيفاء بكل ما يلزم من المساكن ، والأمل عظيم في الشركات المعهارة أن تبني المساكن بأقل التكاليف الممكنة وتحدها أجوراً معتدلة تفرجها لازمة الزواج والمساكن معها وخدمة لآبناء الوطن المحدودى الدخل .

• ولعله قد آن الأوان للنظر بعين الجدبة والمصلحة إلى تحاشي الأخطاء .

التي كانت فاشية نتيجة للتذالي في تأنيث أربع أو خمس غرف بفاخر المتاع والزخارف والسكاليات ، مع أن الزوج والزوجة بكفيهما ثلاث غرف على الأكثر ، فعلى الآباء والأمهات أن يقتصدوا ما أمكن من نفقات تأنيث بيوت أبنائهم ، لأن كثرة الغرف وكثرة الأثاث تتطلب خدمة وجهداً ، وليقتصروا على الضروريات التي لا بد منها فقط ، فإن السكاليات في وقتنا هذا لا موجب لها . وأولى أن يدخر ثمنها لما هو أنفع وأجدى ، واعتقادي أن بنات اليوم المتعلقات العائلات يؤمن بذلك عن وعى وإدراك وتجنباً لأخطاء التقليد الأعمى للغير .

● ولم يعد خافياً على أحد أن من يفكرون في الزواج من عامة الشعب أو صفار المروظفين أو متوسطى الحال يضعون نصب أعينهم البحث عن الزوجة ذات الدخل من وظيفة أو عقار أو غير ذلك ، ولاضير في ذلك إن كان القصد هو التعاون على أعباء المعيشة ، أما إذا كان القصد هو الاستغلال لموارد الزوجة وحرمانها من حقوقها فبئس القصد ، وهيات أن يكون لمثل هذا الزواج وفاق أو دوام ، والويل للذرية التبعة التي تنتج عن مثل هذا الزواج القائم على الجشع والظلم

● والذي ننصح به لإخواننا الفقراء ممن يملكون قوت يومهم أن يتزوجوا من النساء الفقيرات على أن يتعاونوا معاً على مطالب الحياة بصدق وإخلاص وطاعة وقناعة وصبر ورضا فإن ذلك يكون عدة كفاحهم التي يغنيهم بفضلها رب العزة ، فقد وعد سبحانه المؤمنين السكادين بالخير والرزق من عنده لقوله تعالى : « إن يكونوا فقراء يغنم الله من فضله والله واسع عليم . »

● والذين لا يجدون القدرة على تسكليف الحياة الزوجية عليهم أن يسلكوا وسيلة أخرى من مجاهدة النفس كالصوم والاشتغال بالأعمال التي تصرف تفكيرهم عن الزواج ، وليصبروا ويصابروا على ذلك حتى يهيء الله لهم من توفيقه وفضله ما يساعدهم على الزواج .

٦ - حياة العزوبة

• قد يتصور الأعزب من الرجال أو الأيم من النساء شيئاً كانوا أو شباناً أنهم يعيشون حياة هادئة هانئة بعيدة عن منغصات المشاغبات من الزوجات ، وغالية من هموم الشواذ المتعبين من الأبناء ، وغالية من منازعات الأهل والأقارب وبخاصة الخوات اللاتي كثيراً ما يعكرن صفو الحياة الزوجية ، وكثيراً ما يقبض الأعزب حياته بحماية زملائه أو أقاربه المنزوجين فيخيل إليه عند الموازنة أنه أحسن منهم حالاً ، وأنعم منهم بالاً ، ويتوهم أنه أرغد منهم عيشاً وأوفر منهم حظاً عن متع الحياة المادية .

• والحقيقة التي يجهلها هذا الأعزب الواهم في تصوراته أنه أسوأ حالاً ومآلاً من أخيه المتزوج ، لأنه يعيش على حساب أعصابه إن كان متعقفاً ويقاسى حياة مريرة فيها الكبت الضار بصحته ، وفيها الحرمان من متعة الزوجة ونعمة الولد الذي هو امتداد لحياته ، وأنه إذا ما غلبته شهوته وعجز عن مقاومتها فإن عزوبته تؤدي به طوعاً أو قسراً إلى ضياع ماله في المحرمات ، وذهاب صحته بالانهماك في الملذات ، وانحطاط سمعته وشرفه بين الناس ، ولا يكون أبداً في عداد المواطنين الصالحين .

• أما هؤلاء الأعزب الذين انصرفوا عن الزواج لفقرهم وعجزهم عن تحمل نفقاته ، أو لأنهم مجبورون على إعالة أهلهم من آباء عاجزين ، أو لإخوة تصرفهم والحالة هذه لا لوم عليهم ، بل لهم في برهم بأهلهم وتضحيتهم بأنفسهم أعظم الأجر والثواب ، ما داموا مع هذا الإيثاري يتعففون عن الحرام .

• وأما هؤلاء الأعزب المتعففون الحافظون لفروجهم وهم في حالة القدرة المالية والصحية على الزواج فإنهم بهذا التبتل الآثم يخالفون سنة الله

في خلقه ، ويحاربون فطرة الله التي فطر الناس عليها بغير مبرر ولا موجب شرعى ، وهم بعملهم هذا يمحرمون أنفسهم من متعة الحياة الزوجية التي جعل الله فيها للناس سكينه ومودة ورحمة ، وجعلها سبيلا لإنجاب الذرية التي هي زينة الحياة الدنيا ، ومصدر عمادة الأرض وعمرانها ، وهم بتصرفهم يمحرمون من الزواج المنتظرات للأزواج من البنات والأخوات والسيدات الفضليات .

• ولا جدال في أن أكبر شرور المضربين عن الزواج عمداً وتهرباً أو استهتاراً بالدين وشريعته السمحاء ، أو استخفافاً بالنظم الاجتماعية القوية والآداب العامة إنما ينحصر شرهم الأكبر في انتهاكهم الحرمات . وارتكابهم الفواحش ، ونشرهم أسباب الدعارة بالتغريب بالحرارة من النساء وخداعهن بغير خوف ولا خشية من الله تعالى ، وفي مثل هؤلاء يقول القرآن الكريم : « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفينها ففستوا فيها ، (١) » .

• وإذا كان دور هؤلاء المستهترين المضربين عن الزواج خطيراً وضاراً بالمجتمع فإن دور النساء المحرومات من الزواج قسراً أو استهتاراً وفجوراً هو بلا شك دور أشد خطورة وضرراً ، لأن المرأة المنحرفة شيطانة تلعب بالعقول ، وتفتن العابد ، وفي قصة سيدنا يوسف ما يدل على مكر المرأة وكيدها ، وأن هذا الرسول الكريم يوسف وهو من هو في عصمة الله تعالى له يلجأ إلى ربه مستجيراً بحوله وقوته أن يحفظه من فتنة المرأة وغوايتها : « قال رب السجن أحب إلى مما يدعونني إليه ، وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين » ، فانظر يا أخى إلى أى حد كانت خشية سيدنا يوسف من الوقوع في حبال النساء ، وقد فضل أن يقضى حياته سجيناً معذباً عن أن يكون أسير الصبوة إلى النساء .

• والزواج عصمة وصيانة وأمان من غوائل الشهوات وسلامة وبهجة ومتاع حلال ، أما العزوبة فهي حيرة وقلق وكبت وهي من عوامل الاضطراب النفسي والعقلي ومصدر للأمراض الجثمانية ، وكثيراً ما تدعو هذه الأحوال إلى الانحراف وارتكاب جريمة الزنا الذي يعتبره الشرع فاحشة ومقتناً وإثماً كبيراً ، وجعل فيه حد العقوبة على الزانى المحصن وهو المتزوج وكذلك المحصنة الرجل ، وبإلها من عقوبة تقشع من هولها النفوس والأبدان .

• ومع الأسف نجد أن القوانين الوضعية تفرض أبسط العقوبات على جريمة الزنا فشاغت الفاحشة بين الناس ، وانتشر الفسق والفجور ، وهانت الأعراض وكثرت الأمراض واختلطت الأنساب ، والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز : « ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً » (١) .

وقد ورد في القرآن الكريم آيات بيّنات عن الزنى ومقته وبيان حده الرادع الرهيب للمحصنين والمحصنات من الرجال والنساء وهو الرجم وذلك بأن يلقي الزانى أو الزانية في قعر حفرة عميقة وتلقى للناس فوقهم الحجارة الثقيلة فتشتم منهم العظام وتفتت اللحم ، حتى ياتي الزانى الموت وقد كفر عن ذنبه أعظم تكفير إن كان هو المعترف المقر بخطيئته وطالبا العفو والغفران ، ففي سورة الفرقان آية ٦٨ قوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آتاما » (٢) .

وقوله تعالى في سورة الإسراء آية ٣٢ : « ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة (٣) وساء سبيلاً » .

(١) الأنعام هو جزاء الإثم .

(٢) الإسراء ٣٢ .

(٣) فعلة ظامرة الفجح .

وقوله تعالى في سورة النور آية ٣ : « الزانى لا يشكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين » .
 وقوله تعالى في سورة النور آية ٢ : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ، والجلد هو العقوبة لغير المحصن أى غير المتزوج ، وقد أوجب الشرع أن يكون الجلد علنا وعلى مرأى من الناس لما في ذلك من التثهير بالجاني والردع للغير .

● ونختم بحثنا في الزنى وإمامه الكبير بوصف لحالة الزناة كما رآهم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ليلة الإسراء والمعراج حيث سار به جبريل في السماء يريه من آيات ربه الكبرى : قال فاستفتح جبريل باب السماء ، قيل من هذا ؟ قال جبريل ، قيل ومن معك ؟ قال محمد ، قيل أو قد بعث إليه ؟ قال نعم ، فإذا أنا بأدم كميته يوم خلقه الله عز وجل على صورته ، فإذا هو تعرض عليه أرواح ذريته من المؤمنين فيقول : روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول : روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين ، فضيبت هنية فإذا أنا بأخونة (١) عليها لحم مشرح (٢) ليس يقربها أحد ، وإذا أنا بأخونة أخرى عليها لحم أروح (٣) وأنثى عندها أناس يأكلون منها ، قلت يا جبريل من هؤلاء ؟ قال هؤلاء من أمتك يأتون الحرام ويتركون الحلال ، قال ثم مضيت هنية فإذا أنا بأفوام مشافرهم كشافر الإبل ، قال فتفتح أفواههم فيلقمون من ذلك الحجر ، ثم يخرج من أسافلهم فسمعتهم يضحجون إلى الله عز وجل ، فقلت من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء من أمتك (الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما

(١) أخولة جمع خوان وهو ما يوضع عليه الطعام ليؤكل ويسميه العامة السرة .

(٢) لحم مشرح أى مقطع قطعاً رقيقة .

(٣) أروح أى فسد وصارت له رائحة كريهة .

إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً) قال ثم مضيت هنيئة فإذا أنا بفساء تعلقن بئديهن فسمعتهن يضحجن إلى الله عز وجل قلت : يا جبريل من هؤلاء النساء ، قال هؤلاء الزناة من أمتك ، ولعل في هذا الذي أوردناه عن الزنى وشناعته ما يحذر الناس من عواقبه الوخيمة في الدنيا والآخرة ، ويحلمهم على أن يعصموا أنفسهم ويحفظونها بالزواج .

• وقد ورد في ذم الزنى أحاديث شريفة منها قوله ﷺ : « يا معشر الناس اتقوا الزنى فإن فيه ست خصال : ثلاث في الدنيا ، وثلاث في الآخرة ، فأما اللواتي في الدنيا فيذهب البهائم ويورث الفقر وينقص العمر ، وأما اللواتي في الآخرة فيوجب السخط وسوء الحساب والخلود في النار . »

٧ - زواج المتعة

• زواج المتعة أو الزواج المؤقت هو نوع من الرابطة الزوجية التي تجمع الرجل والمرأة لمدة محددة يتفصلان بعدها ، وهذا النوع من الزواج قد أبطله الإسلام ، كما أنه قد زال أو هو في طريق الزوال من معظم المجتمعات إلا في القليل منها ، وهو في حقيقته أدنى مرتبة وأحط منزلة واعتباراً من الزواج العادي سواء من حيث شروطه وآثاره ولأنه لا يساعد على تكوين الأسرة التي هي قوام المجتمعات والشعوب .

• وقد كان للزواج المؤقت ظروف ومبررات تبيحه بسبب التفاوت الطبقي الذي ما كان يسمح لرجل من الطبقة الدنيا أن يتزوج امرأة من الطبقة العليا أو العكس ، بحيث تناح لسكل من هذا الرجل وهذه المرأة وسيلة للاتصال الجنسي لمدة معينة على اعتبار أنه زواج مؤقت أو زواج متعة ، كما أن من أسبابه أن ظروف الحياة قد يما مع ما فيها من صعوبة للمواصلات جعلت المسافرين إلى بلاد بعيدة للتجارة أو تحصيل العلم أو

الحرب التي يطول أمدها يلجأون إلى الزواج المؤقت تفادياً من الوقوع في الزنا .

• والزواج المؤقت كان معروفاً عند العرب زمن النبي ﷺ ، فقد روى مسلم عن ابن مسعود أنه قال : «كنا نغزو مع رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ليس لنا نساء ، فقلنا ألا نستخصي فنهى عن ذلك ﷺ كما رخص لنا أن ننكح المرأة بانثوب إلى أجل .»

• وروى الترمذي عن ابن عباس أنه قال : إنما كانت المتعة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه مقيم ، فتحفظ له متاعاً ، وتصلح له شأنه حتى نزلت الآية : «إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين» (١) .

• وتشير هذه الآية السكرية إلى المحافظين على فروجهم ، فلم تغابهم الشهوات وتململم على اقتراف ما حرمه الله عليهم ، لأن الشرع قد أباح لهم التمتع كل التمتع بالزوجات الشرعيات وبالإماء وهن الجوارى المملوكات ، وأن كل من يبتغي المتعة الجلسية عن طريق غير الطريق الذي أمرنا به الدين الحنيف فقد تجاوز الحلال إلى الحرام ، وتعدى حدود الله .

• وقد ظل الجنود العرب المحاربون في عهد الفتوحات الإسلامية الأولى يمارسون الزواج المؤقت إلى أن أبطله الخليفة عمر بن الخطاب بعد أن استتب الأمر للعرب في البلاد المفتوحة وتمسك الجنود من حياة الاستقرار بها .

• ولكن بعد هذا التحريم في عهد عمر استمر الزواج المؤقت قائماً في بعض الدول الإسلامية ، وقد اختلف الفقهاء في شرعيته ، فذهب أهل السنة وبعض فرق الشيعة إلى تحريمه ، وذهب فريق آخر من الشيعة إلى

إلماحته بشروط وقبود ، ولا شك أن دائرة هذا الزواج المؤقت تضيق شيئاً فشيئاً ، لأن المسلم المؤمن يرى أنه لا يتفق مع مفهوم الحياة الزوجية العادية التي تتمثل فيها السكينة والاستقرار والمودة والرحمة وطول المعاشرة التي تخلق الجو الصالح لتكوين الأسرة المتناسكة التي يتربى فيها الأبناء في ظلال من حنان الوالدين وبرهما .

• وهكذا كان الإسلام بمبادئه وأحكامه وتشريعه يضع لحياة المجتمعات البشرية أسلم وأضمن الأسس التي تبنى عليها مصالحهم وسعادتهم في كل مرفق من مرفقهم الحيوية ، ومن يطالع النصوص التي سيرد ذكرها في الباب الثاني من هذا الكتاب يؤمن إيماناً وثيقاً وعميقاً أن القرآن نزل هداية لثلاث جميعاً ، وأن الرسول بتطبيقه العمل والقول لما جاء في كتاب الله كان رحمة للعالمين ومصباحاً منيراً لجميع طرق الخير .

٨ - اختيار الزوجة

• أباح الإسلام للخطاب أن يرى من يطلب الزواج منها ، لأن الزواج رابطة متينة مع شريكه الإنسان في حياته ، وعليه والحالة هذه أن يحسن الاختيار جامعاً الدين والخلق هما ميزان الترجيح والتفضيل ، ولا يكن قصده الأواحد البحث عن الجمال أو الثراء أو الجاه ، فإن ذلك قد يكون وخيم العواقب أحياناً ، وهذا ما أرشد إليه الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه بقوله : « إياكم وخضراء الدمن ، قالوا : وما خضراء الدمن يا رسول الله ؟ قال المرأة الحسناء في المنبت السوء .

• ويؤكد ذلك ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً : لا تزوجوا النساء لحسنهن فعمى حسنهن أن يردن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعمى أموالهن أن تطفين ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل .

• وكما أن الخاطب له حق التعرف على من يريد الزواج منها والوقوف على أخلاقها وصفاتها قبل الإقدام على عقد الزواج، كذلك أعطى الشرع المرأة الحق أن تتعرف على أحوال من يريد الزواج منها . وواجبها إن أرادت الحياة المستقرة السعيدة أن تفضل الرجل ذا الخلق والدين وإن كان قليل المال على الرجل الموسر المعوج الأخلاق القليل الدين .

• وطريقة التعرف على صورة المرأة وهيتها تتم بالنظر إليها بعلمها أو بغير علمها مادام المقصود الزواج ، وأما طريقة التعرف على تدبيرها وخلقها فهذا يأتي بالبحث والتحرى وسؤال المخالطين لها ، ويمكن الحكم على ذلك غالباً من سيرة الأسرة وسمعتها ، لأن الانسان يتطبع بطابع أسرته التي تربى وعاش فيها .

• وقد احتاط الشرع في هذا الأمر فلم يبيح الخلو بالمرأة قبل الزواج أو الخروج معها في أى مكان ، ولم يسمح للخاطب بالجلوس معها إلا في حضور محرم لها كأبيها أو أخيها ، لأن التساهل في منح المرأة الفرص للاجتماع مع الخاطب كثيراً ما كان وخيم العواقب : ويقول الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه : « لا يخلون أحدكم بامرأة ، فإن الشيطان ثالثهما ، ويقول عليه الصلاة والسلام : « لا يخلون رجل بامرأة إلا مع محرم » .

• والإسلام في تشريعه الحكيم يحذر الناس مغبة الإفراط في إباحة الاختلاط بين الخاطب والمخطوبة ، أو زيارته لها في البيت وحدها ، أو اصطحابها معه في رحلاته ونزهاته مما يؤدي إلى المفاسد والمساوىء ، كما حذرهم من عاهة التفريط في إعطاء الخاطب حقه من مشاهدة خطيبته والحيولة بينه وبين العرف عليها عياناً اكتفاء بوصف الواصفين التي قد لا تخلو من المبالغات أو الكذب .

• وقد شاعت في المجتمعات الاسلامية عادات غريبة عن شرعنا

وتقاليدنا وهي عادات أخذناها عن الغرب وقلدناه فيها تقليداً أعمى فصارت لإباحة الاختلاف بين الخاطب والمخطوبة شيئاً عادياً ، ظلنا منا بأن ذلك مما جعل الزواج قائماً على توافق وإطمئنان وانسجام ، ولكن النتيجة قد تكون عكس ذلك تماماً ، لأن كلا من الخاطب والمخطوبة يحاول أن يظهر كل منهما أمام الآخر بغير مظهره ، ويتكاف ما ليس فيه من الرفق واللين وحسن الخلق ، حتى إذا ما تم الزواج وبدأت المعاشرة والاحتسكاك في المعاملة ظهرت الحقائق الخافية وما كان وراءها من التصنع والتجميل .

• وكثيراً ما يكون الاختسلاط الذي يسبق عقد الزواج وانفراد الخاطب بالمخطوبة غير مأمون فقد يغرى بالوقوع في المحرمات ، أو يؤدي إلى فسخ الخطبة وتعريض الفتاة للشائعات والقيل والقال وإعراض الراغبين في زواجها بعد ذلك ، فعلى الآباء والأمهات الاحتراس من هذا الاختسلاط ، ولا سيما أن هناك من الشباب الفاسق من يتخذ من الخطوبة وتحت ستارها فرصة لمساآبه الدينية ، فيتقدم للأسر الكريمة باسم غاطب وهو في حقيقة أمره عابث فاجر .

هـ وخير ما ينتج إليه الراغب في الزواج ويتجرأه قبل كل شيء من صفات المرأة دينها وخلقها ، وكذلك المرأة يجب أن تنظر في الرجل دينه وخلقه لا ماله وحسبه وجاهه لأن هذه عوارض قد تقل أو تذهب ، هذا وليحذر المتاجرون في الزواج والطامعون في مال المرأة وجاهها ، أن مثل هذه المرأة المعتزة بغناها أو حسبها أو جاهها لا تنظر إلى زوجها إلا بمنظار المصلحة أو الزمالي ، ففي الحديث الشريف : « من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً ، ومن تزوجها لماله لم يزد الله إلا فقراً ، ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا دناءة ، ومن تزوجها لم يرد بها إلا أن يغض بصره ويحصن نفسه بدارك الله له فيها ، وبارك لها فيه . »

• ومن الصفات المرغوبة في المرأة بعد حسن خالقها ودينها أن تكون

من بيت مشهرد له بالصلاح والاستقامة لأن العرق دساس ، وقد قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس » ، ويرغب في المرأة أن تكون ولوداً ودوداً تحسن تدبير شئون المنزل وتربية الأولاد ، وذلك بحكم ما اكتسبته من خبرات أهلها وتجاربهم في حياتهم .

• ومن الصفات المحبوبة أن تكون المرأة على قدر معقول من الجمال الذى يحجز الرجل عن النطع إلى غيرها . ولأن ذلك أغض لبصره ، وأتم لسروره ، وفي الحديث : قيل يا رسول الله أى النساء خير ؟ قال : التى تسره إذا نظر ، وتطبعه إذا أمر ، ولا تخالفه فى نفسها ، ولا فى ما له بما يكره . .

٩ - حقوق الزوجية

• إن الزواج رباط مقدس بين شريكين متلازمين فى حياتهما ، ولكى تدوم العشرة بينهما فى وفاق وونام جعل الشرع اسكل من الزوجين حقوقاً وعلى كل منهما واجبات ، وهى حقوق وواجبات كثيرة ومتنوعة ، فهناك حقوق خاصة بالزوجة وأخرى بالزوج كما أن هناك حقوقاً مشتركة بينهما ، وإذا ما أحسن كل منهما القيام بهذه الحقوق والواجبات انتظمت حياتهما واستقام أمرهما . وسعدت أيامهما .

• أما حقوق المرأة المادية فهى أن يدفع الرجل لها المهر ، وهو المال الذى يفرضه الشرع عليه ، وفى هذا المهر معنى التقدير لها باعتبار أنها شىء عزيز وثمين يرغب فيه ، وبعد بذل الجهد والتعب لادخار المال المطلوب للمهر ، وليس المهر ثمناً للمرأة أو ثمناً لجمالها والاستمتاع بها بل هو رمز للارغبة فى الاقتران بها لحياة زوجية لها كيانها وأهميتها لنفسه فى المجتمع الإنسانى .

• ومن حقوقها النفقة عليها وإن كانت غنية ، وتشمل هذه النفقة

الطعام والشراب والكسوة والمسكن والعلاج والخادم إن كانت في حاجة إليه ، وفي الحديث الشريف : « اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، والمقصود بالمعروف هنا هو قدر الكفاية بحسب قدرة الزوج ومكانة الزوجة .

● ومن حقوق المرأة المعنوية حسن المعاشرة ، وذلك بالتلطف معها ومؤانستها بالكلمة الطيبة التي تدخل السرور عليها ، وبالاتسامة الحلوة التي تشرح صدرها ، وبإظهار المحبة والتقدير لها ، والله سبحانه وتعالى يقول : « وعاشروهن بالمعروف ، ^(١) وليس في تلطف الرجل مع زوجته وإعزازه لها قولا وفعلًا ما ينافي وقار الرجل أو يقلل من هيئته ، فقد كان سيد البشر وأعظمهم قدراً سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه يسابق عائشة زوجه فتنسبه مرة ويسبقها أخرى ويقول لها هذه بتلك .

● ومن حقوقها أيضاً أن يصون الرجل كرامتها وأن يعرف حرمتها فلا يؤذيها بسب أو إهانة ، ولا يفشى سر ما بينهما أمام الناس ، ولا يتجسس عليها ويتنصع عثراتها ، وعلى الزوج أن يكون حليماً وصبوراً على ما يصدر من هفوات زوجته لأنها ليست ملاكاً بل هي بشر تصيب وتخطيء ، وذلك من أجل المحافظة على الحياة الزوجية أن تضطرب أو تتحطم ، ويقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « استوصوا بالنساء خيراً » .

● وما أجمل تصرف الرجل المسلم الذي يحكم عقله في معالجة مشاكلكه العائلية مع زوجته ، فلا يتسرع بالانفعال والغضب بل يضبط نفسه مع شعوره بالمرارة والكرهية أحياناً عندما تتكرر حماقات الزوجة ، لأنه يملك نفسه لإبقاء على الحياة الزوجية ، واستجابة لقول الله سبحانه وتعالى :

« وعاشروهن بالمعروف ، فإن كرهتموهن فمضى أن تسكرها شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » .

• ويقابل حقوق الزوجة التي أوصى بها الشرع الحكيم - حقوق الزوج على زوجته يجب عليها أن ترعاها وهي بإيجاز تتأخر فيها يأتي :

حق الطاعة في غير معصية لأنه هو رب الأسرة والمسئول عن القيام بكل تكاليفها ومقوماتها ، وفي ذلك يقول رب العزة : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم »^(١) ، ويحرم على الزوجة أن تعصى زوجها بغير سبب شرعي ، ففي الحديث الشريف : « إذا بانث المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح » ، ولا يجوز للزوجة أن تتطوع بصلاة أو بصوم إلا بإذن زوجها وموافقة ، فقد قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » .

• ومن أوجب حقوق الزوج أن تحفظ زوجها في غيبته في نفسها وفي ماله ، ومن ذلك أن تصون أسرارها ، ولا تأذن بالدخول في بيته لمن يكره من الناس ، وأن تدبر في الإنفاق فلا تسرف ولا تقتر فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها ، وله مثله بما كسب » .

• ومن حق الرجل أن يؤدب زوجته عند اللشوز والفرد ، أو ترك الفرائض ، وعليه أن ينبغ في هذا التأديب أسلوباً حكيماً بأن يبدأ بالوعظ والإرشاد بالترغيب تارة والترهيب أخرى ، فإذا لم يتفح معها الوعظ عالج نشوزها بالهجر في المضجع ، فإن لم يؤثر فيها الهجر فله أن يضربها ضرباً موجماً بقصد التأديب لا الانتقام والإضرار بها ، وهذه المراحل التأديبية

أرشدنا إليها الحكيم العالم في قوله تعالى : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إن الله كان علياً كبيراً ، » .

• ومن الحقوق المفروضة على الزوجة أن تلتزم الحشمة في ملبسها وزياتها ، وأن تتجنب التبرج خارج بيتها ، ولا تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها ، قال تعالى : « ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ، وقال عليه الصلاة والسلام : أيما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها كانت في سخط الله تعالى حتى ترجع إلى بيتها ، » .

• والحقوق المشتركة بين الزوجين هي حق كل منهما في الاستمتاع والاتصال الجنسي ، فلا يمتنع أحدهما عن صاحبه إلا بعذر ، ومن هذه الحقوق المشتركة ثبوت نسب الأولاد فهو حق لكل من الزوجين ، فيكون الزوج أباً لهم والزوجة أمهم لإثبات مالكل من الحقوق كالنفقة والحضانة والولاية والإرث ومن هذه الحقوق المشتركة أيضاً حق التوارث بين الزوجين لأن صلة الزوجية مثل صلة القرابة ، فإذا توفى أحدهما في حال قيام الزوجية كان الآخر أن يرثه في الحدود المقررة شرعاً .

١٠ - تعدد الزوجات

• سبق القول في موضوع نماذج من الزواج قديماً ، أن كثيراً من الأمم والملل والنحل قبل الإسلام كانت شعوبها تبيح الزواج بالعدد الغفير من النساء قد يبلغ العشرات دون شروط أو قيود مهما ترتب على ذلك من ظلم للنساء وإهدار لكرامتهم ، وكان إلى جانب هؤلاء المطلقين لأنفسهم العنان في تعدد الزوجات فريق آخر يسير على نظام وحدة الزوجة مهما ترتب على ذلك من إرهاق لها وإجهاد ومشقة في حالات المرض أو في حالة تبرم الرجل منها لأي سبب من الأسباب .

• فلما جاء الإسلام بتعاليمه الكريمة الرحيمة لم يسلك مسلك الإباحة المطلقة ولا مسلك المنع المطلق بل سلك مسلكاً وسطاً ، فأباح تعدد الزوجات بشروط وقيود لبعض الحاجات التي تحتتمها الطبايع البشرية أو الضرورات التي تفرضها المجتمعات الإنسانية ، ولا شك أن هذا المسلك الوسط هو ما يتفق مع طبيعة البشر أينما كانوا وكيفما كانوا ، لأن شريعة الإسلام جاءت للناس جميعاً ولكل زمان ومكان .

• لقد أباح الإسلام تعدد الزوجات بقوله تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ، »^(١) ، وقد روى أن غيلان الثقفي أسلم وله عشر نسوة أسلمن معه فقال له النبي ﷺ : « أمسك عليك أربعاً وفارق سائرهن ، ولو كانت الزيادة على الأربع حللاً لما أمر الرسول بالاعتصار عليهن ومفارقة ما زاد على ذلك .

• وهكذا جاء الكتاب الكريم والسنة المظهرة وفيهما الإباحة بتعدد الزوجات ، ولكن هذه الإباحة مقيدة بشرطين أساسيين هما العدل بين الزوجات ثم القدرة على الإنفاق ، والمسلم الذي يثق في نفسه بأنه يعدل بين زوجاته في المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمبيت والنفقة له الحق في تعدد الزوجات في الحدود المباحة له ، أما من لم يأنس في نفسه القدرة على أداء هذه الحقوق بالعدل والإنصاف فإنه محرم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة لقوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة »^(٢) ، وهذا الشرط الثاني وهو القدرة على الإنفاق ليس مقصوراً على حالة التعدد بل هو شرط أساسي عام لمن يريد أن يتزوج ، فمن عجز عن الإنفاق على زوجة واحدة لا يحل له شرعاً أن يتزوج بامرأة أخرى .

• والإسلام لما أباح تعدد الزوجات لم يجعل هذا أمراً محتماً يتقيد به المسلم، وإنما أراد بهذا التعدد أن يكون رخصة مباحة فقط ونقتصر على من تتوافر فيهم القدرة على الإنفاق والقدرة على العدل، ولا شك أن في تعدد الزوجات مصالح تعود بالحخير على الأفراد القادين على تحمل أعبائه، كما أن فيه علاجاً لكثير من المشاكل الاجتماعية التي لو أدرك المنتقدون للإسلام حكمتها وغايتها لآمنوا أن الإسلام هو دين الحق ودين الفطرة، وهو الدين الذي يحمي المرأة من عبث الناس بحقوقها وكرامتها.

• وإليك أمثلة من المبررات التي تدعو إلى التزوج بأكثر من واحدة، وهي أن الناس ليسوا جميعاً سواء في أمرجتهم فمنهم الرجل المعتدل في شهوراته ومنهم الحاد المفرط فيها، ولا بد أن يكون في الشريعة من السعة والبسر ما يرضى المعتدل ويرضى المفرط الذي لو سددنا عليه باب التعدد لفتح لنفسه باب الزنا واتخاذ الخليلات، ويقول شوبنهاور الفيلسوف المشهور: لقد أصاب الشرقيون (يريد المسلمين) في تقريرهم لمبدأ تعدد الزوجات، لأنه مبدأ تحتمه وتبرره الانسانية، والعجب أن الأوروبيين في الوقت الذي يستنكرون فيه هذا المبدأ يتبعونه عملياً، فما أحسب أن بينهم من ينفذ مبدأ الزوجة الواحدة على وجهه الصحيح.

• إن الأمم تتعرض في أوقات حروبها إلى نقص في رجالها، وفي أعقاب هذه الحروب الطاحنة تكون النساء أكثر عدداً من الرجال، فإذا لم يبح للرجل أن يعول بالزواج أكثر من واحدة بقي عدد هائل من النساء بلا عائل يقوم بشئونهن وصيانة حياتهن من شرور العزوبة وقسوتها ومرارتها ومزقتها.

• وهناك من الرجال من يكون قوى الرغبة في الدسل ولكنه رزق بزوجة لا تنجب لعقم أو مرض، أفلا يكون أكرم لها وأفضل أن يتزوج عليها زوجها من تحقق له رغبته مع بقائها في عصمته وضمان حقوقها؟

• والحقيقة التي تظهر واضحة جلية لكل من يفهم حكمة تعدد الزوجات هي أنها نظام أخلاق لأنه لا يسمح الرجل أن يتصل بأى امرأة شاء وفي أى وقت شاء باسم الصداقة والمخادنة لقوله تعالى في وصف عباده الصالحين: «مؤمنين غير مسافحين ولا متخذين أخدان» (١).

ثم إنه نظام إنساني لأنه يخفف من أعباء المجتمع بإيواء المرأة التي لا زوج لها ، ونقائها إلى مصاف الزوجات المصونات المحصنات ، ولأنه بهذا الزواج يتوالد البنون والبنات ، وهذه الذرية هي زينة الحياة الدنيا وهي عدة الوطن بكثرة المواطنين الصالحين الذين يقول الرسول الكريم في شأنهم: «تناكحوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة» .

• من الناس جماعة يلتبس عليهم فهم المقصود من قوله تعالى: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» ويستنتجون أن المراد من هذه الآية هو منع تعدد الزوجات ، لا اعتقادهم أن الانسان مهما حرص كل الحرص وبذل أقصى وسائل التوفيق فهو عاجز عن إقامة العدل لمطلق بين زوجاته ، والسكى نزيل هذا اللبس ، ونوضح المقصود في الآية كلها بورد هنا بعض ما جاء في تفسيرها من كتب التفسير المعتبرة .

• يقول الله تعالى في كتابه العزيز: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» ، فلا تميزوا كل الميل فتذورها كالمعلقة ، وإن تصالحوا وتمعنوا فإن الله كان غفورا رحيفا» (٢) .

وقد جاء في تفسير هذه الآية الكريمة في التفسير المسمى «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» الصادر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ما يأتي: «إن العدل مع النساء بالمحبة الدائمة التي لا تشوبها شائبة ، والمساواة بين محبتها بحيث تبادلها ما تبادل ، أمر غير ممكن دائما وغير ممكنة كذلك المساواة

في المحبة بين الزوجات إذا كان عنده أكثر من واحدة ، ولكن إذا حرصتم فلا تجوروا عليها وتميلوا كل الميل إلى غيرها وتركوها لاهي ذات زوج ولا هي مطلقة ، ويجب أن تصلحوا أنفسكم وتقيموا الأسرة على الصلاح من غير إفساد وتنصروا الله فإن الله يغفر لكم ويرحمكم إذ من شأنه المغفرة والرحمة .

وفي تفسير مصنف البيان لمعاني القرآن ، لفضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف هني الديار المصرية السابق قوله : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا ، أي العدل المطلق الكامل بين زوجاتكم في القسم والنفقة والتعهد والنظر والإقبال والمخالطة والمفاكمة والمحبة والالتصاف وغير ذلك ، ولو حرصتم ، عليه أتم الحرص ، ولذلك لم يكفكم الله به ، إذ التكليف الشرعي إنما يكون بما في الوسع والطاقة ، فقادروا واجتهدوا ألا تميلوا الميل المحذور إلى واحدة منهن في حقوق الزوجية ، بحيث تكون الأخرى كأنها معاملة لاهي مطلقة ولا هي ذات بعل . وجاهدوا أنفسكم حتى تصلوا إلى الحد المستطاع من العدل الذي يباح لكم معه تعدد الزوجات .

• وفي كتاب « أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن » جاء : هذا العدل الذي ذكره الله في الآية أنه لا يستطاع هو العدل في المحبة والميل الطبيعي ، لأنه ليس تحت قدرة البشر بخلاف العدل في الحقوق الشرعية فإنه مستطاع ، وقد أشار تعالى إلى هذا بقوله : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا (١) تعدلوا » (٢) .

• ولذلك كان الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه : يقسم ويعادل ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك .. فلا تلني فيما تملك ولا أملك » ، يعني بما لا يملكه أمر القلب والميل العاطفي إلى إحداهن خاصة .

١١ - زوجات الرسول صلوات الله وسلامه عليه

• لقد كان تعدد زوجات النبي صلوات الله وسلامه عليه ماثراتها مات لذاته الشريفة عند أعداء الإسلام من مسيحيين ومستشرقين ومبشرين ، وزاعمين أن هذا الرسول الكريم كان ذا رغبة جامحة إلى الاتصال الجنسي ، وحاشا لمثل هذا الرسول الذي أرسله الله رحمة للعالمين ، والذي جاء ليتمم مكارم الأخلاق أن يكون رجلا شهوانيا تتحكم فيه غريزة الجنس فيشبعها بتعدد الزوجات .

• وإظهاراً للحقيقة ، ودحضا للباطل يجب أى يعرف المسلم وغير المسلم أن النبي تزوج بالسيدة خديجة وهو فى الخامسة والعشرين من عمره وهى فى سن الأربعين ، وظل معها وحدها لا يتزوج عليها حتى تجاوزت السيدة خديجة الخامسة والستين وماتت وهو صلوات الله وسلامه عليه فوق الحسنيين ، وفى هذه الفترة من حياته الزوجية كانت عادة تعدد الزوجات بين العرب منتشرة ، ولا حرج على النبي إذا ما تزوج غير زوجته خديجة وسكنه لم يفعل ، مع أنه كان فى عنفوان شبابه وقوته وقننذ ، ولم تكن هناك مشاغل الدعوة وغزواتها ومشقاتها لتنعه من تعدد الزوجات .

• ثم لأنه صلوات الله وسلامه عليه بعد هجرته إلى يثرب استقبل حياة جديدة مليئة بالأحداث والأعمال المطلوبة لوضع أسس الدولة الإسلامية الجديدة وتنظيم أحوالها الاجتماعية والحربية والعمرائية والتشريعية ، وفى خلال هذه الفترة التى كثرت فيها أعباء الدعوة تعددت زوجات النبي ، ويقتضينا داعى الإنصاف أن نوضح الأسباب لهذا التعدد .

وظروف كل زيجة بعد وفاة السيدة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها :
الأول تقوية أو أصر الصداقة بينه وبين أصحابه ممن سبقوا إلى الإسلام وأبلوا فيه بلاء حسنا .

الثاني : إنشاء الروابط بينه وبين بعض القبائل لتقرب إليهم وتأليف قلوبهم للإسلام .

الثالث : إعالة الزوجات المسلمات من فارقهن أزواجهن سواء بالطلاق أو الموت أو بعدو لهن عن الإسلام وذلك حماية لهن من عنت وعداوة أسرهن التي بقيت على شركها ، أو للحيلولة دون فتلتهن عن دينهن .

الرابع : سن تشريع إسلامي للمجتمع الإسلامي يخالف مألوف العرب وعاداتهم من تحريم زواج الابن المتيبى .

الخامس : أن زوجات النبي كن يتلقين منه الأحكام الشرعية المتعلقة بالنساء خاصة مما لا يتمكن من فهمه ووعيه إلا الزوجة ، ثم إنهن كن يعلن النساء هذه الأحكام ، ليتم بذلك تبليغ الرسالة للنساء كاملة أيضا .

● وإليك زوجات النبي بعد وفاة السيدة خديجة رضى الله عنها وأسباب زواجه بكل واحدة منهن :

١ - سودة بنت زمعة وكانت زوجة للسكران بن عمرو هاجرت معه إلى الحبشة فراراً من اضطهاد قريش ، ومات زوجها هناك وبقيت أرملة لا معين لها ولا نصير ، فتزوجها النبي بعد وفاة خديجة ، وفاء لحقها من احتمال أهوال الهجرة والنفي والغربة في سبيل الله وحماية لها من أهلها أن يفتنوها عن دينها لأنها أسلمت على غير إرادتهم .

٢ - عائشة بنت أبي بكر الصديق خطبها النبي إلى أبيها وهى فى التاسعة من عمرها ، وقد بقيت سنتين قبل أن يبنى بها وكان زواجه منها لتمكين روابط المصاهرة مع أعز الناس عليه وأصدقهم فى محبته له ﷺ .

٣ - حفصة بنت عمر بن الخطاب وكانت زوجة لحنيس بن حذافة السهمى هاجرت معه إلى المدينة وتوفى متأثراً بجراحه فى موقعة بدر فتزوجها النبي وفاء لعمر الذى أعز الله به الإسلام .

٤ - أم سلمة زوجة أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وقد هاجرت مع زوجها إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، وقتل زوجها في موقعة أحد وترك صفارا لا عائل لهم فنزوها رسول الله ليعول أيتامها وفاء بحق زوجها وعصمة لها .

٥ - زينب بن جحش وهي بنت عممة النبي أميمة بنت عبد المطلب ، وقد سمى النبي في زواجها من زيد بن حارثة مولاه بعد أن أعتقه وتبناه ، وتد تزوجته زينب على مصص لأنها تراه غير كفاء لها وهي العربية القرشية ذات الحسب الرفيع ، فأنزل الله تعالى قوله : « وما كان لمؤمن ولا لمؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا » (١) ولسكنها ظلت تترفع على زوجها وتنفر منه ، وكان زيد كثير الشكوى لرسول الله منها ، وكان الرسول ينصح له ولها بإصلاح ذات بينهما ويقول ازيد : « أمسك عليك زوجك واتق الله ، وانتهى الأمر بالفراق والطلاق بعد أن استأذن زيد الرسول في ذلك .

وقد أخبر الله رسوله أن زينب هذه ستكون زوجته بعد فراق زيد لها وانتهاء عدتها ، وكان من عادات العربية الأصلية عادة التبنى وإنزال الدعوى أو المتبنى منزلة الابن الحقيقي توريشا ونسبا وتحريما لنكاح زوجته ، فأخى الرسول الكريم ذلك خشية أن يعيره الكافرون فعاتبه الله تعالى بقوله : « وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس ، والله أحق أن تخشاه » (٢) وأراد الله تعالى أن يبطل هذه العادة التي لا تستند إلى الحق والعدل ، فزوجه لها ليبين للناس أن الابن المتبنى ليس كالابن من النسب كما اعتاد الجاهليون ، ونزل في ذلك قوله تعالى : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا ، وكان أمر الله مفعولا » .

٦ - أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن حرب وزوجة عبيد الله بن جحش هاجرت إلى الحبشة في الهجرة الثانية فراراً بدينها من اضطهاد قريش وتنكيلهم بالمسلمين فتنصر زوجها ومات هناك بالحبشة ، وبقيت أم حبيبة غريبة حزينة تقاسم الآلام في سبيل دينها ، ولم تكن تستطيع العودة إلى أهلها لأنهم على الكفر ، ولأن أباهما كان يتولى قيادة قريش ضد رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، فأرسل النبي إلى النجاشي ليزوجه إياها وفاق بحمها ورحمة لها ، وبعد ذلك جاءت إلى المدينة .

٧ - جويرية بنت الحارث سيد بنى المصطلق وقد وقعت أسيرة في غزوة بنى المصطلق ، فلما قسمت السباها وقعت جويرية في سهم ثابت بن قيس ، فسكاتبته على نفسها طلباً لحريتها ، وجاءت إلى النبي مستغنية أن يساعدها على التحرر ، ففرض النبي ما عليها ثم خطبها فقبلت وأسلمت وتزوجها ، وكان من أثر ذلك أن أطلق المسلمون سبي بنى المصطلق لأنهم أصبحوا أصهار رسول الله ، وكان ذلك سبباً في إسلام بنى المصطلق .

٨ - ميمونة بنت الحارث الهلالية وهي لبابة زوجة العباس عم النبي صلوات الله وسلامه عليه ، فأشار عليه عمه أن يتزوجها مع أنها بلغت من الكبر عتياً تأليفاً لقومها بنى هلال لعاهم يسلمون ، ففعل ذلك رسول الله فدخل قومها في دين الإسلام أفواجاً .

٩ - زينب بنت خزيمة وكانت زوجة لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب لابن عم النبي ، وقد استشهد زوجها في معركة أحد ، ولم يكن لها كافل بعد موته فتزوجها النبي ، ومكنت عنده سلتين ثم توفاهما الله راضية مرضية .

١٠ - صفية وهي بنت حيي بن أخطب اليهودية ، كانت سيدة قومها ووقعت في السبي في غزوة خيبر ، وأخذها رسول الله بهممه في المغانم وخيرها بين أن يعتقها وترجع إلى من بقي من أهلها ، أو تسلم فيتزوجها ، فقالت : أختار الله ورسوله فأسلمت وأسلم كثير من قومها .

الباب الثاني

ويحتوي على :

١ - نصوص من الآيات القرآنية .

٢ - نصوص من الأحاديث النبوية . مع شرح لكل نص من

النصوص . ولعل القارىء يردد قراءتها مراراً لتثبيت بالفاظها

ومعانيها في قلبه ويحققها بالممارسة والإخلاص في العمل

بتوجيهاتها ، وتعليمها لمن يسأل عن مفاهيمها .

النصوص القرآنية

• لقد خص القرآن الكريم المرأة بكثير من الآيات اليبينات التي تتعلق بشؤونها في جميع حالاتها من الطفولة إلى الشيخوخة ، وبين حقوقها وواجباتها بكل ما يكفل لها الراحة والطمأنينة في حياتها وهي زوجة أو أم أو مواطنة صالحة ، فصارت الشريعة الإسلامية أو في شريعة سماوية نزلت لترفع كرامة المرأة وتعلمي من قدرها وتحافظ على حقوقها صغيرة كانت أو كبيرة بعد أن كان كما مهملا ، وقد وردت الأحكام والأنظمة وكافة المعاملات المتعلقة بالمرأة في سور كثيرة منها سورة البقرة والنساء والمائدة والنور والأحزاب والمجادلة والمتحنة والطلاق والتحريم .

• ولما كانت آيات القرآن هي دستور المسلمين الذي يجب أن يعلموا بأحكامه ويحتنبوا زواهيته ، فقد أوردنا بعض النصوص المتعلقة بالمرأة ليعرفها المسلم ، وأشفعنا كل آية منها بما تيسر من الشرح والإيضاح المستمد من كتب التفسير المعتمدة ، وقد عولت كثيراً على التفسير المسمى : « المنتخب في تفسير القرآن الكريم » وهو التفسير الصادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

• سورة النساء أكثر سور القرآن الكريم تبيانا لأمور النساء وما يتعلق بهن في مختلف أحوالهن ، وإليك بعض النصوص التي نزلت لتكون نبراسا يهدي إلى أقوم السبل في معاملة النساء ومعالجة مصالحنهن ، ومشاكلهن ، وقد استهلت السورة بقوله تعالى :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا . »

● وتوجه الآية الكريمة النظر إلى أن الناس خلقوا من النفس الواحدة وهي آدم أبو البشر عليه السلام ، للدلالة على وحدة النوع لسهولة التألف بين أفراده ، وأنه تعالى أنشأ من هذه النفس الواحدة زوجها وهي حواء أم البشر ، ومنهما نشر في الوجود الرجال والنساء الذين تناسلوا وملأت ذريتهم الأرض فهم بذلك إخوة في الانسانية مهما تباعدت ديارهم واختلفت لغاتهم وعقائدهم ، وعليهم أن يحافظوا على صلة الرحم التي انتظمت الناس جميعا فلا يتعالى بعضهم على بعض ولا يستغل أحدهم الآخر ، بل إنهم بحكم مرجعهم إلى أم واحدة وأب واحد عليهم أن يتعاونوا ويتراحموا ويتحابوا ، وهذه هي الدعوة الكريمة التي تنادى بها الآية وهي أن يتقى الناس الأرحام فلا يقطعوا قريبتها أو بعيدها ، وليعلموا أن الله رقيب لا تخفى عليه خافية من أعمالهم الظاهرة والباطنة .

وقوله تعالى في آية ٤ من السورة :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً . »

والصدقات هي المهور وهي كالصدق ، ويطلق على المهر أيضا كلمة أجر^(١) وفريضة ، والنحلة في الأصل العطية على سبيل التبرع ، يقال نحلة أى أعطاه عن طيب نفس بلا مقابلة عوض ، وهنيئاً مريئاً أى أكلنا سائغاً حميد العاقبة ، والمراد أنه حلال لا شائبة فيه .

● وترشد الآية الكريمة إلى ضرورة إعطاء الزوجة المهر المتفق عليه ، فهذا حق لها شرعاً ، وليس هذا المهر ثمناً تشتري به المرأة ، وإنما هو رمز لمسكنتها ، ودليل مادي على تقدير الرجل لها بقدر ما تنسج له موارده ، ولكي يشعر بأهميتها في المجتمع ، وأنها ليست شيئاً هيناً يحصل عليه عفواً

(١) في سورة النساء آية ٢٥ قوله تعالى : « فانكحوهن بإذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف . »

وبغير مقابل ، بل لا بد له أن يكد ويكدح حتى يدخر من كسبه المال الذي يمكنه من أن تكون له زوجة تشاركه حياته حلوها ومرها ، وكثيرا ما يكون المهر مهما كثر شيئاً ضئيلاً ورمزيا بالقياس إلى ما يجده الزوج من الراحة والاستقرار والمتعة ، كما أن الآية تشير إلى أن الزوج لاحق له في أن يأخذ أى شيء من المهر لأنه أصبح مملكا للزوجة ، اللهم إلا إذا سمحت نفس الزوجة بالنزول عن شيء من مهرها عن طيب خاطر ليأخذها الزوج وينتفع به طيبا محمود العاقبة .

• وقال تعالى في سورة النساء آية ١٩ :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا . »

• عضل المرأة منعها من التزوج ظلما وإضرارها بها . وترثوا النساء أى تأخذوهن على سبيل الإرث كما يؤخذ المال الموروث ، وكان العرب يفعلون ذلك في الجاهلية .

• يحذر الله الذين آمنوا بأنه لا يجوز لهم أن يجعلوا النساء كالمتاع فترثوهن زوجات لكم من غير صداق وهن كارهات . ولا تظلموهن بالتضييق عليهن لينزلن عن بعض ما آتيتموهن من مهر ، ولا تضيقوا عليهن لتستردوا بعض ما آتيتموهن من مال إلا أن يرتكبن إثما بينا بنشود ، أو سوء خلق أو فجور ، فلكم أن تضيقوا عليهن أو تأخذوا بعض ما آتيتموهن عند الفراق ، وعلى المؤمنين أن يحسنوا عشرة نساءهم قولا وعملا ، فإن كرهتموهن لعيب في الخلق أو الخلق أو غيرهما فاصبروا ولا تمنعوا فراقهن فعسى أن يجعل الله في المكروه لكم خيرا كثيرا ، وعلم الأمور كلها عند الله .

• وقال تعالى في سورة النساء آية ٢٠ :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً .
بهتانا أى ظلماً وباطلاً وأصل البهتان الكذب الذى يبهت المكذوب عليه ، وكان الرجل فى الجاهلية إذا أراد التزوج بأخرى بهت التى تحته بفاحشة حتى يلجئها إلى الافتداء منه بما أعطاها من مهر ليصرفه وينفقه فى زواج الأخرى ، فحرم ذلك عليهم . ومعنى الآية وإن أردتم أن تستبدلوا زوجة مكان أخرى وأعطيتن واحدة منهن مالا كثيراً فلا يحل لكم أن تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه على وجه البطلان والإثم المبين ؟

• لقد كان للعرب فى الجاهلية عادات ليس فيها تمكريم للمرأة ، بل فيها ظلم شديد ، فكان الرجل إذا مات أبوه وكان متزوجاً غير أمه يفرض عليه زواجه منه ، أو يرث زواج أبيه من غير عقد جديد يعقده عليها ، وكان الرجل إذا طلق امرأته وقد دخل بها يسترد كل ما أعطاها من مهر ظالماً معتدياً ، ومنهم من كان يعمل على منعها من الزواج بغيره معتدياً أثماً ، ولا نصير للمرأة فى ذلك الوسط الظالم أهله ، فجاء الإسلام ودفع عنها ذلك الظلم البين ، ونهى من أن يرث زواج النساء ، وأن يسترد شئ من المهر ، ولو كان قنطاراً ، ونهى عن العضل وهو منع المرأة من الزواج أو إيذاؤها لحماها على طلب الطلاق بمال تعطيه .

ويتبع الآية السابقة مباشرة قوله تعالى :

« وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ، ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف لأنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً .

ومعنى أفضى بعضكم إلى بعض أى وصل بعضكم إلى بعض بالملامسة والمباشرة الجنسية ، والميثاق الغليظ هو عقد الزواج الذى أحل الله به

العشرة الزوجية ، والرسول صلوات الله وسلامه عليه يقول في هذا الشأن في خطبة الوداع : « واستوصوا بالنساء خيرا فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله » .

• ومعنى الآية أنه لا يجوز لكم بأى حال من الأحوال أن تستردوا ما أعطيتكم من مهر وأنتم امتزج ببعضكم ببعض وذاق كل منكم عسيلة الآخر ، ثم إن هذا الاتصال الحسى كان بعقد قوى موثق ذكرت فيه كلمة الله وأحلت به العشرة الزوجية .

• وسبق في شرح الآية السابقة كيف أن الرجل إذا مات كان أهله وأولياؤه أحق بامرأته إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا زوجها ، وإن شاءوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها . فنزلت الآيات لتبطل هذا الظلم وأشباهه مما كانت تعاني المرأة منه أشد المعاناة .
قال تعالى في سورة النساء آية ٢٣ :

« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان عفورا رحيفا » .

• الربائب جمع ربيبة وهى بنت الزوجة من الزوج السابق والحلائل جمع حليلة وهى زوجة الابن .

والمعنى حرم الله عليكم أن تتزوجوا أمهاتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم والمحرمات لغير النسب : أمهات الرضاعة والأخوات من الرضاعة وأمهات للزوجات وبنات الزوجات من

غير الأزواج إذا دخل بهن ، وزوجات أبناء الصلب والجمع بين الأختين ، وما سلف من الجاهلية . فإنه معفو عنه ، إن الله غفور لما سلف قبل هذا المنهج ، رحيم بكم فيما شرع لكم .

• وهذا التشريع الحكيم نزل ليمنع اجتهاد الناس وتفكيرهم فيما يحل أو يحرم من الزوجات ، لأنهم قبل الإسلام تشعبت بهم الآراء ففهم من كان يبيع الزواج بالأخت والبنات ، ومنهم من كان يبيع الزواج ببينات الإخوة والأخوات ومنهم من كان يحرم ذلك ، بخلاف الإسلام ليبين للناس الأحكام الصحيحة في ذلك .

وقال تعالى في آية ٢٤ :

« والمحصنات من النساء إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . »

• المحصنات : المتزوجات وأطلق عليهن محصنات لأن الأزواج أحصنوهن عن الفاحشة ، وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أى الأسيرات المسويات في حرب ، مسافحين أى زانين ، والسفاح : الزنا . والأجور : المهور .

• ومعنى الآية : أن الشرع حرم عليكم نكاح المتزوجات من النساء عامة ، حرائر وغير حرائر إلا من سيبتن ومَلَكَتْكُمْ منهن في حرب بينكم وبين الكفار ، فإن نكاحهن السابق يفسخ بالسبي فيصرن حلالا لكم بعد استبراء أرحامهن (١) ، فالزموا ما كتب الله عليكم في تحريم ما حرم ، ولكم فيما عدا هؤلاء المؤمنات المحرمات أن تطلبوا بأموالكم نساء تزوجون بهن ، لا تقصدون الزنا أو المخادنة ، فأى نساء استمتعتم بهن بعد

(١) استبراء أرحامهن : أى خلوها من الحمل .

الزواج ممنه أجل الله لسكم الدخول بهن فوفوهن مهورهن التي قدرتم لمن
حقاً عليكم لا تسامح فيه تؤدونه في وعود ، ولا حرج عليكم فيما تم
بينكم عن تراض من تنازل زوجة عن بعض مهرها أو زيادة زوج فيه .
إن الله كان ولم يزل مظلماً على شئون العباد ، مدبراً لهم في أحكام ما يصاح
به أمرهم .

وقوله تعالى في آية ٢٥ :

« ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما مملكت
أيانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض
فانكحوهن بإذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف وعصنات غير مسالحات
ولا متخذات أخذان . فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على
المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم ، وأن تصبروا خير لسكم
والله غفور رحيم . »

• ينكح = يتزوج - أخذان ، جمع خدن : صاحب أو خليل بزني
بالمرأة سراً ، العنت = المشقة أو الزنا أو ارتكاب الإثم به .

• والمعنى أن من لم يستطع منكم نكاح الحرائر المؤمنات فله أن
يتجاوزهن إلى من يستطيع من المملوكات المؤمنات ، والله أعلم بحقيقة
إيمانكم وإخلاصكم ولا تستنكفوا من نكاحهن ، فأنتم وهن سواء في الدين ،
فتزوجوهن بإذن أصحابهن وأدوا إليهن مهورهن التي تفرضونها لمن حسب
المعهود بينكم في حسن التعامل وتوفية الحق ، واختاروهن عفيفات ،
فلا تختاروا زانية معلنة ولا خلية ، فإن أتين الزنا بعد زواجهن فعقوبتهن
نصف عقوبة الحرة ، وإباحة نكاح المملوكات عند عدم القدرة جائز لمن
خاف منكن المشقة المفضية إلى الزنا وصبركم عن نكاح المملوكات مع العفة
خير لسكن ، والله كثير المغفرة عظيم الرحمة .

● وقال تعالى في آية ٣٤ :

«الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا ،

● قوامون على النساء : أى يتولون أمورهن ويتكفلون بنفقاتهن قانتات : ملازمات لطاعة الله ، حافظات الغيب ، يحفظن في أوقات غياب أزواجهن ما يجب حفظه في النفس والمال والأسرار، نشوزهن : أى عصيانهن وترفعهن عن مطاوعتكن .

● والمعنى أن الرجال لهم حق الصيانة والرعاية للنساء ، والقيام بشؤونهم بما أعطاهم الله من صفات تؤهلهم للقيام بهذا الحق ، وبسبب أنهم هم الذين يكسبون ويكدحون لكسب المال الذى ينفقونه على الأسرة ، فالصالحات مطيعات لله ولأزواجهن ، حافظات لكل ما يغيب عن أزواجهن بسبب أمر الله بهذا الحفظ وتوفيقه لهن ، والزوجات اللاتي تظهر منهن بوادر العصيان فانصحوهن بالقول المؤثر ، واعتزلوهن في الفراش ، وعاقبوهن بضرب خفيف غير مبرح ولا مهين عند التمرد ، فإن رجعن إلى طاعتكم في أى سبيل من هذه السبل الثلاث ، فلا تتطلبوا التي هي أشد منها بغيا عليهن ، إن الله فوقكم وينتقم منكم إذا آذيتموهن أو بقيتن عليهن .

● وقال تعالى في الآية ٣٥ :

«وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا لإصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا ،

● الشقاق : الخلاف والمجانبة وذلك بأن كل فريق يتخذ له شقا أى جانبا بعيداً عن الآخر .

• والمعنى أنه إن حدث خلاف بين الزوجين ، وخفتم منه حدوث انشقاق بينهما يعرضهما للانفصال ، فاخترأوا حكيم ، أحدهما من أهله والأخر من أهلها ، إن يريدأ لإصلاحا يوفق الله بينهما فى الوصول إلى ماهو خير الزوجين من معاشرة بالمعروف أو تسريح بإحسان ، إن الله كان مطلقا على ظواهر العباد وبواطنهم .

• يكون التحكيم فى حالة عجز الرجل عن العلاج بالطرق التى شرعت له ، وعند تطور الحالة من النشوز إلى الشقاق ، وطلبت آية التحكيم أن يكون الحكمان فى هذا الشأن من أهل الزوجين لأنهما أدرى الناس بأحوال الزوجين وأحرصهم على معادتهما وأقدرهم على التأثير فى نفوسهما وأحفظهم لما قد يجدون من أسرار لا تجوز إذا اعتها للغير .

• وقد اتفق على أن الحكمين إذا كانا موكلين من جهة الزوجين ينفذ حكمهما فى الجمع بين الزوجين أو التفريق بينهما .

• وقال تعالى فى الآية ١٢٨ :

« وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا . »

• النشوز من الرجل هو مخالفة زوجته بأن يمنعه نفسه وفنفته ومودته ويؤذيها بسب أو ضرب ، والإعراض : هو أن يقلل محادثتها وموانستها وهو أخف من النشوز - الشح : البخل والحرص ، وأحضرت الأنفس الشح : أى جبلت وفطرت على الإفراط فى الحرص والبخل فسكان الشح حاضرها لا ينفك عنها أبدا .

• والمعنى أن الزوجة إذا خافت من زوجها إهمالا لشئون الأسرة أو إعراضا عنها وعدم إقبال عليها ، فلائم عليهما فى أن يحاولا إصلاح

ما بينهما بالصلح الجميل والتقريب ، والعاقلة منهما يبدأ به ، والصلح خير دائماً لا شرف فيه ، وإن الذي يمنع الصلح هو تمسك كل من الزوجين بمقوقه كاملة ، إذ يسيطر الشح النفسى ، ولا سبيل لعودة المودة إلا التساهل من أحد الجانبين ، وهو المحسن المتقى ، ومن يعمل العمل الحسن ويتق الله ، فإن الله خير بعمله ومجازيه عليه .

● وقال تعالى فى الآية ١٧٦ وهى آخر آية فى سورة النساء :

« يستفتونك قل الله يفتيكم فى السكالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شىء عليم . »

● السكالة : أن يموت المرء وليس له والد أو ولد يرثه ، بل يرثه ذوو قرابته .

وقد بين الله فى هذه الآية وفى غيرها أحكام الميراث ونصيب كل وارث ، وقد اتخذ فقهاء الإسلام وأئمة هذه الآيات مصدراً لعلم الفرائض ، وبينوا فيه الأحكام المتعلقة بالتركة وأسباب الإرث وشروطه وموانعه إلى غير ذلك .

● والمعنى أن المسلمين يسألونك أيها النبي عن ميراث من مات ولا ولد له ولا والد ؟ فقل لهم : إن حكم الله فى ميراث هؤلاء : إن كان للتوفى أخت فلها نصف تركته ، وإن كان للتوفى أخ فله تركتها ، وإن كان للمورث أختان فلهما ثلثا التركة ، وإن كانوا إخوة من ذكور وإناث فنصيب الذكر مثل نصيب الأنثيين ، يبين الله لكم هذا البيان حتى لا تضلوا فى تقسيم الأنصبة ، والله عالم علماً كاملاً بكل شىء من أعمالكم وأفعالكم ومجازيكم عليها .

• وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٢١ :

« ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا إمامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون . »

• وإذا كانت مخالطة اليتامى لا حرج فيها فإن الحرج في مخالطة أهل الشرك ، فلا ينكح المؤمن مشركة لا تدين بكتاب سماوى ولا يحمل المهر منكم على زواج المشركة مالها وجهالها وحسبها ونسبها . فالأؤمنة التي وقع عليها الرق خير من المشركة الحرة ذات المال والجمال والحسب والنسب ، ولا يزوج المرء منكم من له عليه ولاية من النساء مشركا لا يؤمن بالسكتب السماوية ، ولا يبعث أحدكم على إبتار المشرك غناه وشرفه ، بخير منه العبد المؤمن فأولئك المشركون يجتذبون عشارهم إلى المعصية والشرك فيستوجبون النار ، والله إذ يدعوكم إلى اعتزال المشركين في النكاح يدعوكم إلى ما فيه صلاحكم ورشادكم فتتالون الجنة والمغفرة ، وتسيرون في طريق الخير بتيسيره ، والله يبين شرائعه وهداه للناس لعلهم يعرفون صلاحهم ورشادهم .

• وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٢٢ :

« ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين . »

• والمعنى ويسألونك أيها النبي عن إتيان الزوجات زمن المحيض فأجبهن أن المحيض أذى فامتنعوا عن إتيانهن مدته ولا تأتوهن حتى يطهرهن ، فإذا تطهرن فأتوهن في المسكان الطبيعي ، ومن كان وقع منه (م - الزواج)

شيء من ذلك فليتب فإن الله يحب من عباده كثرة التوبة والطهارة من الأثام والفحش .

• وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٢٣ :

« نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقداموا لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين ، » .

• والمعنى إن زوجاتكم هي موضع النسل كموضع البذر يلبت النبات ، فيباح لكم أن تأنوهن على أى طريقة تشاءون . إذا كان ذلك فى موضع نسل ، واتقوا الله أن تعصوه فى مخالطة المرأة ، واعلموا أنكم ملاقوه مسترلون عنده ، والبشرى للذين يقفون عند حدوده تعالى فلا يتعدونها . ويقول الله فى كتابه العزيز فى سورة البقرة آية ٢٢٣ ، والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها ، لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما ، وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير ، » .

• والمعنى أنه يجب على الأمهات أن يقمن بإرضاع أولادهن عامين تأمين مراعاة لمصلحة الطفل ، ويلزم الوالد بالإنفاق على الأمهات حيثنذ بإطعامهن وكسوتهن على قدر طاقته ، فإنه لا يلزم لإنسان إلا بما يقدر عليه ، ولا ينبغي أن يكون الولد سببا فى إلحاق الضرر بأبيه بأن يكلف فوق طاقته ، وإذا مات الأب أو كان فقيرا عاجزا عن الكسب كانت النفقة على وارث الولد لو كان له مال ، فإن رغب الوالدان فى فطام الطفل قبل تمام العامين وقد تراضيا على ذلك ونظرا إلى مصلحة الرضيع فلا تبعه عليهما ، وإذا شئتم أيها الآباء أن تتخذوا مرضع للأطفال غير أمهاتهم

فلا تبعة عليكم في ذلك ، ولتدفعوا إليهن ما انفقتم عليه من الأجر
بالرضا والحامسة ، وراقبوا الله في أعمالكم ، واعلموا أنه مطلع عليها
بمجازيكم بها .

• وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٣٤ :

«والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف
والله بما تعملون خبير .»

• والمعنى أن الذين يتوفون منكم أيها الرجال ويتركون زوجات
لهم غير حوامل فعليهن أن يسكنن بعدهم دون تعرض للزواج مدة أربعة
أشهر هلالية وعشر ليال بأيامها استبراء للرحم وحداداً على الأزواج .
فإذا انتهت هذه المدة فلا تبعة عليكم أيها الأولياء لو تركتموهن يأتين من
شريف الأعمال التي يرضاهما الشرع ليصلن بها إلى الزواج . فلا ينبغي أن
تمنعهن من ذلك ، ولا يجوز لهن أن يأتين ما ينكره الشرع ويأباه فإن
الله مطلع على سرائركم ويعلم أعمالكم فيحاسبكم على ما تعملون .

• وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٣٥ :

«ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم
علم الله أنكم سذكروهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولاً
معروفاً ولا تمزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أن الله
يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور حلیم .»

• والمعنى أنه لا إثم عليكم أيها الرجال في مدة العدة إذا تختم للمعتدات
من وفاة بالزواج وأضرت ذلك في قلوبكم ، فإن الله يعلم أنكم لا تصبرون
عن التحدث في شأنهن لميل الرجال إلى النساء بالفطرة ، ولهذا أباح لكم
التلويح دون التصريح فلا تعاطوهن وعداً بالزواج إلا أن يكون ذلك إشارة

لا نسكر فيها ولا فحش ، ولا تبرموا عقد الزواج حتى تنقضى العدة ، وأيقنوا أن الله مطلع على ما تخفونه في قلوبكم . تخافوا عقابه ولا تقدموا على ما نهاكم عنه ، ولا تياسوا من رحمة إن خالفتم أمره فإنه واسع المغفرة يقبل التوبة من عباده ويعفو عن السيئات ، كما أنه حلیم لا يعجل بالعقوبة لمن انتهك المحرمات .

• وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٣٦ :

• لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لمن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين .

• والمعنى أنه لا إثم عليكم أيها الأزواج ولا مهر إذا طلقتم زوجاتكم قبل الدخول بهن وقبل أن تقدروا لهن مهراً ، ولكن أعطوهن عطية من المال يتمتعن بها لتخفيف آلام نفوسهن ولتسكن عن رضا وطيب خاطر ، وليدفعها الغنى . قدر وسعه والفقير بقدر حاله ، وهذه العطية هي من أعمال البر التي يلتزمها ذوو المروءات وأهل الخير والإحسان .

وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٣٧ :

• وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير .

• والمعنى إذا طلقتم النساء قبل الدخول بهن بعد تقدير مهرهن ، فقد وجب لهن نصف المهر المقدر ويدفع لإيهن ، إلا إذا تنازلات عنه الزوجة ، كما أنهن يعطين أكثر من النصف إلا إذا سمحت نفس الزوج فأعطاها المهر كله ، وسماحة كل من الزوجين أكرم وأرضى عند الله وأيق بأهل التقوى فلا تتركوها ، واذكروا أن الخير في التفضل وحسن المعاملة :

لأن ذلك أجلب للمودة والتحاب بين الناس والله مطلع على ضمائركم
وسيجازيكم على ما تفضلون .

وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٤٠ :

« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً
إلى الحول غير إخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن
من معروف والله عزيز حكيم » .

● والمعنى أن الذين يتوفون منكم ويتركون زوجات لهم ، فقد أوصى
الله بهن أن يقمن في بيت الزوجية عاماً كاملاً مواساةً لمن وإزالةً لوحشتهن .
ولا يخفى لأحد أن يخرجهن ، فإن خرجن بأنفسهن في أثناء العام فلا إثم
عليكم أيها الأولياء أن تتركوهن يتصرفن في أنفسهن بما لا ينكره الشرع
الشريف عليهن ، وأطيعوا الله في أحكامه واعملوا بما شرع لكم فإنه قادر
على أن ينتقم من يخالف أمره ، وهو ذو حكمة بالغة لا يشرع لكم إلا ما فيه
المصلحة وإن غابت حكمتها عن علمكم .

● وقال تعالى في سورة النور آية ٥٨ :

« يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا
الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من
الظلمة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عودات لكم ليس عليكم ولا عليهم
جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك بين الله لكم
الآيات والله عليم حكيم » .

● والمعنى أن من الواجب عليكم يا أيها الذين آمنوا أن تأمروا عبديكم
وصبيانكم الذين لم يصلوا إلى حد البلوغ ألا يدخلوا عليكم إلا بعد
الاستئذان في ثلاثة أوقات ، وهي قبل صلاة الفجر ، وحين تنخفون من
ثيابكم وقت القيلولة ، ومن بعد صلاة العشاء عند الاستعداد للنوم ، فهذه
الآوقات يتغير فيها نظام الملابس باستبدال ثياب النوم بثياب اليقظة ، ويبدو

من عورات الجسم ما لا يدبغى رؤيته ، ولا حرج عليكم ولا عليهم في الدخول بغير استئذان في غير هذه الأوقات ، لأن العادة جرت بأن يتردد فيها بعضكم على بعض لتقضاء المصالح ، وبمثل هذا التوضيح يوضح الله لكم آيات القرآن ليبان الأحكام ، والله سبحانه واسع العلم عظيم الحكمة ، يعلم ما يصلح لعباده ويشرع لهم ما يناسبهم ويحاسبهم على أعمالهم .

• وقال تعالى في سورة الاحزاب آية ٥٩ :

• يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأزْوَاجِكِ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذْنُ أَنْ يَعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا .

• والجلابيب جمع جلباب وهو الثوب الذي يلبس فوق الثياب الداخلية ، وبدنين أى يرخين ويسدلن ، وأذن أن يعرفن أى أقرب إلى معرفة الحرة من غيرها .

• والمعنى أن الله سبحانه يدعو نبيه أن يقول لأزواجه وبناته ونساء المؤمنين أن يسدلن على أجسامهن من جلابيبهن ، ذلك اللباس على هذا الحال أولى وأحق بأن يعرفن فلا يتعرض لهن بأذى ، وكان الله غفوراً رحيمًا .

• وبعد : فاقرا الآيات التاليات وتدبر في معانيها جيدا وهى من سورة الاحزاب ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ :

• يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأزْوَاجِكِ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَيْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمْتَعِكُنَّ وَأُمرِّحِكُنَّ مَرَاحًا جَمِيلًا ، وَإِنْ كُنْتُمْ تَرْضَيْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ، يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ يَصْأَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضَعِيفِينَ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا .

• وقال الله تعالى في سورة المجادلة آية ١ :
« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع
تجاوزكما إن الله سميع بصير . »

• والمعنى أن الله سبحانه سمع قول المرأة التي تراجعك في شأن زوجها
الذي ظاهر منها ، وتضرع إلى الله ، والله يسمع ما تراجعان به من كلام إن
الله محيط سمعه بكل ما يسمع ، محيط بصره بكل ما يبصر .

• وقد نزلت هذه الآية بسبب ما يروى أن أوس بن الصامت غضب من
زوجته خولة بنت ثعلبة فقال لها : أنت على كظم أمي ، وكان هذا تحريماً
أو طلاقاً في الجاهلية ، فأخبرت النبي ﷺ فقال لها : ما أمرت في شأنك
بشيء ، وما أراك إلا قد حرمت عليه ، وجادلت النبي ﷺ وراجعته ،
وجعلت تشتكي إلى الله تعالى مما تخاف من فرقة الزوج وضياح الولد فما
لبثت أن نزلت الآية والآيات الثلاث التي بعدها لتبين للمؤمنين أن الذين
يظاهرون منهم من نسائهم بتشبيه في التحريم بأمهاتهم محظنون فالزوجات
ليست أمهاتهم ، وأن المظاهرين يقولون منكرأ تنفر منه الأذواق السايمة .
• وقال تعالى في سورة الطلاق آية ١ :

« يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة وانقروا
الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة
وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث
بعد ذلك أمراً . »

• تحدثت هذه السورة عن بعض أحكام الطلاق ، وعن العدة
وأواعها وأحكامها من بقاء المعتدة في مسكنها الذي طلقت فيه ، ومن وجوب
الإفراق عليها وإسكانها ، وفي ثنايا هذه الأحكام وعدل من امتثل أوامر الله ،
ووعيد لمن تخدى حدوده .

• ومعنى الآية خطاب للنبي بأن من يريدون أن يطلقوا نساءهم

فليطلقوهن مستقبليات لعدتهن ، ويضبطوا العدة ، واتقوا الله بهم ، لا تخرجوا المطلقات من مساكنهن التي طلقن فيها ، ولا يخرجن إلا أن يفعلن فعلة منكورة واضحة ، تلك الأحكام المتقدمة معالم الله ، شرعها لعباده ، ومن يجاوز حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يوجد بعد ذلك الطلاق أمراً لا تتوقعه ، فيتجاهان .

نصوص من الأحاديث النبوية

في النكاح (الزواج) تتعلق ببعض حكمه وأحكامه

• قال رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة ومتنوعة عن النكاح (الزواج) وعن الحياة الزوجية وعن المرأة والرجل ومسئولياتهما بعد الزواج في جميع ما يتعلق بالمعاملات والحقوق والواجبات ، وما هي ذى طائفة عطرة من هذه الأحاديث النبوية الشريفة ليقراها القارئ ، وليعلم منها كيف أن الإسلام عني أشد العناية بأمور الزواج سواء في القرآن الكريم أو في السنة المطهرة ، وكل ما يترتب عليه من نتائج .

• قال صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ، والباءة القدرة على المهر والنفقة . والوجاء هو كسر شهرة الجماع .

• وقال عليه الصلاة والسلام : « النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

• وقال صلى الله عليه وسلم : « تناكحوا تنكأوا فإنني مباه بكم الأمم يوم القيامة » .

• وقال عليه الصلاة والسلام : « ثلاثة حق على الله أن يفتنهم ،

المسكاتب (١) الذين يريد الآداء ، والناكح يريد العفاف ، والمجاهد في سبيل الله .

● وقال ﷺ : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيراً له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرتته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماله . »

● وقال عليه الصلاة والسلام : « من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً ، ومن تزوجها لما لها لم يزد الله إلا فقراً ، ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا دناءة ، ومن تزوجها لم يرد بها إلا أن بغض بصره ويحصن نفسه بآرك الله له فيها ، وبارك لها فيه . »

● وقال ﷺ : « تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس . »

● وقال عليه الصلاة والسلام : « إياكم وخضراء الدمن ، أى المرأة الحسناء في المنبت السوء . »

● وفي حديث المغيرة أنه خطب امرأة فقال له النبي ﷺ : « أنظر إليها فإن أحرى أن يؤدم بينكما ، أى أدعى إلى الألفة والمحبة . »

● وقال ﷺ : « لا نكاح إلا بشهود . »

● وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد (أى حاضر) إلا بإذنه . »

● وقال ﷺ : « أيما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها كانت في سخط الله تعالى حتى ترجع إلى بيتها أو يرضى عنها زوجها . »

● وروى الشيخان عن أنس قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها (٢) ، فقالوا : « وأين نحن من النبي ﷺ ؟ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . »

(١) المسكاتب هو العبد الذي انفق مع سيده على دفع مال يسترد به حريته وعتقه .

(٢) تقالوها أى اعتبروها قليلة .

قال أحدم : أما أنا فإني أصلي الليل أبدا .
وقال آخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر .

وقال آخر : وأنا اعتزل النساء فلا أتزوج أبدا بقاء رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فقال : أنتم الذين قاتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه : « من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه ، فليتق الله في الشطر الباقي ، والشطر بمعنى النصف .
• وقال عليه الصلاة والسلام : « أربع من أعطين فقد أعطى خير الدنيا والآخرة ، قلباً شاكراً ، ولساناً ذا كراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه حوباً (١) في نفسها وماله .

• وقال ﷺ : « إن أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج ، وذلك في حالة اشتراط المرأة أن تكون في دارها أو بلدتها وأن لا يتزوج عليها فلها شرطها ، وإن لم يف به فلها فسخ العقد .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه « لا تنكح الأيم حتى تستامر ، ولا البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله وكيف إذنهما ؟ (يعنون أنها تستحى) قال : « أن تسكت ، لأن السكوت دليل الرضا ، ولا بد في الاستئذان من الزوج لها على وجه تعرف به شخصيته ، لتكون على بصيرة من أمرها ، فتأذن أو ترفض .

• وقال صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح (زواج) إلا بولي وشاهدي عدل .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه : « خير الصداق أيسره .

• وقال عليه الصلاة والسلام : « أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة » .
• روى البخارى عن عائشة : أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ،
فقال نبي الله ﷺ : يا عائشة ، ما كان معكم هو ؟ فهل بعثتم معها جاربية
تضرب بالدف وتغنى ؟ وفي ذلك ما يدل على إباحة اللهو والخناء البعيد عن
الخلعة والإثم ، كما في ذلك من إشاعة السرور وتمام الإعلان بالزواج .

• وقال عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف عندما تزوج :
« أولم^(١) ولو بشاة ، وذلك يعد من السنن التي يجب فيها الإسلام بأن يحجز
الزوج طعاما لأحبابه وأصدقائه على قدر طاقته .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه : « استوصوا بالنساء خيراً ، إن
المرأة كالضلع (أى لا تفضل من عوج) إن ذهبت تقيمها كسرتمها ،
وإن تركتها استمنتعت بها على عوج » .

• وقال عليه الصلاة والسلام : « المرأة راعية في بيت زوجها وهى
مستولة عن رعيتها » .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه في التحذير من استعمال القسوة
أو الشدة مع النساء فى حالة توقيع عقوبة عليهن : « لا تضرب الوجه
ولا تقبح^(٢) ولا تهجر إلا فى البيت ، وكان يقول : لا يضرب خياركم
نساءكم .

• وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير
مفسدة كان لها أجرها ، وله مثله بما كسب » .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق
ثلاثة أيام ، أى أنه لا يجوز ضمناً أن يقاطع الزوج زوجته فى الكلام

(١) أعد وليمة .

(٢) لا تقل لها ليبح الكلام .

والسلام أكثر من ثلاثة أيام ، أما في الهجر في المضاجع فله ما يشاء من الوقت ما دامت ناشزا

• وقال صلى الله عليه وسلم : « من كانت له امرأتان يميل لإحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطا أو مائلا ، والميل الذي حذر منه الحديث هو الجور على حقوقها ظلما .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه في بيان أنه كان خير الأزواج تعليما لأمته بأن يحسنوا المعاشرة ويصنعوا المعروف : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي » .

• وقال ﷺ : « لا تزوجوا النساء الحسنهن فعمى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لاموالهن فعمى أموالهن أن تطغين . ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل » .

• وقال صلوات الله وسلامه عليه : « إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها ، إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم » .
• وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يخلون رجل بامرأة إلا مع محرم » .
• وقال : « لا يخلون أحدكم بامرأة فإن الشيطان ثالثهما » .

• وقال ﷺ : « لا يخطب أحدكم على خطبه أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن » .

• وقال عليه الصلاة والسلام : « إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » .

• وقال صلى الله عليه وسلم في تفضيل الزواج بالابكار « عايكم بالابكار فإنهن أعذب أفواها(١) وأتق أرحاما(٢) ، وأقل خبا(٣) ، وأرضى باليسير من العمل » .

(١) إشارة إلى عفة اللسان وطيب الكلام .

(٢) إشارة إلى كثرة إنتاج الأولاد . (٣) الحب المسكر والمداع .

• وجاء في الحديث الذي رواه أبو ذر رضى الله عنه ، إن أناساً من أصحاب النبي ﷺ قالوا : للنبي : يا رسول الله ذهب أهل الدثور^(١) بالأجر ، يصلون كما نصلى ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون بفضول أموالهم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسديحة صدقة ، وبكل تكبيرة صدقة ، وبكل تهليل صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة ، وفي بضع أحدكم صدقة ؟ قالوا : يا رسول الله : أيأنى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال عليه الصلاة والسلام : أرأيتم لو وضعها في حرام كان عليه وزر ؟ قالوا : بلى ، قال عليه الصلاة والسلام : فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له فيها أجر .

- وقال الرسول عليه الصلاة والسلام : « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد أزوجها » .
- وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله سائل كل راع استرعاه حفظ أم ضيع ، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته » .

فصل الثالث

ويحتوى على :

١ - عقد الزواج وأركانه .

٢ - شروط الزواج .

٣ - من آداب الزواج وسنته .

٤ - المحرمات من النساء .

٥ - تولى المرأة عقد الزواج .

٦ - الكفائة فى الزواج .

٧ - المهور .

٨ - النفقة .

٩ - الأسرة .

عقد الزواج وأركانه

• من الحقائق المسلم بها أن الزواج رباط متين ، ترتبط به القلوب ، وتؤلف به الأسر ، وتختلط به الأنساب ، وتنمو به الصلات الاجتماعية ، وتشابك به المصالح ، فيضم الإنسان عشيرة إلى عشيرته ، وعصبة إلى عصبته ، وبذلك تتسع دائرة التعارف والألفة والترابط الاجتماعي ، فقد جعل الله المصاهرة أساس النسب ، قال تعالى : « وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً » (١) .

• ومن أجل هذه الأهمية والخطورة للزواج ، وماله من قداسة في النفوس ومكانة في النظام الاجتماعي فقد أحاطه الشارع الحكيم بالقيود والنظم والأحكام الدقيقة منذ بداية تفكير الخاطب فيه إلى إتمامه ، ثم إحاطته أيضاً بكل الضمانات المادية والمعنوية منذ قيامه إلى نهايته بالموت أو بغيره حفظاً لحقوق جميع أطرافه .

• والزواج في الشريعة الإسلامية له ركنان أساسيان وهما الإيجاب والقبول ، والإيجاب هو اللفظ الصادر من ولي المرأة ، أو من يقوم مقامه ، كقوله « زوجتك ابنتي فلانة » ونحوه من الألفاظ الدالة على هذا المعنى . والقبول هو اللفظ الصادر من الزوج ، أو من يقوم مقامه كقوله : « قبلت أو رضيت ونحو ذلك .

ولا بد أن يكون القبول بعد الإيجاب ، فلو تقدم عليه لم يكن قبولا . وينعقد الزواج بأي لفظ يفيد التزويج سواء أكان بلفظ الماضي أو المستقبل ، أو بلفظ النكاح أو التزويج أو الهبة أو الصدقة أو التملك .

(١) القرآن : ٥٤ .

• والأصل في العقود أن تكون بالمشافهة ، وإذا كان أحد العاقدين غائباً بعذر عن المجلس يصح إجراء العقد بالكتابة ، وصورة عقد الزواج بالكتابة أن يكتب الرجل لمن يريد الزواج بها : تزوجتك بمهر قدره كذا ، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وأعلنتهم بما فيه وقالت : زوجت نفسي منه . فإذا فعلت ذلك تم عقد الزواج ، أما إذا لم تقرأ الكتاب عليهم ولم تعلمهم بما فيه وقالت : زوجت نفسي من فلان لا يصح الزواج .

• وإذا كان أحد العاقدين أخرس أو عي اللسان لا يحسن الإفصاح بالكلام ، وكان لا يستطيع الكتابة فإنه يصح الإيجاب والقبول بالإشارة بشرط أن تكون واضحة ومفهومة للشهود .

• ولكي يتم اعتماد عقد الزواج يجب أن توافق عليه السلطان الدينية والمدنية ، وهذا هو النظام المتبع حالياً في معظم الدول الإسلامية ، علماً بأن الإسلام لا يفصل بين السلطتين ، ولا يعتبر شرطاً في صحة عقد الزواج أن توافق عليه أى سلطة مهما كان وصفها ، لأنه متى توفرت شروط صحة العقد كان صحيحاً ، وإذا ما جرى تسجيل العقد لدى الدوائر المختصة فلأن هذا أمر تقتضيه طبيعة النظم الحديثة ، ولا يعتبر التسجيل شرطاً لصحة الزواج ، والمقصود أن تكون وثيقة الزواج بمثابة مستند رسمى له أهميته في إثبات الحقوق الشرعية في حالة التنكر أو الجحود .

شروط الزواج

• لا يصح عقد الزواج إلا بشروط هي :

أولاً : تعيين الزوجين ، فلا يصح أن يقول الولي : زوجتك ابنتي بدون تسميتها وله أكثر من واحدة ، كما لا يصح قول الآخر : قبلتها لابني ، وله أكثر من ابن .

ثانياً : رضا كل من الزوجين ما دام بالنعين عاقلين ، فليس الولي أياً كان أو غيره - أن يزوج ابنه أو ابنته البالغة بغير رضامنه أو منها ، ولهذا أوجب الرسول ﷺ على الولي ألا يزوج البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر . ولا بد في الاستئذان من تسمية الزوج لها على وجه تعرف به شخصيته لتسكون على بصيرة من أمرها ، فتأذن أو ترفض ، وبهذا أبطل الإسلام ما كان عليه أهل الجاهلية من اعتبار المرأة مخلوقاً لا إرادة له في نفسه .

ثالثاً : رضا الولي بالزواج ، وإلا فله حق الاعتراض عليه ، ومنعه إن شاء ، لأنه أدرى من المرأة بالزوج الصالح الكفء ، ولأنها كثيراً ما تتخضع بالمواطف الكاذبة والمظاهر البراقة .

رابعاً : الشهادة على عقد الزواج لأن هذا العقد من بين سائر العقود يحتاج إلى ضرورة الشهادة عليه من شهود عدول ليسكون زواجا شرعياً صحيحاً ، لأن النبي صلوات الله وسلامه عليه يقول : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل ، والغاية من ذلك أنه لا بد من إعلان الزواج وإخراجه من دائرة السرية منعاً للظنون والشكوك في علاقة الرجل بالمرأة إذالم يشهر الزواج ويعلمن .

خامساً : خلو الزوجين من الموانع بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة ، وخالو كل منهما من مرض أو ضعف يترتب عليه ضرر بالآخر ، ولذا فإنه

من الخير الاهتمام بالكشف طبيئاً على راغبي الزواج لتفادي المتاعب أو
المشا كل الناجمة عن سوء الحالات الصحية .

سادساً : إعطاء الحق لكل من الزوجين أن يشترط أى شرط نافع
لاحدهما ، فللمرأة أن تطلب أن يكون طلاقها بيدها ، أو أن تختار بلدة
معينة لسكنائها ، وإذا خالف أحد الزوجين الشرط فملاخر طلب فسخ
النكاح من القاضى .

• فإذا ما استوفى عقد الزواج أركانه وشروطه فإن الزواج يكون
زواجا لازما وتترتب عليه جميع الحقوق والواجبات من حل استمتاع كل
من الزوجين بالآخر ، ووجوب المهر والنفقة بأنواعها المختلفة وثبوت نسب
الأولاد ، وثبوت الوارث بين الزوجين .

• والزواج الذى لا يستوفى أركانه وشروطه فإنه يكون زواجا غير
نافذ وموقوف حتى يستكمل جميع أركانه وشروطه السالفة الذكر .

من آداب الزواج وسننه

• إن الشريعة الإسلامية السمحة تراعى أحوال الناس الاقتصادية
ومشاعرهم النفسية فتعمل على إراحتهم وإدخال البهجة على قلوبهم ، ومن
ذلك ما يدعو إليه الناس من تخفيف المهور وتسهيل نفقات الزواج والاقتصاد
فيها ، حتى لا يكون المهر والمغالاة فيه من معوقات الزواج ، والإسلام يريد
بالناس اليسر ولا يريد بهم العسر ، فهو لاء الذين يتمسكون بالتقاليد البالية
والعادات الذميمة العقيمة ويصرون على أخذ المهور الكبيرة لبناتهم مراعاة
لمرا كزهم أو غنهم أو تقليداً لسوابق ماضية في ظروف غير الظروف الحالية
إنما يجنون بعملهم هذا على بناتهم ، ويحكمون عليهن بأن يبقوا عوانس ،
وإذا ما طال عليهن الأمد فإنهن يفقدن زهرة شبابهن ، ويقبل الراغبون
فيهن ، لذا كان تخفيف المهر من السنن المحببة ، وفي ذلك يقول رسول الله

صلوات الله وسلامه عليه : « أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة ، ، ولقد كثرت الدعوة من أولى الرأى إلى ضرورة العمل على تخفيف المهور وعدم المغالاة فيها حتى يقبل الشباب على الزواج ، ويروا أبوابه مفتحة أمامهم .

• ويسن في الزواج إعلانه وإعلام الناس به لأن هذا الإعلان هو الفسارق بين الحلال والحرام ، ولذلك يقول الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه : « أعلنوا التسكاح ، واضربوا عليه بالدفوف ، وهذه هي شريعة الإسلام منذ عرف الناس العمل بها ، وإن الشارع باشرطه وجود شاهدين يحضران عقد الزواج قد رسم لنا طريق الإعلان ، ولم يترك أمره بغير حدود معينة .

• ومن السنن المحببة أن يصحب عقد القران شيء من اللهو والغناء المباح ، لما في ذلك من إشاعة السرور وإدخاله في قلوب الزوجين والأهل والآقارب والجيران ، وفي ذلك تمام الإعلان عن الزواج ، وروى البخارى عن السيدة عائشة : أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال نبى الله ﷺ : يا عائشة ، ما كان معكم لهو ؟ فهل بعثتم معها جارية تضرب الدف وتغنى ؟

• ومن السنن أن يعد الزوج طعاماً لأحبابه وأصدقائه على قدر طاقتهم ، وقد قال عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف : « أولم ولو بشاة ، ، هذا ومن دعى إلى هذه الوليمة فواجب عليه أن يجيب ، ما لم يكن له عذر يمنعه .

المحرمات من النساء

• يجب على المسلم إذا أراد الزواج أن يتأكد من أن مخطوبته ليست محرمة عاينه شرعاً ، وقد بين لنا الإسلام أن المحرمات من النساء قسماً :

١ - نساء محرمات حرمة مؤبدة .

٢ - نساء محرمات حرمة مؤقتة .

والمحرمات حرمة مؤبدة هي من كان تحريمهن بسبب غير قابل للزوال كالبنوة والأخوة والعمومة وهكذا .

وأما المحرمات تحريماً مؤقتاً فهن اللاتي يكون سبب تحريمهن أمراً قابلاً للزوال مثل كونها زوجة للغير ، وكونها مشركة أو كونه غير مسلم ، فإن هذه أمور قابلة للزوال والتغير .

• والنساء المحرمات حرمة مؤبدة على ثلاثة أنواع :

(١) الأمهات والجندات - والبنات وبنات البنات أو بنات الأولاد - والأخوات من أبة جهة أشقاء أو أخوات لأب أو لأم - والحالات جميعهن - والعلمات جميعهن - وبنات الأخ ، ومن انحدر من أصلابهن من البنات .

والدليل على ذلك قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » (١) وقد أحل الله ما عدا ذلك من القرابات لقوله تعالى : « وأحل لکن ما وراء ذلك » .

(ب) المحرمات بسبب المصاهرة وهن أربعة أنواع :

- أصول الزوجة من النساء كأماها وجدتها .
- وفروع الزوجة المدخول بها من النساء كبناتها وبنت بنتها ، لقوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم . »
- زوجات الأولاد وأولاد الأولاد بمجرد العقد عليهن ، دخل الابن بهن أم لم يدخل ، لقوله تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم . »
- زوجات أصول الرجل ، كزوجة أبيه أو جده بمجرد العقد عليهن أيضاً ، لقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف . »

(ج) المحرمات من الرضاع :

- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمصاهرة كالأم والبنت والأخت وبنات الإخوة والأخوات والعمات والحالات وأم المرأة وبنتها وامرأة أبيه وامرأة ابنه ، لقوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ، وقوله صلى الله عليه وسلم (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) .
- والرضاع المحرم هو الذي يكون قبل تمام السنتين ، لقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، (١) وأن يكون رضاعاً ينبت اللحم وينشز العظام ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « الرضاع ما ينبت للحم وينشز العظام . »

(د) النساء المحرمات حرمة مؤقتة خمسة أنواع هي :

- ١ - لا يجوز أن يجمع الرجل بين زوجته وأختها أو عمتها أو خالتها

أو بنت أخيها أو بنت أختها ، قال تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » وقال ﷺ : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها ، ولا بينها وبين أختها ، ولا بينها وبين ابنة أختها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم . »

٢ - يحرم على الرجل أن يتزوج امرأة غيره أو معتقة (١) سواء أكانت معتدة لطلاق أو وفاة .

٣ - يحرم الجمع بين أكثر من أربع زوجات لقوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . »

٤ - المحرمات بالكفر والمقصود بالكفر الإشراك بعبادة الأوثان ، فلا يجوز نكاح المشركة التي ليس لها كتاب سماوي ، كالمجوسية والوثنية والملحدة والشيعية التي لا تؤمن بالله ، قال تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ، ويجوز تزوج الكتبايات ، لقوله تعالى : « والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ، والمقصود بالإحصان هنا العفة . »

حكمة تحريم المحرمات

• لقد أثبتت التجارب العلمية التي أجريت في الحيوان أن التلاقح بين سلالات مختلفة الأرومة ينتج نتاجا قويا ، وأن التلاقح بين حيوانات منحدرة الأرومة ينتج نتاجا ضعيفا . وعلى ذلك يكون التزاوج بين القرابة القريبة ينتج نسلا ضعيفا ، وقد لاحظ ذلك الأقدمون ، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لآل السائب وقد رآهم يتزاوجون فيما بينهم : « وقد أضويتم ، فأنكحوا التواضع ، ومن الأقوال المأثورة في ذلك : « غربوا النكاح لا تضووا ، هذا مع ملاحظة أن الحياة الزوجية لا تتفق مع علاقة القرابة ، ولا تستقيم

(١) أي وهي في وقت العدة وهي فترة استبراء الرحم .

كلتاها مع الأخرى فتفسد كلتاها . وعلاوة على ذلك فقد يبدأ التنافس بين هؤلاء الأقارب على واحدة منهن فتسكون القطيعة .

• إن التحريم بالمصاهرة مشتق من الفطرة الإنسانية ، لأن المرأة إذا اقترنت بالرجل صارت قطعة من نفسه ، وصار هو قطعة منها : دهن لباس لسكم وأنتم لباس لمن ، وإذا صارت الزوجة جزءاً لا ينفصل من نفسه فعنى ذلك أن تصير أمها كأمه وابنتها كابنته فتحرم عليه أمها كما تحرم عليه أمه .

• إن التحريم بسبب الرضاعة يرجع إلى أن المرضع تغذى الرضيع بلبن من جسمها فتدخل أجزاؤه وعناصره في تكوين لحم الرضيع وعظمه . وبذلك يصير الطفل الرضيع جزءاً من مرضعته ، وتسكون له بمثابة الأم ، لأن الأم الوالدة غدت طفلاً بدمها والأم الرضاعية غذته بلبنها ، أى أن كلا منهما اشترك في تكوينه جسمانياً ، فإذا كانت الأم الوالدة محرمة حرمة مؤبدة وبعض من يتصل بها من محرمات عليه وكذلك تحرم الأم الرضاعية ومن يتصل بها .

• وقد ثبت أن الرضاعة حنو وعطف وأن المرضع تنظر إلى من ترضعه من نديها وكأنه بمنزلة ولدها ، لذلك جعل الإسلام العلاقة بين أسرة المرضع وأسرة الرضيع فوق مستوى الشهوة ، فسمى المرضع أما وأبناًؤها إخوة للرضيع ، ثم إن هذا التحريم بالرضاع يوسع دائرة الأمر المتحابة ، إذ تصبح أسرة المرضع أسرة جديدة للطفل ترتبط بأسرته برباط المحبة والمودة .

• وتحريم الزواج بالمشركة سببه أنها رجس معنوى ، فهى تعشق الكفر وتدعو إلى غير ما يدعو إليه الإسلام من الإيمان بالله وحده ، وواجب المؤمن أن يبتعد عنها أصلاً فكيف ينكحها ومعاشرتها؟ إنها تفسد عليه دينه الحق ، وتربى أولاده على عقيدتها ومبادئها ، ويقول تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » .

• ويقرر الفقهاء أن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من لا تدين وتؤمن بدين سماوى ، والمقصود بالدين السماوى الدين الذى كان له كتاب منزل من عند الله على نبي من الأنبياء ، وقرروا أنه يجوز أن يتزوج المسلم كتابية مسيحية أو يهودية وقد فرق الشارع الإسلامى بين الوثنية والكتابية لأن الوثنية لا تنفق فى عقيدتها ومبادئها مع دين المسلم ، بل هناك منافرة تامة ، وتكون النتيجة أنها إما أن تستهوى زوجها بمفاتها فتضعف دينه وتفسد نسله ، وإما أن يحل الشقاق والخلاف بينهما فلا يطيب العيش بينهما .

تولى المرأة عقد الزواج

• يشترط الإسلام فيمن يتولى إنشاء عقد لزوج أن تكون له حق الولاية والقدرة على إنشائه ، وقد أجمع الفقهاء على أن المرء ما دام بالغاً عاقلاً له الحق فى هذه الولاية ، وله أن يزوج نفسه بمن يشاء من النساء بدون أى اعتراض عليه سواء تزوج بمهر المثل أو بأكثر منه ، وسواء تزوج بمن تساويه فى المنزلة أو لا تساويه .

• هذا ما يراه الإسلام فى شأن تولى الرجل عقد زواجه ، فما هو الحكم فى شأن المرأة ؟ الواقع أن هناك خلافاً ظاهراً فى رأى بين الأئمة ، فالإمام مالك والشافعى وأحمد متفقون على أن المرأة البالغة مهما تكن درجتها من الرشد فليس لها أن تنفرد بأمر زواجها بل لولائها سلطان فى هذا الأمر ، لأن هؤلاء الأئمة الثلاثة يرون أن النساء لا يتولين إنشاء العقد ، بل لابد من إذن الولي وإشراكه فى الاختيار ، لأن عقد الزواج عظيم الخطر ، والرجال صناديق مغلقة لا تعرفهم النساء حق المعرفة لأنهن ملتزمات بيوتهن ، وقد ورد فى هذا الشأن قوله ﷺ : « أيا امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل باطل باطل وإن دخل بها ، فالمرء لها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ، ولذلك كان من

مصلحة المرأة أن يكون للولى شأن في اختيار الزوج والبحث واتحري عنه من غير أن تحدده المظاهر السكاذبة التي كثيراً ما يتخذ بها النساء .

• وقد خالف الإمام أبو حنيفة سائر الفقهاء ، وقال إن للمرأة الحق في أن تنفرد باختيار الزوج من غير إشراك وليها ، ولها أن تنشىء عقد زواجها بعبارتها ، ولكن يستحب أن يتولى ذلك وليها ، وأن يكون راضياً عن حالة الزوج وصلاحيته ، وقد استدل في رأيه هذا على قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره »^(١) ، فقد أسند الشرع إلى المرأة العقد ، وكذلك قوله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبائن أجلمن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن »^(٢) ، فأسند الزواج إليهن ، واعتبر أبو حنيفة منع المرأة من تولى العقد ظلماً وعضلاً أى تضييقاً عليها وإضراراً بها .

• وبؤيد ما ذهب إليه المذهب الحنفي قوله صلى الله عليه وسلم : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والأيم من لا زوج لها ، بكر اكانت أو ثيباً ، وذلك لأن المرأة تملك نفسها وأن ليس لأحد عليها سلطان ما دامت لم تختر غير كفه لها ، ويدعم هذا الاتجاه الرأى القائل بأن الولاية إنما تكون حيث الحاجة إليها بسبب عجز العقل عن إدراك الأمور إدراكاً صحيحاً ، وما دام العقل سليماً فلا داعى للولاية .

• ومع أن المذهب الحنفي يثبت المرأة البالغة العاقلة الحق في مباشرة زواجها إلا أنهم يرون أنه من الأوفق أن يتولى وليها عقد زواجها تحقيراً لحسن الاختيار للزوج ، وصيانة لها من الابتذال والخروج عن المألوف من محاسن التقاليد والعادات ، وأماناً لها من الوقوع في حبال رجل زواج خسيس يتخذ من الزواج وسيلة لقضاء مآربه الشهوانية الوضيعة .

• وقد برهنت تجارب الحياة أن أكثر مآسى الحياة الزوجية ومشاكلها التى لا تنتهى فى المحاكم وغيرها إنما كان منشأ معظمها من سلامة طوية المرأة وانخضاعها بالمنظر والمظاهر التى يصطنعها الخاطبون الماكرون ، فإذا ماتم الزواج بولاية المرأة وحدها من غير إشراك وليها ظهرت لها خسة أمثال هؤلاء المحتالين وأنهم ليسوا بناة أسر ولا حماة فضيلة ، بل هم شياطين الإنس يتخذون من الزواج شباكاً لاصطياد من يفررون بهم ثم يسومونهم سوء العذاب .

الكفاءة فى الزواج

• من الأمور الأساسية فى صحة عقد الزواج تحقق الأهلية والكفاءة فيه ، ومساواة الزوج للزوجة فى الأخلاق والصفات التى يحمدها الناس وجودها ، ويكون من العار فقدانها ، والكفاءة فى أصل معناها اللغوى المساواة ، والمراد بها فى الزواج المساواة بين الزوجين فى أمور مخصوصة يعتبر الإخلال بها مفسداً للحياة الزوجية ، لأن الزوج بحكم الشرع وحكم العرف له السلطان الأقوى فى شئون الزوجة ، فإذا لم يكن مساوياً لها أو أعلى منها فإنها تستنكف أن يكون له سلطان أو قوامة عليها .

• وإذا لم تتوفر الكفاءة فى عقد الزواج ، وكان التفاوت واضحاً بين الزوجين فإن الزواج يكون غير صحيح ، ويحق للقريب العاصب (١) الاعتراض عليه وطلب فسخه ، ولا يتنافى ذلك الحق مع الديمقراطية لأن المساواة التى تعد من مبادئ الإسلام هى المساواة فى الحقوق والواجبات لا فى الاعتبار الشخصية التى تقوم على عرف الناس وعاداتهم ، والقرآن الكريم ينص على أن الله فضل بعض الناس على بعض فى الدرجات وفى

(١) القريب الشديد الارتباط بها والمناصر لها .

الرزق وفي القوة وفي العلم، وهذا هو مقتضى الفطرة الإلهية التي فطر
الناس عليها .

• والأمور التي تعتبر فيها الكفاءة والمعمول بها في المذهب الحنفي
هي: (١) النسب (٢) الإسلام (٣) الحربية (٤) التدين (٥) المال (٦) الحرفة .
وإليك بعض التفاصيل لسلك من هذه الأمور :

• النسب : وهو صلة الإنسان بمن ينتمي إليه من الآباء والأجداد ،
وقد كان هذا أمراً معتبراً عند العرب ، وأن غير العربي أصلاً ليس كفتناً
للعربية ، والقرشي كنف لسلك عربية ولو كانت هاشمية ، وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم : « قرئش بعضهم أكفاء لبعض : بطن بيطن ،
والعرب بعضهم أكفاء لبعض : قبيلة بقبيلة ، والموالي بعضهم أكفاء لبعض
رجل برجل ، وسواء أكان هذا الحديث عن رسول الله له سند قوى
أم لا ، فإن الغاية من أمر النسب أن تزوج المرأة ممن يكون ماثلاً أو مقارباً
في النسب والأصل ، لأن المرأة تألف أن يكون زوجها دونها كثيراً إلى
درجة أنها تعبر به .

• الإسلام : من المعلوم أن الإسلام شرط أساسي لانعقاد الزواج
بالمسلمة وإنما المقصود لإسلام الأصول فإنه أمر مرغوب فيه ، فمن كان أبوه
غير مسلم وهو مسلم لا يكون كفتناً للمسلمة التي يكون لها أب مسلم ، واعتبار
الإسلام من دراعى الكفاءة له أهميته عند الموالى فقط ، لأنهم بعد إسلامهم
صار غفرم في الإسلام ، ويقوم عندهم مقام النسب ، ويروى أنه قد تفاخر
جماعة من الصحابة بأنسابهم وسلمان الفارسي معهم ، فقالوا لسلمان : ابن من
أنت ؟ فقال رضى الله عنه : أنا ابن الإسلام .

الحرية : والمقصود بها التحرر من الرق والعبودية ، وعلى ذلك فالرفيق
لا يكون كمتناً للحرة ، والعتيق لا يكون كفتناً لحرة الأصل ، والسبب في ذلك

أن الرق يلصق بالإنسان عاراً أكثر مما ياصقه به انحطاط النسب ، والحمد لله
لقد ألغى الرق أو كاد من العالم الآن .

التدين : إن الرجل الفاسق المماجن الجماهر بفسقه ومجونه ليس كفتنا
للدراة الصالحة ذات الدين ، لأن هذا التفاوت في السلوك لا يؤدي إلى شيء
من التفاهم أو التقارب ، بل يكون مدعاة إلى تعبير الزوجة به ، وبأنها تظل
منغصة العيش مع رجل بعيد عن جوها كل البعد ، وقد يكون متبرما بها
لأنها لا تسير على هواه .

المال : والمراد بالكفاة المالية أن يكون قادراً على دفع المهر والقيام
بالنفقة ، ومتى كان كذلك فهو كفاء من الناحية المالية ، وهناك من الآراء
ما تبين أن الكفاة في الغنى غير معتبرة لأنه من الأمور القابلة للزوال ،
والمال بين الناس غاد ورائح ، فغنى اليوم قد يكون فقيراً غداً ، وإن كان من
الأنسب أن يكون هناك تقارب في الكفاة المالية بين الزوج وزوجته
منعاً لمظنة استغلال أحدهما الآخر .

الحرفة : جرى العرف بين الناس على اعتبار الحرفة مقياساً لقيمة
المحترف بها ، فهناك حرف يتفاخر بها الناس لشرفها ، وهناك أخرى لا ترفع
قدر صاحبها ، وبعضها يزرى بمحترفيها ، والمراد من الكفاة في المهنة أن
يكون الزوج في وظيفة أو عمل في مستوى وظيفة الزوجة أو من نوع
حرفة أهلها .

• وأمور الكفاة التي مر ذكرها تراعى وقت إنشاء عقد الزواج
لأنها شروط إنشاء لا شروط بقاء ، إذ لا ضمان لتغير أحوال الزوج فقد
يكون عقد الزواج قادراً على الإنفاق ثم صار غير قادر ، أو كان صالحاً
حسبياً قبل الزواج فأغراه قرناء السوء ففسق ، أو كان محترفاً مهنة شريفة
كالجارة فأفلس ، واضطر إلى مزولة مهنة حقيرة ، وفي جميع أمثال هذه

الحالات لا يفسخ الزواج لتغير ظروف الكفاءة ، بل يبقى لأن الزواج كان صحيحاً وقت عقده ، ولا عار ولا حرج في بقاء المرأة مع زوجها إن تغيرت حاله ، بل عليها الصبر والرضا بحكم القدر ، فذلك من محامد الأمور ، ولها في ذلك أجر إن هي أخلصت لزوجها ساعة العسرة وتعاونت معه ، وهذا امتحان تختبر فيه معادن النساء .

• ومن الأمور التي يستحب مراعاتها علاوة على ما ذكر من عوامل التكافؤ ، مسائل التقارب في السن والثقافة والوطن والتشابه في النشأة والميول والأخلاق والأمزجة والاتجاهات الاجتماعية ، لأن التدقيق في مثل هذه الأمور من شأنه أن يجعل الحياة الزوجية مستقرة وغير مهددة بالفراق والانفصال ، إذ الملاحظ أن أكثر المشاكل الزوجية تنجم عن اختلاف نظرة كل منهما للأشياء ، أو حساسية كل فرد منهما بأمر لا يشعر بها الآخر ، أو عدم إدراك كل منهما بما يسر الآخر أو يؤلمه إلى غير ذلك من العوامل النفسية الدقيقة الخفية التي فطن لها الزوج أو الزوجة لهانت المتاعب وساد الصفاء .

المهر

• المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها ، ولا يحل للزوج أن يماطل في دفعه إذا طلبته ، أو يسترده منها - كله أو بعضه - بعد دفعه لها ، فإذا تنازلت له عن شيء منه راضية غير مكرهة فلا بأس بأخذه ، قال تعالى :
«وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا . » . وإذا رضی الزوج بالزيادة على ما تراضينا عليه فلا حرج في ذلك ، قال تعالى : «وَأْتَوْهُنَّ أَجْرَهُنَّ (أي مهرهن) فريضة ، ولا جناح عليهم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة . » .
• وشرع المهر للزوجة على أنه هدية لازمة لها وعطاء مقرر لشخصها ،

وليس عوضاً عن شيء ، وإنما هو لإظهار لشرف عقد الزواج ، وإيسئ ثمناً ولا أجرة لخدمات تؤدي ، كما يظن أعداء الإسلام بل هو نوع من أنواع إعزاز الرجل لمساكنة المرأة وتقديره لمركزها الاجتماعي ، وقد عبر القرآن الكريم عن المهر بأنه صدقة ونحلة أى عطاء يمنح عن طيب نفس ، فالمهر على ذلك المفهوم هو هدية لتقريب القلوب ، ولكي يعلم الزوج أن المرأة غالبية لا تنال عفواً ولا تعب .

• وقد فرض الإسلام المهر على الرجل دون المرأة ، لأن من سنن الحياة أن الرجل هو الذى يكسب ويكدح ويكسب المال والإنفاق على أهله ، وأما المرأة فعملها أن تقوم على رعاية شئون البيت وخدمة الزوج وتربية الأولاد ، وهذا هو الوضع الطبيعى لربة كل بيت .

• ولم يحدد الشرع حداً أعلى للمهر ؛ بل ترك ذلك إلى تقدير الناس حسب طاقتهم المالية فيعطى كل منهم ما أحب ، وتدعو السنة النبوية المطهرة الناس إلى عدم المغالاة فى المهور لما فى ذلك من أخطار اجتماعية تحول دون إقدام الراغبين فى الزواج وتقف عقبة فى سبيلهم ، ولذلك يقول الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه : « إن أعظم الشكاح بركة أيسره مؤونة » .

• وكالم يحدد الشرع المهر حداً أعلى ، كذلك لم يحدد له حداً أدنى لا يصح النزول عنه ، بل كل ما يصدق عليه اسم المال ، واتفق عليه قل أو كثر يصح تسميته مهراً ، قال تعالى فى إباحة الزواج بالمال مطلقاً من غير تحديد بمقدار معين : « وأحل الله لك ما وراء ذلكم أن يبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ^(١) » ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تفسير الزواج : « خير الصداق أيسره » .

• وتنقض الشريعة الإسلامية بإعطاء الزوجة المهر المتفق عليه كاملاً

إذا دخل الزوج بها ، لأنه يكون بهذا الدخول قد استوفى حقه منها ، وكذلك إذا اختلى بزوجته بعد العقد خلوة صحيحة^(١) تعطيه الحق بالاستمتاع بها فإنه ملزم بدفع المهر كاملاً ، لأن المهر يعتبر ديناً على الزوج ، وإذا حدث أن مات هذا الزوج فلا يسقط حق الزوجة في استيفاء مهرها ، لأنه دين كسائر الديون ومقدم على حق الورثة .

● وإذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول والخلوة استحقت نصف المهر المتفق عليه وقت العقد ، فإذا لم يكن المهر قد حدد وسمى بمقداره عند العقد أو قبله وجب لها المنعة ، وهي كسوة كاملة من أوسط ما تعارف عليه المجتمع في بلدها ، ويقوم مقام الكسوة قيمتها من نفود وغيرها ، وتكون المنعة على قدر وسع الزوج ، فالغني يقدم متعة الأغنياء ، والفقير يقدم متعة الفقراء .

● ومن أمثلة الزواج التي يسقط فيها الناس المهر ، أن يكون في صورة تبادل زوجي ، فيتفق رجلان على أن يتزوج كل منهما بيلت الآخر أو بمن هو ولى أمرها ، على أن تكون كل منهما في مقابل الأخرى ، فلا يدنع أحد منهما مهرأ لزوجته ، وقد كان هذا النوع من الزواج معروفاً في الجاهلية ، وكان يسمى عندهم « نكاح الشغار »^(٢) وسمى بذلك لخلوه من المهر . وقد حرم الإسلام هذا النوع من الزواج ، فعن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق » أخرجه البخاري بهذا النص في باب نكاح الشغار ، ويدل الجزء الأخير

(١) الخلوة الصحيحة هي التي يجتمع فيها الزوجان في مكان بأمان فيه من اطلاع الغير عليها .

(٢) شفر معناها خلا ، ومنه وظيفة شاعرة أي خالوة .

من الحديث على أنه إذا سمي لسكتا الزوجتين مهر صح العقدان ، ولا يكون ثم شغار . وهذا ما ذهب إليه معظم فقهاء المسلمين ، ولكن فريقاً منهم يرى أن الجزء الأخير من الحديث ليس من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام ، بل هو تفسير من نافع مولى عبد الله بن عمر لمعنى الشغار ، ولا يعتد هذا الفريق بتفسير نافع ، ويذهب إلى أن الشغار يتحقق بمجرد وجود نية المبادلة لدى كلا الطرفين .

• وأحياناً يتمثل المهر في أمر معنوي يتصف به الزوج كعلمه أو ثقافته أو خبرته ، فقد ورد أن رسول الله ﷺ زوج امرأة لرجل لا يملك شيئاً من حطام الدنيا ، وسكنه كان حافظاً لسور من كتاب الله تعالى ، وقال الرسول عليه الصلاة والسلام لذلك الرجل : « اذهب فقد ملكتها لك بما معك من القرآن ، وهذا يدل على أن المهر قد تجرد في نظر الإسلام من صفات الثنية والتقدير المادى تجرداً كاملاً ، وأن الإسلام ينظر إلى المهر على أنه مجرد رمز لقبول الزواج والاتفاق عليه .

• ويسقط المهر عن الزوج إذا حصلت الفرقة بين الزوجين قبل الدخول والحلوة ، أو إذا أرأت الزوجة زوجها من المهر كله قبل الدخول ، أو أن تمهيه له إن كانت من أهل التبرع ، والمطالبة التي لم يعين مقدار مهرها فلها مهر المثل أى مقدار المهر الذى يعطى لأمثالها من الزوجات الشبهات لها فى المنزلة والمزايا .

• ولا يشترط تعجيل المهر كله قبل الدخول ، بل يجوز الاتفاق على تعجيل المهر كله أو تأجيله كله ، أو تعجيل بعضه وتأجيل بعضه الآخر إلى أجل قريب أو بعيد ، ويصح أن يكون المهر أفساطاً تؤدي فى مواعيد معينة بحسب الاتفاق ، ويجب العمل بموجب الاتفاق ، وإن كان العرف على خلافه ، وإن لم يحصل اتفاق على التعجيل أو التأجيل بل اقتصر على ذكر المهر عمل بما يقضى به عرف البلد الذى جرى فيه العقد .

النفقة

• النفقة الشرعية الواجبة لشخص على غيره تنحصر في ثلاثة مصارف حرمي: الزوجية والقرابة والعبد المملوك ، وبحسنا هو عن نفقة الزوجية باعتبارها حكما من أحكام عقد الزواج الصحيح ، ونجب هذه النفقة للزوجة ولو كانت غنية ، وقد ثبت وجوب النفقة بالكتاب والسنة والقياس والإجماع ، أما في الكتاب الكريم فقوله تعالى : « وعلى المولود له (١) رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٢) وفي الحديث ما روى أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما حق المرأة على زوجها ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « يطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا كسى ، ولا يهجرها في المبيت ، ولا يضربها حولا يقبح » ، وفي البخاري ومسلم أن هنداً بنت عتبة زوج أبي سفيان قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني ، ألا آخذ من ماله بغير علم ، فقال عليه الصلاة والسلام : خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بذك » .

• وتنفرد الشريعة الإسلامية بأنها توجب على الزوج وحده نفقة زوجته في حدود مقدرته المالية ، قال تعالى في محكم آياته : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاهما ، سيجدل الله بعد عسر يسرا » (٣) .

• وقد أعطى الإسلام الرجل القوامية على الزوجة لأنه هو الذي يتكفل بنفقتها ، قال تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » (٤) .

(١) المولود له وهو والد المولود أي الزوج .

(٢) البقرة ٢٣٣ .

(٣) الطلاق ٧ .

(٤) النساء ٣٤ .

• ولا يكلف الإسلام المرأة شيئاً من النفقة مهما كانت موسرة ، وإن أنفقت شيئاً من مالها في حاجات الأسرة كان لها الحق في أن ترجع إلى زوجها ، ولا يحمل شيء من مالها لزوجها إلا إذا تنازلت عنه برضاها ، وفي هذا يقول الله تعالى : « فإن طبن لسكرم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً » .

• وتعتبر النفقة هو الحق الثابت للزوجة بعد المهر ، وسبب وجوب هذه النفقة هو احتباس الزوجة على زوجها ، أو استمداها لهذا الاحتباس ، ويقصد بهذا الاحتباس تمسكين الزوج من استيفاء حقه من الزواج ، وذلك بأن تسلّم نفسها إليه وتجعلها ملكاً له وموقوفة على إطاعة رغباته منها ، وكذلك الاستعداد للاحتباس فإن معناه التأهب للدخول في طاعة الزوج راضية ، وأنها لا تمنع في الانتقال إلى بيت زوجها ودخوله بها فيه .

• وإذا امتنعت الزوجة من الانتقال إلى بيت زوجها — ا — بغير عذر شرعى ، أو انتقلت إليه ثم خرجت منه بدون سبب مقبول فلا تجب لها النفقة .

• وإذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، أو فرض القاضى عليه أن ينفق عليها ولم يؤد ما عليه ، صارت النفقة ديناً عليه ، ويكون للزوجة الحق في أن ترفع شكواها للقضاء ، فإن كان من ذوى اليسار أخذ منه ما عليه قسراً ، وإن لم يكن للزوج مال ظاهر يحجز عليه مع ثبوت يساره فاللزوجة الحق في طلب حبسه ، والقاضى يحكم بحبسه جزاء بماطلته ، وليس لهذا الحبس مدة مقدرة بل للقاضى أن يقدرها بحسب الحالة والظروف المعروضة عليه ، وإذا طلبت الزوجة من القاضى أن يفرق بينها وبين زوجها الممتنع عن الإنفاق عناداً وإضراراً فلا قاضى أن يحكم بذلك التفريق . وإذا كانت الزوجة غنية وقد افتقر زوجها ، فلا بأس من أن تنفق الزوجة على زوجها المعسر إلى أن يبذل الله عسره بصراً ، وهذا شأن فضليات النساء وكرامهن .

الأسرة

• الأسرة هي المجتمع الصغير المكون من الوالدين والأبناء، وهي اللبنة التي تندغم إلى غيرها من اللبنة لتتكون صرح المجتمع الإنساني الكبير، ويتناحل الأسر وتكاثرها يستمر تيار الحياة متدفقاً بغير توقف طالما كان في الدنيا ذكر وأنثى يتزاوجان ، فالأسرة بهذا المفهوم المحدود مصنع إنتاج الذرية التي تعمّر الأرض ، وقيام الأسر بوظائفها ضرورية لازمة لبقاء الجنس البشري ودوام وجود المجتمعات الإنسانية .

• وقيام الأسر وازديادها وانتشارها متوقف على الرغبة في الزواج والنسك به كحاجة حيوية لا مفر منها . وقد رسم لنا الدين الإسلامي الحنيف معالم الزواج ووضع له المبادئ القويمة والنظم والأحكام العادلة ، بحيث يجعل بيت الزوجية مثابة للزوجين وأمناً ، لأن الإسلام وهو دين الله لجميع خلقه نظر إلى الزواج نظرة عالية وارتفع به عن مجرد قضاء شهوة طبيعية بين الرجل والمرأة ، واعتبره رباطاً وثيقاً مقدساً يربط الزوجين بأمن العلاقات الدائمة مدى حياتهما والمستمرة في خلال التفاسم والتعاطف والتراحم ، بحيث يشمر كل من الزوج والزوجة أن الأسرة التي تكونت منهما هي سكن لهما من جميع عوامل العنت والقلق التي كانت تساور كلا منهما قبل الزواج من الفراغ والوحشية وهموم الحياة .

• وإن أعظم مثل نضربه للدلالة على محاسن الأسرة ، هو حياة الرسول الأعظم في أسرته ، فقد وجد صلوات الله وسلامه عليه في عطف زوجته أم المؤمنين السيدة خديجة عليه ما كان بنفسه أشد المتعاب وأقى الكرب من إيذاء قرمه الأقارب منهم والبهسداء ، وإلحاق الضرر به قولاً وفعلًا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، فكان عليه الصلاة والسلام كلما ازداد أذى أعدائه من المشركين والكفار عليه بفضى إلى زوجته أم المؤمنين خديجة

رضى الله عنها بما يقاسى من تطاول أعدائه عليه ببيع المقال وسيء الأعمال التي تثير غضبه فيكظمه صابراً محتسباً ، فسكات تجاس إلى جواره تواسيه وتسليه وتذهب عنه همومه وأحزانه ، وتمون عليه المشاق التي يتحملها في سبيل الله من بلاء واختبار ، وفي جو هذه الأسرة من زوجة وأطفال تحيطه بحما وحنانها كانت نفس النبي تسكن وتمهداً ، ويقوى عزها ويتجدد .

● واستمع إلى السيدة خديجة وهي تقول لزوجها العظيم صلوات الله وسلامه عليه حين عاد من غار حراء بعد أن نزل عليه الوحي ، واستوات عليه الرهبة وتملكه الخوف ، ورجع إلى بيته وهو يقول : زملوني زملوني ازملوني ازملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروح ، وقالت له زوجته بصوت الإيمان الذي يملأ قلبها ، وصوت الحنان الذي يغمر وجدانها : لا تخف وأبشر ، فوالله لا ينزبك الله أبداً ، إنك لتصل الرحم ، وتصدق الحديث ، وتحمل الكل ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الدهر ، ولا شك أن وقع هذا الكلام العذب في قلب الرسول كان خير ما ينعم به في حياته الزوجية ، وهو أكبر دليل على أن جو الأسرة المتحابة فيه كل الأمن والاطمئنان وكل السكون والهدوء النفسى .

● والأسرة قد تضيق فلا تشمل غير الزوج والزوجة ، وقد تمتد وتنسج وتشمل الأبناء والأحفاد والأجداد ، وقد كانت قديماً تشمل قبيلة أو عشيرة برمتها ، ومهما يكن أمر الأسرة كبيرة كانت أو صغيرة فإنها أبسط صورة للتجمعات الإنسانية ، ثم هي أول مجتمع أصيل يترابط أفراده بأمن الروابط المائتية والجنسية وأقوى المؤثرات في تشكيلهم جسمياً وعقلياً ونفسياً ، لأن الفرد يكتسب أكثر موروثاته الخلقية والخلقية من أمه وأبيه ، وكثيراً ما يكون الابن صورة لأبيه ، والبت صورة من أمها ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن الأسرة التي ينشأ فيها الفتى أو الفتاة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل اللغة والتقاليد والعقائد الدينية والامادات

الاجتماعية ، وكذا كانت التنشئة والتربية في هذه المدرسة على أسس من الدين والأخلاق والمعرفة نبت الأبناء نباتا حسنا ، وخرج منها المواطنون الصالحون .

• وتعتبر الأسرة مسواة كذلك عن تكوين وجدان الأبناء وعواطفهم ونفسياتهم ، لأن العلاقات الطيبة التي تسود بين الوالد والوالدة ، وبين الأبناء والديهم ، وبين الأبناء بعضهم مع بعض لها أجل الأثر في تقويم شخصية الأبناء وغرس روح الألفة والمودة والمحبة في نفوسهم نحو أسرهم ومجتمعهم ووطنهم ، وبهذه العلاقات الإنسانية الكريمة تنتج الأسر في دنيانا بشراً سوياً في سلوكهم وتفكيرهم واتجاهاتهم .

• ولا ريب أن الأسرة المنائية المتماسكة هي الأسرة التي يسيطر على مشاعر أعضائها الوازع الديني ، ويرى الأبناء فيها والديهم يصلون ويصومون ، ويؤدون ما فرضه الدين عليهم من الإحسان وصلة الرحم والصدق في القول والإخلاص في العمل ، إن مثل هذه الأسرة المتمسكة بدينها تطبع أبناءها وأحفادها على التدين ومكارم الأخلاق ، وتكون الاستقامة فيهم طبعاً لا تطبعاً .

• وتعتبر تربية النشء ورعايته من النواحي البدنية والنفسية والاجتماعية وإعداده للحياة أم وظيفة تقوم بها الأسرة ، وإذا ما قصرت الأسرة أو فشلت في تحقيق هذا الواجب صارت أسرة متصدعة لا يرجى منها الخير ، ومن الأسر ما يلحقها التفكك والانحلال إما بسبب فقد أحد الأبوين أو كليهما فضاء وقدرأ . وإما بسبب الخلاف والنزاع المستحكم بين الأبوين ، ويقضى بهما ذلك إلى الانفصال والطلاق ، وبذلك يجرم الأطفال من الحنان والطمأنينة والاستقرار ، ويعيشون مشردين يقاصون القلق والحيرة وتتعد نفوسهم بالعقد التي يصعب علاجها ، وتورثهم العجز عن التكيف مع الناس ومع المجتمع ، وتظل حياتهم في صراع نفسي دائم .

• وما يتعلق بتربية النشء وحسن تربيته إحاطته بحج طبيعى لا شدة فيه ولا تهاون ولا تدليل ، فإن الشدة تخلق الجبن والخوف فى نفوس الأطفال ، والتهاون يؤدى إلى عبث الأطفال وقلة اكتراثهم بالأمور صغيرها أو كبيرها ، أما التدليل فهو من أخطر الأمور على الأطفال طاقبة ، لأنه يورثهم الاضطراب وعدم الاتزان فى جميع تصرفاتهم ، ويحملهم على العناد والمرأة فى سبيل الحصول على ما يريدون ، وكثيراً ما يترتب على التدليل خلق شخصيات غير متكيفة مع البيئة ، ولا تفهم من الحياة إلا أنها أخذ وكسب بلا عناء ولا عطاء .

الباب الرابع

الطلاق

- ١ - التعريف بالطلاق في الإسلام .
- ٢ - حكمة تشريع الطلاق .
- ٣ - قيود الزوج في الطلاق .
- ٤ - العدة ومدتها وأحكامها .
- ٥ - من يملك حق الطلاق .
- ٦ - الألفاظ التي يقع بها الطلاق .
- ٧ - أقسام الطلاق .
- ٨ - الإيلاء والخلع .
- ٩ - النفقة .
- ١٠ - الميراث .
- ١١ - كلمة الختام في الطلاق .

التعريف بالطلاق

• لقد أفردنا للنكاح (الزواج) الأبواب السابقة ، وذكرنا فيها ما يكفي من المعلومات العامة عن أهميته وحكمته ونظام إنشائه لكي يستفي منها القارىء ثقافة دينية يجب على كل مسلم أن يلم بها في حياته قبل الزواج وبعده ، وقد حرصنا عند عرض الأحكام الشرعية أن ندمعها بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية حتى تكون هذه النصوص معالم بارزة وشواهد حاضرة في كل مناسبة تتعلق بها

• والإسلام لا يقصر اهتمامه على عقد الزواج كوثيقة شرعية رسمية لبناء أسرة ، بل إن اهتمامه الأكبر بأنه عقد يهدف إلى تجاوز حدود التعاقد الشكلي إلى أنه عقد مؤبد يقوم على البذل والعطاء عن طواعية ومحبة صادقة ، لأن المحبة عنصر أساسي في الرابطة الزوجية ، لأنها تجعل الحياة مستقرة وسعيدة ، وتخلق بيئة صالحة لتربية الأبناء في أسرة تقوم على أسس من التقوى والإيمان ، وتنعم بالسكينة والمودة والرحمة .

• ولم يغفل الإسلام وهو يشرع لبناء الحياة الزوجية المستقرة على خير نظام أن يكفل لكل من الزوجين حق الاختيار الكامل لقرينه ، ومراعاة التكافؤ مادياً ومعنوياً ، واحترام الشروط التي يتمسك بها كل منهما ، ثم إنه بعد أخذ كل الضمانات والاحتياطات لاستمرار الحياة الزوجية لم يغفل أخيراً عن أن طبائع البشر ليست واحدة ، وأن النفوس معرضة للتعب والتغير وأن الاحتكاك بين الزوجين لا يخلو من الخلافات الصغيرة والكبيرة كما أنه قد تظهر أحيانا عيوب خفية ، وكل هذه الحالات يجب معالجتها فوراً وبكل حكمة ، لأن الإهمال في تغاضيها يؤدي إلى استفحالها وسوء عواقبها ، وقد تعصف بالأسرة وتؤدي إلى إنهاء الزواج بالطلاق وهذا ما يحدث كثيراً ، وتقوم بسببه المشاكل والقضايا التي تطلب حلولاً عادلة ، وتصرفات رشيدة .

تنهى المنازعات ، وتبعد شبح الطلاق المخيف . حتى لا ينهدم في لحظات ما بين
في سنوات ، ومن أجل ذلك وضع الشرع الإسلامى الحكيم من القواعد
والمبادئ ما يعين على إصلاح ذات البين ، ويعطى المطلق فرصاً متكررة
لتدارك ما وقع منه من الخطأ وسوء التصرف .

• ومن يمن الإسلام وبركته أنه شرع في إيقاع الطلاق كيفية خاصة
تجعل الفرصة مهيأة لإمكانية إعادة الحياة الزوجية ، بدم كل من الزوجين
على ما بدر منه وقت غضبه أو انفصاله ، وذلك يجعل مرات الطلاق ثلاثاً ،
وجعل للمرأة عدة تقارب الثلاثة أشهر عقب الطلقتين الأولى والثانية تبقى
فيها في منزل الزوجية لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء (١) » ، وقوله : « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة
واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة
مبينه (٢) » ، ويلزم الزوج بالإفراق عليها أثناء عدتها ، ويضطر بطبيعة الحال
إلى رؤيتها والالتقاء بها ، وهذا مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الرغبة
في مراجعته لزوجته ومعاودة الحياة معاً ، ومحاولة منع أسباب الشقاق المؤدية
إلى الطلاق مرة أخرى .

• وما لا شك فيه أن كل من يطلب الزواج ويسمى إليه لإحسان
نفسه وبناء أسرة إنما يكون زواجه بعقد مؤبد يقع عليه باختياره وإرادته
ويدفع فيه المهر على قدر طاقته ، وقد يكون أحياناً غالباً ، وهو إنما وقع
على هذا العقد بنية الاستمرار والالتزام بشروطه وأحكامه وواجباته
ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، أما إذا ما طرأ ما ليس في حسبانها مما لا تتحقق
به الحياة الزوجية الموفقة بوجود شيء من العيوب أو الأمراض المنفرة أو
غير ذلك فإنه في هذه الحالة يخير بين أن يمسك عليه زوجته أو يطلقها .

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) الطلاق : ١ .

• وقد روى الشعبي عن علي كرم الله وجهه قوله : «أيما امرأة زوجت ، وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن»^(١) فزوجها بالخيار ما لم يمسها ، إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق ، وإن مسها فإنها المهر بما استحلت من فرجها ، وزاد الإمام أحمد على ما ذكر من العيوب أن تكون المرأة فتقاه أى منخرقة ما بين السيلين ، ويقضى الشرع بأن يرجع الزوج على من غشه وغيره ، وبطالبه بالمهر إن كان قد دلس عليه حقاً .

• لذا فإن الإسلام لا يقبل مطلقاً أن يبني الزواج على شيء من الغش والتدليس ، ولا أن يبني على المطامع المادية من جانب الرجل أو المرأة ، ولا أن يبني على استغلال أحد الزوجين للآخر بصورة منافية للأعراف والآداب العامة ، لأن الزواج في نظر الإسلام عقد مقدس يباركه الله إن صدقت فيه النية بإقامة حدود الله وشرعته .

• والإسلام يرفض بل ويحرم كل نوع من الزواج لا يبني على أسس من الرغبة الصادقة في الاستمرار والثبات فيه ، فهو لا يقر كل زواج يدخله التوقيت ونية الانفصال بعد أجل محدود مثل زواج المتعة الذي تكلمنا عنه وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوماً أو أسبوعاً أو شهراً ، والدليل على بطلان هذا النوع من الزواج أن القرآن والسنة لم يرد بهما أى أحكام تتعلق به من طلاق أو عدة أو ميراث أو غير ذلك مما ورد في أحكام الزواج ، وقلنا إن كافة المسلمين تحرمه ما عدا بعض الفرق من الشيعة ، وفي الحقيقة إن هذا الزواج يحط من قدر المرأة ويجمعها كالسلمعة التي تنتقل من يد إلى يد .

• كما أن الإسلام يرفض ولا يقبل الزواج المحلل الذي لعنه رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، وشبهه من يقوم به بالتيس المستعارة ، ويقوم هذا الزواج على أساس أن المرأة المطلقة ثلاثاً وحرمت على زوجها يمكن

أن يزوجه رجل آخر زواجا صوريا ، ثم يطلقها لكي تحل بعد ذلك لزوجها الأول ، وهذا النوع فيه كذب وخداع وتحايل ينافي الشرع ويعتبره كبيرة من كبار الإثم والفواحش ، وقد قال رسول الله صلوات وسلامه عليه : « لعن الله المحلل والمحلل له ، لأن مثل هذا الزواج لا يقصد به دوام العشرة ولا إنجاب أولاد وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج ، ولأنه زواج مصطنع .

• وأيضاً فإن الإسلام لا يجيز زواج الشغار ، وهو أن يزوج الرجل وليته رجلاً على أن يزوجه الآخر وابنته وليس بينهما صداق أى مهر ، فقد نهى رسول الله صلوات الله وسلامه عليه عن هذا الزواج فقال : « لا شغار فى الإسلام ، وطريقته أن يقول الرجل للرجل : زوجنى ابنتك أو أختك على أن أزوجه ابنتى أو أختى ، ولا يدفع أحد منهما مهراً ، والشغار معناه الخوف فيقال بلدة شاغرة إذا دخلت من السكان أو الحكام ووظيفة شاغرة أى خالية ، ووجه الاعتراض على هذا الزواج أنه يحرم كلا من الزوجتين من المهر الذى هو حق لكل منهما تنتفع به ، وفى هذا النوع من الزواج إسقاط للمهر الذى لا يسقط إلا فى إحدى الحالات الآتية :

١ - أن تحصل الفرقة بين الزوجين قبل الدخول بالمرأة أو الخلو بها . وهذا يسقط نصفه فقط .

٢ - أن تبرئ الزوجة زوجها من المهر كله أو بعضه قبل الدخول بها .

٣ - أن تمب الزوجة المهر كله الزوج على أن تكون من أهل التبرع .

• والذى نود أن نوجه إليه الأنظار أن الإسلام لم يشرع للمسلمين شريعة الطلاق كما يتوهم بعض الناس ، لأن الإسلام جاء وحق الرجل فى الطلاق معروف ، ويمارسه الناس من غير حرج ، ولكنه كان حقاً بغير حدود ولا قيود ، وقد أسرف الأزواج فى استعماله بأى عدد شاموا من الطلقات ، لذلك جاء الإسلام ليمالج هذه الحالات الشاذة التى يتخذ منها أشرار الأزواج

أداة لتعذيب الزوجة وإرهاقها ، ووضع حداً للإسراف في حق إيقاع الطلاق ، فالإسلام لا يشجع الطلاق ولا يأمر بمنعه لأنه يعتبر ضرورة تقتضيها مصلحة الزوجين إذا ما كان الوفاق والوفاق بينهما مستحيلاً والإسلام مع إحاطته للطلاق يعتبره أبغض الحلال إلى الله تعالى .

• ويروى أن رجلاً هدد زوجته في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه بأنه لا يؤويها ولا يرسلها (أي يطلقها) أبداً ويجعلها كالمعلقة ، فلما استفسرت منه عن الطريقة أخبرها أنه يطلقها حتى إذا قابلت انتهاء عدتها راجعها ، ثم يمضي في هذا العمل إلى غير نهاية ، فرفعت أمرها هذا إلى النبي صلوات الله وسلامه عليه للفصل فيه ، وتبين من هذه الصورة العملية كيف يقع الظلم والسكيد للزوجة المسكينة ، ونزلت بعد ذلك شريعة التحديد للطلاق في قوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » .

• وقيل أن ندخل في التعريف بالطلاق وحكمته وقيوده ونفق قليلاً أمام النصوص الواردة في كراهة الطلاق ومحاولة منعه والحيلولة ما أمكن من وقوع الانفصال بين الزوجين ، فإن القرآن الكريم بين للناس طرق الوقاية والعلاج من الأسباب المزدية إلى الطلاق ، وذلك في قوله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » (١) وفي قوله تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير » وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتقسطوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ، (٢) وفي قوله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً » (٣) .

(١) النساء ١٩ .

(٢) النساء ١٢٨ .

(٣) النساء ٣٥ .

وقوله تعالى : « فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إنا لله كان عايها كبيرا » (١) ،
وفي هذه الآية تشبيه للمسلمين بأن الزوجة متى أطاعت وامتثلت أوامر زوجها
فلا تلجأوا أيها المسلمون إلى أشد الوسائل عقابا وهو الطلاق بغيا عليهن ،
إن الله فوقكم وينتقم منكم إذا آذيتهم أو بغيتهم عليهن . ولا شك أن أشد
البغى والظلم للمرأة الطلاق .

• وتأتي الأحاديث النبوية لتوضح للذم أساس وضع الطلاق في نظر
الإسلام ، فيقول صلوات الله وسلامه عليه : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق ،
وقوله عليه أزكى الصلاة والسلام : « ما خلق الله مباحا أبغض من الطلاق ،
وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : « لا تطلقوا النساء إلا من رغبة ، فان الله
لا يحب الذواقين ولا الذواقات ، ويقول عليه الصلاة والسلام في حق المرأة
التي تطلب من زوجها الطلاق من غير بأس ولا عيب فيه : « أيما امرأة
سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة ، وقوله
صلوات الله وسلامه عليه : « تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له عرش
الرحمن » .

• والطلاق في اصطلاح الفقهاء هو حل رابطة الزواج الصحيح وإنهاء
العلاقة التي بين الزوجين في الحال أو المسأل بلفظ يدل ذلك ، أو ما يقوم
مقامه من كتابة أو إشارة ، ويكون حل رابطة الزواج في الحال بالطلاق
البائن ويكون في المسأل بالطلاق الرجعي ، وسيرد تفصيل كل من الطلاق
البائن والرجعي فيما بعد .

حكمة تشريع الطلاق

• إن أعداء الإسلام يحملون عليه حملة شعواء لأنه أباح الطلاق وجعله حقاً للرجل ، وهم يحملون حملتهم عن جهل وتعصب ذميم ، لأن الإسلام إنما يشرع لبشر يعيشون على الأرض ، ولكل منهم خصائصه واستعداداته وظروفه ، وليس من العدل أن نحكم على الزوج بالبقاء في بيت الزوجية إذا ما وجد أن هذا البيت سجن أو جحيم لا يطلق ، ومن أجل ذلك شرع الخلاص من الزواج لإراحة الزوجين من العناء المحقق بهما ، والذي لا نجاة منه إلا بالانفصال ولكن بشروط وقيود وفي حالات محدودة .

• ومن عجائب الأمور أنك تجد أعداء الإسلام الناقدين لأمر الطلاق تقع في تشريعات أديانهم كثير من المحظورات والمشكلات التي لا يجدون منها مخرجا إلا بإقرار مبدأ الطلاق ، ومن باب العلم بالشيء نعرض نموذجاً مما جاء في بعض الأديان عن موضوع الطلاق : فالذهب السكاثوليكي يهرم الطلاق تحريماً باناً ، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية هو التفرقة الجسمية ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه التفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر . فهل في هذا الحكم منطق سليم يقبله العقل ويلتئم الطبيعة البشرية ؟ ففكر أيها القارئ في مصير كل من الزوج والزوجة بهذا الحكم ، هل يعيش كل منهما مدى حياته مترهباً محروماً من بيت الزوجية ؟ أم ماذا يعمل كل منهما إن كانا في مستقبل العمر ؟ لذلك قد يلجأ بعضهم إلى اعتناق ملة أخرى لوتخاص من وطنه بالطلاق ، أو يتخذ الأخدان .

• ومن حكمة تشريع الطلاق أن الرجل قد يتزوج المرأة ، ثم يظهر له (٨٢ - الزواج)

بعد المعاشرة أن بينهما اختلافاً كبيراً في الأخلاق ، وتنافراً في الطباع وتبايناً في الميول والأذواق ، ويرى كل من الزوجين نفسه أمام شخصية غريبة عنه لا يستطيع الانسجام أو التفاهم معها ، وقد يطالع أحدهما من صاحبه على أمراض خبيثة أو عيوب خفية أو سلوك شاذ لا يستقيم معه صفو الحياة ، أو قد يظهر أن هناك عقماً في أحدهما بما لا يتحقق معه أسمى مقاصد الزواج ، ففي مثل هذه الحالات وغيرها أباح الشرع للزوج أو الزوجة الطلاق ، لأن الحياة الزوجية القائمة على التنافر والكرهية وضياع المصالح لا يرضى بها الإسلام .

● ولم يدع الشرع باب الطلاق مفتوحاً ومباحاً لمجرد خلاف أو شقاق يحدث أو نزوة عابرة أو ثورة نفسية وقتية ، بل لأنه وضع لهذه الظروف الطارئة وسائل للمعالجة وسبباً للتهدئة حتى إذا ما استنفدت كل هذه الوسائل والسبل فلا جناح على الزوجين إذا ما انفصلا وتخلص كل منهما من متاعبه .

● وليس كل طلاق مشروعاً ، بل إن الطلاق يكون مستحباً إذا أصرت الزوجة على ترك الفرائض الدينية كالصلاة والصوم ، ولم تنفع فيها من زوجها الموعظة الحسنة والإرشاد وأصرت على تركها لفروضها الدينية ، ويكون الطلاق واجباً إذا فجرت المرأة وخانت زوجها ، وتمادت في غيرها ، والزوج الذى يرضى بسلوك زوجته على هذا الوضع يكون ديوثاً ، وفي الحديث : « لا يدخل الجنة ديوث ، قيل : ومن الديوث يا رسول الله ؟ قال : الذى يعلم القبح على أهله ويسكت ، ويكون الطلاق حراماً إذا لم يكن له سبب يبرره ، ولا ضرورة تدعو لإيابه بل لمجرد الرغبة فى التنقل من امرأة إلى أخرى ، مع أن المرأة بالمرأة أشبه ، ولكنها فتنة الشيطان يزينها للغايبين : ويكون الطلاق مباحاً إذا ساءت العشرة لسوء خلق الزوجة ونشوزها وإخفاق الزوج فى إصلاحها ، وقد يما قالوا : إن لم يكن وفاق ففراق .

• ومع أن الإسلام أباح الطلاق إلا أنه ضيق نطافه بتقليل الأسباب الشرعية إليه وذلك لأنه أعطى للزوج فرصة النظر إلى المخطوبة ليتممّن إلى مبلغ موقعتها في قلبه ، ووجهه في أن يكون اختياره الزوجة بسبب دينها وخلقها ، قبل أن يكون بسبب المال أو الجمال أو الجاه ، وأوصاه بالمعاشرة بالمعروف ، والتزام حدود الله في الحقوق والواجبات ، ونصح له بأن يكون واقعياً لا ينشد السكال المطلق في المرأة ، بل ينظر إلى معاشها كما ينظر إلى عيوبها ، فإن كره منها خلقاً رضى منها آخر ، لأن السكال لله وحده ، ثم إن الإسلام جعل من المجتمع العائلي أو من ترضى عنه الأسرة من ذوى الرأي والفضل حكماً في فض الشقاق بين الزوجين لمحاولة الإصلاح والتوفيق ، وبكل هذه الوسائل تضيق حلقة الطلاق ، وهذا بالإضافة إلى أن الطلاق يترتب عليه من الناحيتين المالية والاجتماعية أعباء ثقيلة ونتائج خطيرة تحمل الزوج على ضبط النفس وعدم التسرع في حل عقدة الزواج .

قيود حق الزوج في الطلاق

• يقول الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » ، ومعنى ذلك أن للزوج الحق في أن يطلق زوجته مرتين ، ويكون له الخيار بعد كل مرة منهما في أن يمسك زوجته ويبقيها إن كان الطلاق رجماً ، أو إعانتهما إلى عصمته بعقد جديد إن كان الطلاق بانناً ، وفي كل من الحالتين يجب أن يكون قصده من الإمساك والإبقاء على الزوجة أن يعدل في معاملته ويمسح العشرة ، حتى لا تقع مأساة الطلاق الثالث فتحرم عليه زوجته .

• أباح الشرع الطلاق ، وجعله بيد الرجل ، وقد توهم بعض الناس أن ذلك الحق للرجل قد يؤدي إلى الإضرار بالحياة الزوجية ، وتمسك الأسرة وتشرّد الأطفال كلها أساء الزوج استعماله . وجعله سلاحاً يشمره

في وجه زوجته حينما يشاء وكيفما أراد . والواقع أن الزوج لم يعط هذا الحق مطلقاً ، بل قيده الشرع بقيود نفسية وقیود أخرى عديدة .

• وقبل الكلام عن القيود التي وضها الشرع في ذلك نعرض ما روى أن عبد الله بن عمر طلق زوجته وهي حائض فأخبر بذلك النبي ﷺ فغضب غضباً شديداً ، ثم قال لعمر : «مر عبد الله فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم يحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسا فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ، وبدل هذا الحديث على أن الطلاق في فترة الحيض ليس مباحاً لغضب رسول الله عليه الصلاة والسلام من عبد الله بن عمر حيث أوقع الطلاق على امرأته وهي حائض ، كما يدل على أن الطلاق في حال الطهر الذي خالط فيه زوجته غير جائز لقوله صلوات الله وسلامه عليه في الحديث : « فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسا » .

• ولما كانت كلمة العدة ستتكرر في أغلب المناسبات في الحديث عن الطلاق كان من الضروري أن نلقي ببعض الأضواء على معناها والغاية منها ، والعدة هي المدة التي حددها الشرع لانتهاء كل ما بقي من آثار المعاشرة الزوجية السابقة ، لأن ما يعلق برحم الزوجة من المخالطة لا يمكن أن يزول بمجرد إيقاع الطلاق ، بل لا بد للزوجة من مدة كافية لتربص وتنتظر فيها للنأكد من خلوها من أي جنين أو حيوانات منوية في أحشائها ، وبدد انقضاء مدة العدة التي قدرها الشرع يحق لها أن تتزوج .

• فتكأن المقصود من العدة هو إعطاء الوقت المقرر لاستبراء الرحم أي خلوها تماماً من آثار الزواج السابق ، ولتأكد من أن المرأة لا تحمل جنيناً ينمو ثم ينسب بعد ولادته بغير حق للزوج اللاحق ، كما أن المقصود من العدة هو إتاحة الفرصة للزوج لكي يفكر في مراجعة زوجته وإعادتها إلى عصمته إن كان الطلاق رجعياً ، ومن مقاصد العدة أيضاً أنها فترة انتظار

الإظهار حداد الزوجة على زوجها إن كان قد مات ، لأنه ليس من اللاتق
 هالزوجة الوفية أن تبادل بالزواج عقب وفاة زوجها مباشرة .

العدة

• العدة هي المدة اللازمة لاستبراء الرحم من الحمل أو الحيوانات
 المنوية العالقة به ، وتختلف مدة العدة باختلاف طبيعة المطلقات ، فإذا كانت
 المطلقة من ذوات الحيض فعدتها تنقضي بعد أن تحيض ثلاث حيضات ،
 لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ^(١) » ، وإن لم تكن
 من ذوات الحيض ، بأن كانت صغيرة ، أو بالغة ولم ترحيضاً ، أو بلغت سن
 اليأس وهو ما بين الخمسين والستين من العمر فعدتها ثلاثة أشهر ، وإذا كانت
 للمرأة حاملاً فعدتها وضع الحمل ، ويقول الله تبارك وتعالى في ذلك : « واللاتي
 يتسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللاتي لم
 يحضن ، وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ، أما المطلقة قبل دخول
 الزوج وخلوته بها فلا عدة عليها ، وأما المتوفى عنها زوجها فعدتها وضع
 الحمل إذا كانت حاملاً أو أربعة أشهر وعشر ليال ، لقوله تعالى : « والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » .

• والمرأة المعتدة وهي التي في مدة العدة ليست زوجة كما كانت من
 قبل ، ولسكنها في الوقت نفسه ليست أجنبية عن زوجها تماماً بل هي بين
 بين ، ولا يحل للرجل أن يخرجها من البيت بل تبقى به مدة عدتها معرضة
 لأن يراها وتراه فقد يشير ذلك الحنين في نفسه للمراجعة وعودة الحياة
 الزوجية .

• وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء

(١) أفراأت المرأة حاضت أو ماهرت من الحيض والاسم القراء .

فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً (١) .

• وقد جاءت هذه الآية الكريمة في مستهل سورة الطلاق تبين للناس بعض أحكام الطلاق ، وتحدث عن العدة وضرورة إحصاء مدتها وأحكامها المتعلقة ببقاء المعتدة في مسكنها الذى طلقت فيه ووجوب الإنفاق عليها ، وأنها لا تخرج من بيتها بل تلازمه طول مدة عدتها تقابل فيه مطلقها ويقابلها ، وأنها تظل في مسكنها إلا إذا فعلت فعلة منكرة واضحة ، وتلك الأحكام هي معالم الشريعة التي شرعها الله لعباده ، ومن يتجاوز حدود الله ولا يتقيد بها فقد ظلم نفسه ، والله سبحانه وهو العليم الخبير والرهوف الرحيم ينبه المطلقين لزواجهم إلى أن الواحد منهم لا يدري ماذا يفعل الله به ، فقد يوجد بعد الطلاق أمر لا يتوقعه ، وتتحرك في نفسه عوامل قوية تحمله على مراجعة ضميره وإعادة زوجته ويحل الوثام بدل الشقاق والنقصان ، وتلك من حكمة العدة التي هي فرصة لإصلاح ذات البين ، وعندها يجد رحمة الله واسعة وشرعه حكيمًا . وإن الإسلام دين الحق ودين الرحمة ودين السلام .

• وقد قيد الإسلام الطلاق بقيود معينة وكيفية خاصة بحيث إذا خالفها يكون طلاقه غير جائز شرعاً ويكون فيه آفة ، ومن هذه القيود ما سبقت الإشارة إليه في حديث رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في موضوع طلاق عبد الله بن عمر لزوجته ، ويمكن تلخيص هذه القيود فيما يأتي :

أولاً : لا يطلق الزوج زوجته إلا بسبب قوى جداً يبرر ذلك كأن تكون الزوجة سببة السلوك ، أو أن تكون مؤذية لزوجها إيذاء ظاهراً .

أو أن تكون مصدر مشاغبات ومشا كل في معاملاتهم مع الجيران وغيرهم بما يزعج الزوج ويقاق راحته ويحجب له الهموم والمتاعب الشديدة ، ولم يفد فيها النصح .

ثانياً : يكون الطلاق باطلاً ومحرماً إذا أوقعه الزوج في حالة الحيض ، وكذلك يكون الطلاق باطلاً إذا أوقعه الزوج في حالة الطهر الذي اتصل فيه بزوجته اتصالاً جنسياً .

ثالثاً : ألا يزيد الزوج وقت النطق بالطلاق على مرة واحدة ، أما إذا طلقها أكثر من طلقة واحدة سواء بلفظ واحد كأن يقول أنت طالق ثلاثاً أو اثنتين ، أم كان بألفاظ متفرقة في طهر واحد يكون طلاقه محظوراً شرعاً

من يملك حق الطلاق

• عرفنا أن الزوج هو الذي يملك حق الطلاق في الحدود الدينية التي رسمها له الشرع ، وتملك المرأة أيضاً طلب التفريق بينها وبين زوجها في أحوال معينة جاءت في المذاهب الإسلامية ، وربما يتساءل الإنسان ولماذا يكون حق الطلاق بيد الرجل ، والجواب أن المرأة سريعة التأثر والانفعال ، ولا تحكم عقلها بقدر ما تحكم عواطفها ، لذلك يخشى لو أعطيت المرأة حق الطلاق لكثرت مشاكل الطلاق وخربت البيوت لأنفه الأسباب ، أما الرجل فهو في كثير من الأحيان أملك لنفسه وقت الغضب ، وأقدر على ضبطها عند احتدام الخلاف لما يشعر به من مسئولية أبنائه وحرصه على راحتهم ، وصوناً لسمعته من تناقل الناس لأخباره بالحق وبالباطل ، هذا فضلاً عما يخسر من مال دفعه مهراً غالباً ونفقات أخرى شرعية إذا هو تسرع بإيقاع الطلاق .

• وتتحصر شروط من يملك حق الطلاق في البلوغ والعقل وعدم الإكراه ، وعلى ذلك يعتبر طلاق الصبي غير البالغ ، أو طلاق المجنون

والمعتوه ، وكذلك طلاق من أجبر قسراً عليه طلاقاً باطلاً لا يعتمد به شرعاً ، لأنه طلاق يخلو من تحقيق أى مصاحبة يملئها العقل السليم ، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال : « لا طلاق فى إغلاق » والمراد بالإغلاق أن يكون عقل المرء مغلقاً لا ينفذ إليه نور الإدراك والتمييز بين النافع والضار والخير والشر . ويدخل فى ذلك كل حالة يكون فيها المطلق فاقد الوعى ، لا يدرى ما يقول وما يفعل وما يقصد وقد غاب عليه الخلل والاضطراب لغضب شديد أو حزن عميق فإن طلاقه لا يقع .

• وإذا كان الزوج هازلاً فى إيقاع الطلاق وليس جاداً فيه فإن طلاقه يقع ، لقول رسول الله ﷺ : « ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والعناق ، لأن من لعب بطلاق أو نكاح أو إعتاق عبد وهى من الأمور الخطيرة لزمه ذلك مهما قال إنه كان يمزح لى يتجنب المازلون العبث بأمور الدين ويحترموا قدسيته .

• وأما السكران فقد ورد فى المذهب الحنفى أنه ما دام شارب الخمر قد عاقرها مخالفاً بذلك أمر الشرع فإن طلاقه يقع .

• وقال مالك والشافعى وأحمد إن طلاق المسكره لا يقع لقوله عليه الصلاة والسلام : « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فإن الزوج الذى يكره على طلاق زوجته بالتهديد بالقتل أو إتلاف عضو أو نهب مال وما إلى غير ذلك مما لا قبيل للمسكره بدفعه ولا تحتمله نفسه ، واضطر تحت وطأة هذا الإرهاب أن يطلق فإن طلاقه لا يقع ، وذلك مصداق لقوله ﷺ : « ليس على مستكره طلاق » .

الألفاظ التي يقع بها الطلاق

• يقع الطلاق إذا نطق الزوج بكلمة الطلاق أو الألفاظ المشتقة منها مثل : طلقتك ، أو أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، وكلها ألفاظ واضحة الدلالة على الانفصال ، وهذا هو الطلاق الصريح الذي ينطق به المطلق وهو مدرك لمعناه وقام لمقصوده ، وهناك غير ذلك كلمات وعبارات تقوم مقام لفظ الطلاق مجازاً مثل : أنت حرام ، أو أنت على حرام ونحو ذلك مما هو ظاهر الدلالة أيضاً في قطع العلاقة الزوجية ، وقد يكون الطلاق بصيغ تخلو من لفظ الطلاق أو ما ينوب عنه مجازاً واسكنه يقترن بقرائن تجعله مقصوداً به الطلاق ، ويشترط في هذا الأخير أن تكون النية المبيتة فعلا هو لإنهاء الحياة الزوجية .

• ومن القيود التي قيد الإسلام بها حق الزوج في إيقاع الطلاق ألا يزيد في الطلاق على واحدة ، وإذا خالف هذا القيد وأوقع الطلاق بلفظ الثلاث أو الاثنتين وقع الطلاق ثلاثاً أو اثنتين كما أوقعه المطلق ، لأن الله إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة ليتيح للمسلم فرصة التفكير في هدوء في مراجعة نفسه واستعادة الود والصفاء بينه وبين امرأته ، ولهذا قال تعالى في الطلاق الذي يباح بعده الرجعة : «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» .

• وكل من يجمع الطلقات بثلاث في مرة واحدة فقد خالف أمر الله ولم يلتزم حكم الإسلام وحكمته فيما قصد إليه ، وقد صح أن النبي ﷺ جاءه خبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطايقات جميعاً أى مرة واحدة فقام غضبان ، ثم قال : «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟» .

• وإذا طلق الرجل زوجته طليقة واحدة واسكن في وقت حيضها ، أو في حالة طهر جامعها فيه فذلك طلاق حرام ، والحكمة في هذا التنزيق

في إيقاع الطلاق وكيفية أن يترتب الزوج وينتظر حتى يأتي الوقت المناسب ، لأن هذا أدى إلى تحكيم العقل والمصلحة ، فيحتمل أن تكون زوجته قد حملت منه في هذه المرة وهو لا يعلم ، ولو علم لغير رأيه في فراقها ، ورضى العشرة معها من أجل الجنين الذي في بطنها .

• والطلاق قد يكون منجزاً أو معلقاً ، والطلاق المنجز هو ما خلت صيغته من الإضافة إلى زمن مستقبل والتعاقب على حصول أمر في المستقبل بأن يقول لزوجته طلقك ، أو أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، وحكمة وقوع الطلاق في الحال متى كان الزوج أهلاً لإيقاع الطلاق ، وأما الطلاق المعلق فهو ما يتوقف وقوعه على حصول أمر في المستقبل بأداة من أدوات الشرط مثل إذا ومتى وإن ونحوهما كأن يقول الرجل لزوجته إذا خرجت بدون إذن أو إن عملت كذا فأنت طالق وحكمة وقوع الطلاق إذا خالفت الزوجة زوجها .

أقسام الطلاق

• ينقسم الطلاق باعتبار إمكان الرجعة وعدم إمكانها إلى طلاق رجعي وطلاق بائن ، أما الطلاق الرجعي فهو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة رضيت أم لم ترض ، وأما البائن فهو نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى ، فالبائن بينونة صغرى هو الذي لا يستطيع الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية إلا بعد عقد جديد ، والبائن بينونة كبرى هو الذي لا يستطيع الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية إلا بعد أن تزوج برجل آخر زواجا صحيحا ، ويدخل بها دخولا حقيقياً ، ثم يفارقها أو يموت عنها وتنقض عدها منه .

• وأحكام الطلاق الرجعي أنه لا يزيل الملك أي حقوق الزوجية

الثانية لسكل واحد من الزوجين على صاحبه ، ولا يزيل الحل أى الحق فيه استدامة الزواج في أثناء العدة وبقاء الزوجة حلالا له ، لأن الشارع أعطى المطلق حق مراجعة زوجته بعد الطلاق بقوله سبحانه وتعالى : **دوبعولتمن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا** ،^(١) والذي يحدث في الزواج الرجعى أنه ينقص عدد الطلقات التى يملكها الزوج فإن كانت ثلاثا صار الباقى اثنتين ، وإن كان الذى يملك قبل الطلاق اثنتين صار الباقى واحدة ، وكما سبق القول يمكنه أن يراجعها في أثناء العدة في أى وقت شاء ، ولا يجمع الطلاق الرجعى التوارث إذا مات أحدهما في العدة ، أى أنه إذا مات الزوج في أثناء العدة ورثته الزوجة ، وكذلك الحال إذا مات الزوجة فإنه يرثها .

• ويكون الطلاق بائنا بينونة صغرى إذا لم يكن ثلاثا أو مكلا للثلاث .
وكان في حالة من الأحوال الآتية :

١ - أن يكون الطلاق قبل دخول حقيقى بالزوجة لأنه لا تجب به العدة حيث لم يكن هناك اتصال جنسى .

٢ - أن يكون الطلاق على مال ، أى أن تدفع الزوجة مالا لزوجها في نظير طلاقها منه ، لأن المقصود من دفع المال أن تملك المرأة أمرها ، وتمتع الزوج من مراجعتها ، ولا يتحقق ذلك إلا بالطلاق البائن .

• وللزوجة الحق في طلب الطلاق إذا غاب الزوج عنها سنة وتضررت بهذا الغياب سواء أكان الغياب في بلدها أو غيرها ، وكذلك فإن لها الحق في طلب الطلاق إذا حكم على الزوج بالسجن مدة ثلاث سنوات فأكثر ، وتطلب التفريق للتضرر بعد سنة من حبسه ، والقاضى يحكم لها بذلك ويكون طلاقا بائنا .

• ويكون الطلاق بائناً بينونة كبرى إذا كان مكملًا لثلاث طلاقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طليقة ثم راجعها ، ثم طلقها مرة أخرى وراجعها ، ثم طلقها الثالثة كان الطلاق بائناً بينونة كبرى ، لأن الله تعالى رتب على الطلاق في المرة الثالثة نفي الحل وحرمة الزوجة حتى تزوج رجلاً آخر ، وذلك في قوله سبحانه : « فان طلقها (أى بعد الطلقتين) فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، » (١) وحكمة الإسلام في ذلك أنه يحذر الأزواج من الإقدام على الطليقة الثالثة لما يترتب عليها من حرمة زوجته وأنها لا تحل له إلا إذا تزوجها رجل آخر وذاق عسيتها وذاقت عسيلته ، وهذا ما قد يباه به ويصعب عليه حدوده لامرأة عاشرتة طويلاً .

الإيلاء والخلع

• يقول الله جل شأنه في كتابه العزيز : « الذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ، » (٢) ومعنى كلمة يؤولون أى أنهم يحلفون ويقسمون (٣) والمقصود بحلفهم أنهم لا يقربون ولا يمسون زوجاتهم ، ويهجرنهن في المضاجع ، وذلك بأن يقول الرجل لزوجته : والله لا أتركك ، وقد يحدد الوقت فيقول : والله لا أتركك أربعة أشهر أو أكثر ، فإذا أنفذ قسمه واستمر في هجره لها حتى تنقضى المدة التي حددها فإن ذلك يؤدي إلى طلاق زوجته طلاقاً بائناً من غير حاجة إلى تطليق من الزوج أو القاضي جزاء له على ظلم المرأة ولإبذائها بمنع حقها المشروع من الزوجية ، أما إذا خالطها قبل انقضاء المدة فلا يحسب ذلك طلاقاً عليه ، وإنما تجب عليه

(١) البقرة : ٢٣٠ .

(٢) البقرة آية ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣) آل إيلاء أى حلف حلقاً .

الكفارة عن حنثه في يمينه وعدم وفائه بموجبه إن كان أقسم بالله سبحانه وتعالى .

• وكفارة اليمين كما جاء في الشرع هي أن يطعم عشرة مساكين يوماً واحداً يغذيهم ويعشيهم أو يكسوم أو يعتق رقبة أى يحرر عبداً مملوكاً ، فإن لم يقدر على ذلك وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام متتاليات ، وذلك مصداقاً لقوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون (١) » .

• وهكذا نجد الإسلام يقف سداً منيعاً دون حق المرأة ، ويهتم بالدفاع عنها لمنع ظلم الزوج المتعسف المتعبر عليها ، فقد كان من الأمور الشائعة عند العرب قبل الإسلام أن يهلف الرجل على ترك زوجته وعدم القرب منها سنة أو سنتين بقصد الإيذاء والنكابة بها ، ويمضى في حلفه من غير لوم أو حرج أو ضرر يلحقه ، وتظل زوجته المسكيننة تعانى هذا الوضع الجائر وتصبح كالمعلقة لاهى زوجة تتمتع بحقوقها الزوجية ، ولاهى مطلقة فتجد لها زوجاً آخر تعيش في كنفه ، والمدة التى تقل عن أربعة أشهر في الإيلاء لا يعتد بها .

• جاء الإسلام ليقرول لامثال هؤلاء الأزواج الظالمين إنكم إن مضيت في حلفكم وانقضت المدة التى حددتموها لمقاطعة أزواجكم فإنكم تكونون قد طلقتموهن طلاقاً بائناً ولاسلطان لكم عليهن بعد ذلك ، من غير أن يرفع الأمر للقاضى للحكم بطلاقهن ، وأما إذا رجعتن في حلفكم

واتصلتم بأزواجكم قبل انتهاء المدة فيمكنكم العودة إلى الحياة الزوجية ،
 ولكن عليكم أن تنحملوا كفارة أيمانكم التي حددها الشرع لكم .

الخلع

• يقول الله تعالى في كتابه العزيز في سورة البقرة الآية ٢٢٩ : والطلاق
 مرتان فإمساك بمعروف أو ترحيم بإحسان ولايجل لكم أن تأخذوا
 مما آتيتن من شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود
 الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد
 حدود الله فأولئك هم الظالمون (١) ، وفي هذه الآية الكريمية إشارة إلى نوع
 من الطلاق يعرف بالخلع ، وذلك بأن تقدم الزوجة مالا لزوجها فتتدى به
 نفسها ، سواء أ كان بلفظ الخلع أو بلفظ الطلاق .

• وإليك أيها القارئ الكريم تفسيراً للآية الشريفة التي صدرنا بها
 كلامنا عن الخلع ، ومعناها أن الطلاق مرتان يكون الزوج بعد كل واحدة
 منهما الحق في أن يمسك زوجته برجعته في العدة أو إعادتها إلى عصمته
 بعقد جديد ، وفي هذه الحال يجب أن يكون قصده الإمساك بالعدل والمعاملة
 بالحسنى ، أو أن ينهى الحياة الزوجية مع المعاملة الحسنة وإكرامها من غير
 جفافة ، ولايجل لكم أيها الأزواج أن تأخذوا مما أعطيتن من شيئاً إلا عند
 خشيمة عدم إقامة حقوق الزوجية التي يبذلها الله سبحانه وتعالى ، وألزم بها
 فإن خفتم بامعشر المسلمين الأيوذى الزوجات حقوق الزوجية سليمة كما بينها
 الله فقد شرع للزوجة أن تقدم مالا في مقابل افتراقها عن زوجها ، وهذه
 أحكام الله المقررة فلا تخالفوها وتجاوزوها لأن من يفعل ذلك فهو ظالم
 لنفسه وظالم المجتمع الذى يعيش فيه .

● ويقصد بالخلع المعنى العام وهو الطلاق على مال تفتدى به الزوجة نفسها سواء أكلن بلفظ الخلع أو الطلاق ، وشرط هذا الطلاق هو شرط الطلاق عامة ، وإنما يميزه عن غيره أنه طلاق في نظير مال تقدمه الزوجة لزوجها عندما يشتد الخلاف والشقاق بين الزوجين وتنعذر أسباب الوفاق والمصالحة ، ويكون إنهاء الزواج بأن يجرى التراضي على أن يأخذ الرجل ما تقدمه له زوجته قليلاً كان أو كثيراً لكي تخلص نفسها من قيد الزوجية وتشتري حريتها ، وطريقة الخلع أن تقول أزوجها لك مبلغ كذا إن طلقني ولو امكن يكره له أخذ أى شيء إن كانت النفرة من جانبه ، أو كان هو سبب النفور ، وإن كان النفور من جانبها وهي عنه نافرة يكره له أخذ أكثر مما أعطى .

النفقة

● النفقة حق من الحقوق الشرعية الواجبة للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج الصحيح ، وقد ثبت وجوب النفقة بالكتاب والسنة والقياس والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمروف »^(١) ، والمراد بالمولود له الأزواج ، وقوله تعالى في حق المطلقات : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه ، فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها »^(٢) ، وقوله تعالى في حق المطلقات أيضاً : « وأسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم »^(٣) ، وإذا كان ذلك حق المطلقات في أثناء العدة ، لحق الزوجات أكرم وأوجب .

● وأما دليل النفقة من الأحاديث فقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع :

(١) البقرة : ٢٣٣ .

(٢) الطلاق : ٧ .

(٣) الطلاق : ٦ .

« اتقوا الله في النساء فإنهن عوان^(١) عندكم ، أخذتهن وهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، لكم عليهن ألا يوطئن فراشكم أحداً تنكرهونه ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، وروى أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما حق المرأة على زوجها؟ فقال عليه الصلاة والسلام بطعمها إذا طعم ، وبكسوها إذا كسى ، ولا يجرها في البيت ولا يضربها ولا يقبح ، وفي البخارى ومسلم أن هند بنت عتبة زوج أبي سفيان قالت : يارسول الله إن أباسفيان رجل شحيح لا يعطينى من النفقة ما يكفينى ويكفى بنى إلا ما آخذ من ماله بغير علم ، فقال صلى الله عليه وسلم : « خذى من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفى بنيك ، » .

• وأما لقياس فإنه من القواعد المقررة أن من حبس نفسه وأوقفها لخدمة أحد فنفتهه واجبة عليه ، فالقاضي والوالى والجندي وغيرهم من العاملين في الدولة يجب لهم نفقات يأخذونها من بيت المال لأنهم حبسوا أنفسهم عن طلب الرزق لمنفعة الدولة وخدمتها فحق عليها أن تقدم لهم ما يكفيهم وأهلهم بالمعروف ، ولقد حبست الزوجة نفسها للقيام على البيت ورعاية شؤونه فختم لها النفقة جزاء الاحتباس ، وقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك من عهد النبي صلوات الله وسلامه عليه إلى الآن .

• والمراد بالنفقة هو تقديم ما تحتاج إليه الزوجة من طعام وكسوة وعلاج ومسكن كامل المنافع وما يتبع ذلك من أدوات فرش ومياه وإنارة ونحو ذلك ، وتسكون هذه الأشياء في حدود حالة الزوج ومستواه المادى من يسر أو عسر .

• ولا تسقط النفقة عن الزوج إلا في الحالات الآتية :

١ - إذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى بيت الزوجية .

(١) عوان أى خدم يساعدكم .

- ٢ - إذا انتقلت إلى بيت الزوجية ثم خرجت منه بغير مبرر .
- ٣ - إذا كانت ناشراً نشوراً لا يمكن إصلاحه .
- ٤ - إذا كانت صغيرة لا يمكن الانتفاع بها لافي الخدمة ولا في الموانسة .

• وتقدر نفقة الزوجة بحسب حالة الزوج المالية ، وتدفع لها كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر أو كل سنة طبقاً لظروف الزوج أو ما يلائم طبيعة عمله ، فإن كان من العمال الذين يأخذون أجرهم يومياً أو أسبوعياً فإنه ينفق عليها منه يومياً أو أسبوعياً ، وإن كان من أصحاب المراتب الشهرية فرضت عليه النفقة كل شهر ، وإن كان زارعا فهو يدفع النفقة في أوقات الحصاد وهكذا .

• وإذا عجز الزوج عن نفقة زوجته فإما أن تصبر ، وإما أن تطلب من القاضى إلزامه بها ، وإذا امتنع الزوج عن أداء نفقة زوجته ، وكان ذلك الامتناع عن قدرة لاعت عجز ، كان للزوجة الحق في أن تطلب من القاضى حبسه حتى ينفق ، لأن الشريعة الإسلامية تقضى بحبس المدين إذا كان امتناعه عن مقدرة وتقدير مدة الحبس موكول إلى نظر القاضى ، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً .

• وفي المذهب الحنفي لا يجوز أن يفرق القاضى بين الزوجة وزوجها إذا هو امتنع أو تأخر عن النفقة ، لأن هذا الامتناع أو التأخر عرض لا يدوم ، والمال غاد ورائح والنفوس تنكدر وتصفو ، والزوجان يتخاضمان ثم يتصلحان ، ولأن التفريق ضرر قد لا يمكن أو يتعذر علاجه ، أما عن الإيفاق فيمكن إيجاد حل لمشكلته بالاستئذانة على الزوج ، وذلك أخف الضررين .

• وقد أوجب الإسلام على الأب نفقة أولاده الصغار من طعام (٩٢ - الزواج)

وكسوة ومسكن وتعليم وعلاج ، وما يتبع ذلك لا يشاركة أحد في نفقتهم مادام موسراً .

أما الولد البالغ العاقل فلا تجب نفقته على أبيه إذا كان قادراً على الكسب ، فإن كان عاجزاً كالسكيب والمريض والمجنون فتجب نفقته وكذلك طالب العلم تجب نفقته على أبيه لعجزه عن الكسب ، وتجب نفقة البنت الكبيرة على أبيها حتى تستغنى بزواج أو كسب وليس له إجبارها على التكسب ، وعند عجز الأب عن نفقة أولاده أو فقده بموت أو غيبة منقطعة وليس له مال ، تجب نفقة الأولاد على أمهم وجدهم لأبهم الموسرين حسب إرثهما ، ثم الأقرب فالأقرب من الأهل .

الميراث

• الميراث هو المال الذي يتركه الشخص بعد موته لمن يستحقه شرعاً ، وهو حق مفروض من الله تعالى للذكر والأنثى والكبير والصغير ، يكفر منكراً ويفسق مانعاً ، وكافوا في الجاهلية بمخسورين به الرجال الأقوياء ويحرمون منه النساء والأطفال والشيوخ ، ولا يعطى شيء للورثة من تركة المتوفى إلا بعد تجهيز الميت ودفنه ، وسداد ما عليه من الديون ، ووفاء كل ما كان نذره لله تعالى من زكاة وكفالات ، وتنفيذ الوصايا التي أوصى بها في أعمال البر والخير ، وبعد ذلك يأخذ الورثة ما تبقى متى توفرت فيهم شروط الإرث .

• وقد وردت في القرآن الكريم نصوص تبين نصيب كل وارث من تركة المتوفى ، وإليك بعض آياتها مشروحة^(١) « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن

(١) شرح هذه الآيات منقول من كتاب « المنتخب في تفسير القرآن الكريم » .

كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين ، وأبناؤكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيمًا ، (١) .

• وتفسير هذه الآية الكريمة هو أن الله يأمركم في شأن توريث أولادكم وأبويكم - إذا تم - بما يحقق العدل والإصلاح ، وذلك بأن يكون للذكر مثل نصيب الأنثيين إذا كان الأولاد ذكورا وإناثا ، فإن كان جميع الأولاد إناثا يزيد عددهن على اثنتين فلهن الثلثان من التركة . ويفهم من مضمون الآية أن الثلثين نصيبهما كنصيب الأخر من ثنتين . وإن ترك بنتا واحدة فلها نصف ما ترك ، وإن ترك أبا وأما فلكل واحد منهما السدس إن كان له ولد منهما ، ولد ذكر أو أنثى . فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فقط فلأمه الثلث والباقي للأب ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس والباقي للأب ولا شيء للإخوة ، تعطى هذه الأنصبة لمستحقها بعد أداء ما يكون عليه من دين ، وتنفيذ ما وصى به في حدود ما أجازته الشارح ، هذا حكم الله فإنه عدل وحكيم ، وأنتم لا تدرؤن الأقرب لكم نفعا من الآباء والأبناء ، والخير فيما أمر الله ، فهو العليم بمصالحكم فيما فرض لكم .

• وتلى الآية السابقة قوله تعالى : « ولصكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فالصكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لاكم ولد ، فإن كان لاكم ولد فلهن الثلث مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلالة (٢) أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما

(١) سورة النساء آية ١١ .

(٢) الكل من لا ولده ، أو من يكون عالة على غيره ، والكلالة أن يموت المرء وليس

له والد أو واد يرثه ، بل يرثه ذوو قرابته .

السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلیم ، (١) .

● وتفسير هذه الآية أن للزوج نصف ما تركت الزوجة إن لم يكن لها ولد منه أو من غيره ، فإن كان لها ولد فلزوجها الربع من بعد وصية توصى بها أو دين . وللزوجة - واحدة أو متعددة - الربع مما ترك الزوج إن لم يكن له منها - أو غيرها ولد ، فإن كان له منهن أو من غيرهن ولد فللزوجة أو الزوجات الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين ، وولد الابن كالولد فيما تقدم ، وإن كان الميت رجلاً أو امرأة ولا ولد له ولا والد وترك أخاً لأم وأختاً لأم فلكل واحد منهما السدس . فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث يستوى في ذلك ذكراً وأنثى بمقتضى الشركة بعد أداء الديون التي عليه وتنفيذ الوصية التي لا تضر الورثة وهي التي لا تتجاوز الثلث الباقي بعد الدين ، فلزموا أيها المؤمنون ما وصاكم الله به فإنه عليم بمن جار أو عدل منكم ، حلیم لا يعاجل الجائر بعقوبة .

● نظام الميراث الذي بينه القرآن الكريم أعدل نظام للتوريث عرف في كل قوانين العالم ، وقد اعترف بذلك علماء القانون في أوروبا ، وهو دليل على أن القرآن من عند الله ، إذ أنه لم يكن مثله ولا قريب منه معروفاً عند الفرس ولا عند الرومان ، ولا في أي شريعة أخرى قبله ، وقد اتبع فيه للنظام العادلة الآتية :

أولها : أنه جعل التوريث بتنظيم الشارع لا بإرادة المالك ، من غير أن يهمل هذه الإرادة ، بل جعل له الوصية بالمعروف في الثالث ليتدارك تقصيراً دينياً فاته ، كركوات لم يؤدها ، أو ليعين بعض ذوى الحاجة من تربطه به صلة مودة أو قرابة لا تستحق ميراثاً ، ومنع الوصية إذا كان الباعث عليها معصية أو تحريضاً على الاستمرار في معصية ، وتولى الشارع توزيع الثلثين

إن كانت وصية ، أو توزيع السكك لإذالم تسكن وصية ، أو كانت بأقل من الثلث فوزع الشارع الباقي .

وثانيهما : أنه في توليه سبحانه توزيع الثلثين أعطى الأقرب فالأقرب من غير تفرقة بين صغير وكبير ، ولذلك كان الأولاد أكثر حظا من غيرهم في الميراث ، لأنهم امتداد لشخص المالك ، ولأنهم في الغالب ضعاف ، ومع ذلك لم يستأروا بالميراث ، بل تشاركهم الأم والجدة ، وإن كانوا يأخذون أقل من الأولاد .

وثالثها : أنه يلاحظ في التوريث مقدار الحاجة ، ولذلك كان نصيب الأولاد أكبر ، لأنهم أكثر احتياجا ، إذ هم مقبلون على الحياة ، والآباء والأمهات مدبرون عنها . وإن ملاحظة الحاجة هي التي جعلت نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل في أكثر أحوال الميراث ، إذ أن التكاليف المالية التي يطالب بها الرجل أكبر ، فهو المطالب بنفقة الأولاد وإصلاحهم ، وهو المطالب بنفقة المرأة ، إذ أن الفطرة الإنسانية هي التي جعلت المرأة حروما على البيت وتديره ورعاية الأولاد وتهيئة راحتهم ، وجمعت الرجل كادحا يعمل خارج البيت ، ويقدم المال المطلوب لميزانية الأسرة . وأن الإعطاء على مقدار الحاجة هو العدل ، والمساواة مع تفاوت الحاجة هي الظلم .

ورابعها : أن الشرع الإسلامي في توزيعه للثروة ينتجه إلى التوزيع دون التجميع ، فلم يجعلها لأولاد البكر ، ولم يجعلها للأبنساء دون البنات ؛ ولا لأولاد دون الآباء ، ولم يحرم من ليسوا من عمود النسب ، كالإخوة والأعمام وأبناء الأعمام وإن بعدوا ، فالميراث يمتد إلى ما يقارب القبيلة ، ولكن يأخذ الأقرب فالأقرب ، ولا يوجد في مسائل الميراث أن يتفرد به واحد إلا نادرا .

وخامسها : أنه لم يحرم المرأة من الميراث كما كان يجري عند العرب ، بل لها ميراث ، وفي ذلك احترام للمرأة وإعطاؤها حقوقها ، وفوق ذلك لم يمنع الإسلام قرابة المرأة من الميراث ، بل وراث القرابة التي تكون من جانبها ، كما وراث القرابة التي تكون من جانب الأب ، فالأخوات والإخوة لأم يأخذون عندما يأخذ الأشقاء ، بل في بعض الأحيان يأخذ أولاد الأم ، ويأخذ الإخوة والأخوات ، وهذا بلا شك تكريم للأمومة ، واعتراف بقرابتها ، ولم يكن ذلك معروفاً من قبل ، ولسكنها شريعة الله العليم الحكيم .

● وهناك موانع شرعية للإرث منها :

- ١ - القتل عمداً أو خطأ ، فالقاتل لا يرث إلا إذا كان صغيراً أو كان مجنوناً ، أو كان القاتل مدافعاً عن نفسه .
- ٢ - اختلاف الدين ، فلا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم .
- ٣ - جهل زمن الوفاة ، فلا توارث بين الذين ماتوا معاً كهدم أو حرق أو غرق .

● وأسباب الإرث :

- ١ - الزواج الصحيح ولو لم تزف الزوجة لزوجها ، فإذا مات أحد الزوجين ورثه الآخر ، فإذا ارتفع الزواج بطلاق رجعي توارثا إذا مات أحدهما أثناء العدة ، ولا يتوارثان إذا مات أحدهما في عدة الطلاق البائن .
- ٢ - قرابة النسب وتشمل الأب والأم والجد والجدة والأبناء والبنات وبنات الأبناء والإخوة والأخوات ، وأبناء الإخوة والأعمام وأبناء الأعمام ثم ذوى الأرحام .

● وإذا اجتمع الورثة كلهم فلا يرثون جميعاً معاً ، بل يحجب الأقرب من العصب من هو أبعد منه : فلا يرث ابن الابن أو بنت الابن مع الابن ، ولا يرث الجد والجد لأب مع الأب ، ولا يرث الأخ والأخت مع الأب ،

ولا يرث الأخ والأخت مع ابن الابن، ولا يرث الأخ لاب مع الأخ الشقيق، ولا يرث العم مع ابن الأخ، ولا يرث ابن العم مع العم، أما الأبناء والبنات والأب والأم والزوج أو الزوجة فلا يحجب بعضهم بعضاً ويرثون جميعاً معاً .

كلمة الختام في موضوع الطلاق

● لقد حرص الإسلام كل قادر على الزواج أن يتزوج، لأنه لارهبانية في الإسلام وحث كل شاب يقدر على نفقات الزواج ومتطلباته من مسكن ومطعم وملبس أن يبادر باختيار زوجته وبناء أسرته ولا يتوانى، لأن ذلك يعطيه الفرصة على إنجاب الأبناء وتربيتهم في بحبوحة من الصحة وفسحة من الأجل، حتى يراهم قرة عين له في شيخوخته وهرمه .

● وقد حرص الإسلام وهو يحض على الزواج أن يكون في جميع إجراءاته صحيحاً شرعاً في عقده وشموه ومهره، وأن تكون الغاية الأصلية منه دوام الحياة الزوجية واستمرار العشرة بالمعروف، وقد رسم لنا الشرع الشريف الحقوق والواجبات لسلك من الزوجين، وبين لنا كيف تحل المشاكل وتفض الخلافات إذا وقع شيء منها، وذلك ما نطق به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي مرت بنا من أجل أن تنفاد إنهاء الحياة الزوجية بالطلاق الذي هو أبخس الحلال إلى الله تعالى .

● ولا بد لنا أن نذكر هؤلاء المتفاعسين عن الزواج عدداً أو رهبة من مسئولياته أن الزواج قبل كل شيء نصف الدين فيه يتحصن المرء من كبائر الإثم والفواحش، وهو متعة حلال من متع الدنيا التي يجد فيها الإنسان راحة القلب وراحة الجسم كلما كانت حبايل الود مع زوجته متصلة وحسن التفاهم متبادلاً، وفي الزواج الموفق أنس الزوجين وإيناس وجو هادى، وادع يساعد الانسان على أن يعمل ويتج، وعلى أن يتعب ويتقرب

إلى الله بقلب سليم لا تضايقه وحدة ولا وحشة ، وقد قال أحد الصالحين في تحبيذ الزواج : « إنى أكره أن ألقى الله تعالى وأنا أعزب ، وكأنه بهذا القول يبرهن ويؤكد أن العزوبية لا تمثل السجال الانساني المنشود .

• وعملية إيقاع الطلاق في ذاتها من أسرع العمليات وأسهلها نفاذاً ، فهي لا تكلف المرء أكثر من النطق بكلمة أو كلمتين قليلة تنحل بها عقدة الزواج ، وينهدم على أثرها بيت الزوجية ، وتفكك الأسرة ، ويتبدد شملها ، وتصبح الزوجة التي كانت ألصق الناس بزوجها غريبة عنه ، ويصبح الأبناء في مهبط الأهواء بين الزوجين لا يعرفون من منهما أكثر رعاية وعظماً ، وأيهما أقدر توفير الخدمة والراحة ، وهكذا تكون عملية الطلاق سهلة وسريعة في إنجازها ولسكنها تكون مأساة عائلية تطول المنازعات حولها ، وتكثر قضايا المحاكم الشرعية في معالجتها ، وتقع جميع المتاعب والآلام على جميع من كان يظلمهم صرح الأسرة ، وتسوء حياتهم .

• ولا شك أن أكثر الزيجات التي تعرضت للانحلال والانفصال

هي التي قامت :

- ١ - على أساس واه من التفسير والتقدير .
- ٢ - على أساس من الإكراه وفرض إرادة الغير .
- ٣ - على غير أساس من الدين والأخلاق .
- ٤ - على غير تكافؤ مادي أو معنوي .
- ٥ - على فوارق كبيرة في السن .
- ٦ - على أساس من حب خيالي لا يقدر العواقب .
- ٧ - على فكرة استغلال من أحد الزوجين الآخر .
- ٨ - على نزوات شهوانية جنونية رغبة في تغيير الزوجات وتذوقهن .
- ٩ - على حيرة أزواج لم يحزموا أمرهم بين حماقة حموات وأنانية أمهات .

التي يوقفوا كلا منهن عند حدها .

• فشكل هذه الزيجات التي تقوم على أمثال هذه الأسس الواهية وأشباهها . قل أن يستقر لها حال ، أو يدوم لها بقاء ، ومصيرها حتماً إلى الطلاق ، ومن أجل ذلك كثر انفصال الزوجين لإراحة لهما من وبيلات حياة مريرة لا هناء فيها ولا انسجام ، وتعرضت النسوة بعد الطلاق ، إلى المذلة والهوان والأطفال إلى التشرذم والضياع والمجتمع إلى الخلل والارتباك .

• ومن أكبر الدلائل على مضار الطلاق أن البحوث الاجتماعية والنفسية أثبتت أن الأحداث الذين يقدمون للمحاكمة : منهم ٣٠٪ من سكان الإصلاحيات وقد جاءوا من بيوت حدث فيها طلاق أو نشوز أو هجر ، وأن هذه البيوت نفسها تقدم للملاجئ ٢٥٪ من قطانها ، وبمجل القول إن البحوث النفسية والاجتماعية لمشكلة الطلاق لم تدع مجالاً للشك في أن الطلاق من أهم أسباب انحراف الأحداث وتشردهم الذي يؤدي في النهاية إلى السجون أو الإصلاحيات أو الملاجئ .

• وإذا أردنا أن نستقصي أسباب الحقيقة السكائمة وراء حالات كثيرة من الطلاق لوجدنا أغلبها نشأ عن عجز أحد الزوجين أو كليهما عن خلق علاقة قوية من المودة والتعاطف بين الزوجين يتساقيان فيها التفاهم والتعاون والنساح إلى أبعد حد ممكن ، لأن ذلك يبعث الثقة ويوحى بالانسجام العقلي والنفسى . وهذا ولا ريب أقوى أثراً وفاعلية من الرابطة الجنسية التي تتلاشى نشوتها في لحظات ولا تحدث إلا في فترات محدودة ووجيزة .

• وما يجب أن يعرفه المتزوج أن الزواج دور جديد من أدوار الحياة عماده الألفة والوثام ، والمودة بين الزوجين ، ويحتاج هذا الغالب إلى تطور في العادات والسلوك والعواطف ، فإذا استطاع كل من الزوجين أن يكيف سلوكه وعواطفه ويلبسمها الصورة التي تنفق وهذه الحياة الجديدة تقاربت القلوب واتملتفت الأرواح وكان في هذا ضمان كاف لبقاء الأسرة

واستقرارها ، أما إذا عجز عن عملية التكييف المطلوبة فإن الحياة الزوجية تصبح مهددة بالانهيار بسبب ما يتجدد فيها من شقاق وخصام .

• وتأكيذاً لما ذكرناه من قبل بشأن قيود الطلاق نزيد ذلك إيضاحاً بأن النبي صلوات الله وسلامه عليه وضع منهاج الطلاق وسمى طلاق السنة وسمى غيره طلاق البدعة ولنذكر خطوط هذا المنهاج خطأ خطأ :

الخط الأول : أن الله تبارك وتعالى أعطى الرجل حق التطليق ثلاث مرات فقال تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تبريح بإحسان^(١) » ثم بمس ذلك قال : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره^(٢) » ، وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الطلاق السنّي لا يطلق الرجل فيه إلا طليقة واحدة ، على أن تكون هذه الطليقة رجعية ، ويتركها حتى تنتهي عدتها أو يراجعها في أثناء العدة ، فإن تركها مع ذلك حتى انتهت عدتها فذلك دليل على استحكام النفرة وتعذر التوفيق بينهما .

الخط الثاني : أنه لا يطلقها في الحيض ، لأن زمن الحيض تكون المرأة في حال نفسية برمة غير مستقرة ، فمضى أن تكون النفرة في تلك الحال الوقتية التي عرضت وستذهب ، وقد أشار إلى هذا قوله تعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن^(٣) » ، أي مستقبلات عدتهن ، أي في حال طهر لا في حال حيض .

الخط الثالث : ألا يطلقها في طهر جامدها فيه ولا في حيض قبله ، حتى يكون الطلاق في حال من شأنها أن يكون مقبلاً عليها ، فبدل الإقبال يكون الإدبار ، ويكون الافتراق ، وهذا دليل على استحكام النفرة .

هذه قيود في الطلاق رسمها القرآن ، ورسمتها السنة ، وسماها الفقهاء طلاق السنة ، وسماها ما يخالفها طلاق البدعة .

• والخلاصة أن الطلاق فيه إيداء للمرأة ، وفيه إيداء للأولاد ، وفيه إيداء الرجل ، وفيه فوق ذلك إزالة لنعمة الزواج التي هي من أجل النعم التي أنعمها الله على عباده لكي يعيشوا في أمن ومودة ورحمة وسكينة .

• ولم يدخر الإسلام وسعاً لإزاء هذه الحالة في إحاطة المرأة المطلقة بالمعطف والرعاية وحفظ حقوقها بما سنه من نظم وأحكام في النفقة والحضانة والعدة وطرق إيقاع الطلاق وزمنه وما إلى ذلك .

• ومن غرائب الأمور في موضوع الطلاق أنك ترى الرجل يطلق زوجته لأوهى سبب لا يستوجب الطلاق ، وإنما يطلقها على أمل أن يتزوج امرأة أخرى يتصورها خيراً من سابقتها ، ويبنى على تصوراته هذه حياة أهناً وأسعد ، وكثيراً ما يخيّب أمه المتفامل ، ولا يجد إلا زوجة لا تختلف عن زوجته الأولى ، وقد تكون أسوأ منها حالا بعد أن يكون قد تكلف الكثير من النفقات في المهر وغيره ، والسبب في ذلك أن عقابته ومزاجه في الاختيار في المرة الأولى وفي المرة الثانية لم يتغيرا ، وربما جرب الثالثة فتكون النتيجة واحدة ، وأمثال هؤلاء الرجال القلب تتكرر معهم مأساة الطلاق بما تجر وراءها من مشاكل النفقة والأولاد والمحاكم . وذلك لأنهم جعلوا التفكير العميق في البحث عن الزوجة المثالية في خيالهم المريض هو شغلهم الشاغل ، وما ذلك إلا لأنهم يمدعون بالمظاهر الكاذبة التي تبدو بها نساء الغير لهم ، ويصورون لها في أنفسهم الأوهام والأحلام بأنهم خير مما عندهم ، ولذلك قيل في حق هؤلاء الأغرار من الرجال المفتونين بالنساء المتبرجات مثلاً عامياً يقول :

د يا خسارته اللي يعمل النساء تجارته ، .

• وقد ورد في إنجيل متى كلاماً عن الزوج المسيحي الذي يطلق امرأته ليتزوج غيرها ما يأتي : « من طلق امرأته ويتزوج بأخرى يزني عليها . وإذا طلقت المرأة زوجها وتزوجت بأخر ارتكبت بذلك جريمة الزنا » .

• ويعجبني مقاله ابن المقفع في معرض الافتتان بالنساء وذم الغرام
بين ، والتحذير من الوقوع في حباتهن ، لقد قال كلاماً رائعاً بلغ الغاية في
فهم دقائق النفس البشرية عندما تنساق وراء شهواتها البهيمية ، وتعيش
حائرة بين هواها وعقلها ، وبين دنائها ودوائها ، وهو في ذلك يؤكد مقاله
الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه :

« ما تركت بعدى فتنة أضرب بالرجال من النساء ، وقد ثبت من أبحاث
علم النفس أن غريزة الجنس لها سيطرة قوية تتحكم في سلوك الناس
فتستذلهم ، أو تفسد عليهم حياتهم ، أو توردهم موارد الخزي والعار
والدمار ، لذلك حض الإسلام الشباب على الزواج لإحصاناً لهم ، وحفظاً
لهم من شرور فتنة النساء .

وإليك مقاله ابن المقفع :

اعلم أن من أوقع الأمور في الدين وأنهمسها للجسد ، وأتلفها للمال ،
وأقتلها للعقل وأزراها للروية ، وأسرعها في ذهاب الجلالة والوقار ، الغرام
بالنساء ، ومن البلاء على المغموم من أنه لا ينفك يأجم (يكره) ما عنده ،
وتطمح عيناه إلى ما ليس عنده ممنه ، وإنما النساء أشباه ، وما يتزين في العيون
والقلوب من فضل مجهولاتهن على معروفاتهن باطل وخدعة ، بل كثير
ما يرغب عنه الراغب ما عنده أفضل مما تتوق إليه نفسه ممنه .

الباب الخامس

يشمل مبادئ صحية ووصايا دينية ، وقصة زواج .

١ - وصف عام للأجسام البشرية .

٢ - الإخصاب .

٣ - الحيض : أسبابه وآثاره .

٤ - الحمل والولادة .

٥ - وصايا في آداب المباشرة .

٦ - حياة زوجية ترونها أم لا بلتها .

وصف عام لتكوين الأجسام

● عرضنا في الأبواب السابقة ما تيسر من المعلومات والحقائق والترجيحات عن الزواج والطلاق وما يتعلق بقضاياهما من النواحي الدينية والتشريعية والاجتماعية ، ليستفيد منها القارىء ثقافة دينية عامة لها مساس بحياة كل رجل أو امرأة في حالة زواج أو عزوبية ، فإنه بما لاشك فيه أن نسبة كبيرة من المتعلمين وغير المتعلمين لا يأتون بمثل هذا النوع من الأبحاث على أنهم يحملون كثيراً من أحكام الزواج والطلاق ، ولا يفقهون إلا القليل بل القليل جداً مما جاء في الكتاب والسنة عن أمور الزواج والطلاق ، وما أمر الله به ورسواه وما نهى عنه في هذا المجال الحيوى الذى يجب أن يلم به المتزوجون والعزاب على السواء .

● وإذا كانت الحقائق الدينية والتشريعية والاجتماعية في مشاكل الزواج والطلاق جديرة حقاً بأن تدرس وتعرف حق المعرفة ؛ لما يترتب عليها من صحة عقود الزواج وشرعية المعاملات في الحقوق والواجبات الزوجية ومطابقتها للأحكام التى بينها لنا الشرع الشريف ، إذا كان ذلك واجباً وجديراً بالعلم والفهم والتطبيق ، فإن هناك مسائل أخرى لا تقل أهمية عنها في الحياة الزوجية ، ألا وهى الناحية الصحية من جميع جوانبها الوقائية والطبية ، سواء منها ما يتعلق بالأجسام وتكوينها وعللها وعلاجها ، أو بالنفس البشرية وأحوالها وتقلباتها خلال ممارستها للحياة الزوجية ، لما فى ذلك من صحة الأبدان ، وراحة البال ، وهدوء النفس .

● ويدعونا ذلك إلى وصف جسم الانسان وتكوينه الخاص ، فى كل من بنية الرجل والمرأة بصورة مبسطة تساعد على فهم بعض ما يجرى داخل هذه الأجسام ؛ من حركات ودورات وتفاعلات وتغيرات مستمرة مما لا تراه عيوننا ، بل نحس ببعضه عن طريق حواسنا ، وهى أعمال حيوية

رتيبة تقوم بها أجهزة الجسم المختلفة في دقة متناهية وإحكام متقن غاية الاتقان ، مما يدل على قدرة الخالق المبدع جل جلاله في حفظ الانسان وسلامته من حيث لا يدري .

• كل جسم بشري يتكون من هيكل عظمي يتركب من عدة أقسام هي : الرأس والرقبة والقفص الصدري والأطراف ، ويغطي الهيكل العظمي من الخارج غلاف من الجلد يحميه من المؤثرات الخارجية ، ويساعد على إفراز العرق ، ويحتوى الجسم على عدة أجهزة وعدة غدود ، يقوم كل منها بوظائف خاصة ذات أهمية كبرى في حيوية الإنسان وحركته ونشاطه .

• ومن أجهزة الجسم الرئيسية : الجهاز العصبي ، والجهاز الهضمي ، والجهاز التنفسي ، وجهاز الدورة الدموية ، والجهاز الإخراجي ، والجهاز التناسلي ، وجميع هذه الأجهزة مكونة من عدة أعضاء وأجزاء تؤدي عملها بصورة متشابهة في أجسام كل من الرجل والمرأة ، ما عدا الجهاز التناسلي فإنه يختلف كل الاختلاف في جسم كل من الذكر والأنثى ، من حيث التركيب والوظيفة التي يقوم بها جهاز كل منهما .

• والذي يهمنا معرفته من هذه الأجهزة في كل من الذكر والأنثى هو الجهاز التناسلي ، لأنه وسيلة التناسل والتكاثر في بنى الإنسان .

من المعلوم أن جسم الإنسان الحي يقوم بوظائف متعددة ؛ مثل التغذية والهضم والتمثيل والإخراج والتنفس والتكاثر ، وهذه الوظيفة الأخيرة تستقل بأدائها مجموعة من أعضاء التناسل تتعاون فيما بينها حتى يتم نأدية هذه الوظيفة في النطاق المحدد لها بقدرة الحكيم العليم ، وهذه الأعضاء التناسلية تتركب أساسا من مجموعة أنسجة ، والمسبج عادة يتكون من مجموعة من الخلايا المتساوية والمتشابهة شكلا وحجما وتركيبا ، وهي التي تبني الجسم كما تبني قوالب الطوب العمارات والمباني والبيوت وغيرها .

● والخلية هي الوحدة الحية التي يبنى منها جسم الكائن الحي ، وهي غاية في الصغر لا ترى إلا بالمجهر ، وتسمى في النباتات بالخلية النباتية ، وفي الحيوان بالخلية الحيوانية .

● وتم عملية التناسل في الإنسان بواسطة خلايا تخصصت لهذه الوظيفة ، وهي تتكون وتعمل بداخل أجهزة خاصة هي الأجهزة التناسلية ، ففي الذكور أجهزة تناسلية تنتج الحيوانات المنوية ، وفي الإناث أجهزة تناسلية تنتج البويضات . فللرجل خصيتان تنتجان الحيوانات المنوية ، وللرأة مبيضان ينتجان البويضات ، والبويضة أكبر حجماً من الحيوان المنوي .

● وقبل الكلام عن وصف كل من الجهاز التناسلي عند الرجل وعند المرأة وتكوينهما ، يحسن أن نعرف ما هو الإخصاب ، لأن معرفته ضرورية لفهم نشأة الجنين في رحم الأم ونموه .

الإخصاب

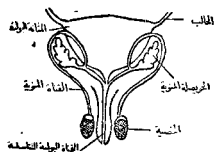
● قبل أن نبين معنى الإخصاب نذكر آية من آيات القرآن الكريم تدل على إعجازه وهي قوله تعالى في سورة النجم : « وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى ، من نطفة إذا تمنى ، وفيها الدلالة على قدرة الله بأنه خلق الذكور والإناث جميعاً من الناس والحيوانات من نطفة يشترك في إفرازها الذكر والأنثى ، وهي على دقة محتوياتها وصغر حجمها ينبوع الحياة ومصدر الأحياء ، وإن الإعجاز القرآني كما يتضح في الآية الكريمة إذ تذكر أن العالم لم يكن يعلم إلى عهد قريب أن في سائل الذكر حيوانات منوية ، وأن في سائل الأنثى بويضات . فإذا التقى حيوان منوي وبويضة واتحدا حدث (١٠م - الزواج)

الإخصاب والحمل . وهذه حقيقة سبق القرآن الكريم إلى ذكرها قبل أن يكشف عنها العلم (١) .

● والمقصود بكلمة الإخصاب عملية التلقيح التي تحدث في عالم الانسان والحيوان والنبات ، وذلك باتحاد بويضة الأنثى بالعنصر الذكري المعروف في الانسان بالحيوان المنوى بعد التقائهما ، وبويضة الأنثى لا تقدر على الحركة والنمو من تلقاء نفسها ، كما أنها لا تقدر أن تتحول إلى جنين إلا إذا أخصبت أى تلقحت بالحيوان المنوى .

● ولا يدعش الانسان إذا ما علم أنه كان ذات يوم بويضة من هذه البويضات التي تسكونت في أحد مبيضى أمه ، ثم حركتها بعض السوائل في قناة المبيض حتى وصلت إلى الرحم ، وهناك تلاقى بالحيوان المنوى فأخصبها ، واستقر بها المقام حيث تحولت في الرحم إلى جنين ، وأخذ هذا الجنين يتغذى من دم الأم مدة تسعة أشهر حتى تم النمو ، وجاء دور الولادة وخرج هذا الجنين طفلا ، يستقبله الوالدان بالفرح والسرور .

● والجهاز التناسلى فى الرجل يتسكون من خصيتين تتجمع فيهما الحيوانات المنوية ، وهما كتلتان متناظرتان فى هيئة المبيض شكلا وحجما تقريبا ، وتوجدان فى كيس جلدى يسمى بالصفن ، ويتبدل هذا الكيس أسفل البطن بين الفخذين وتحت القضيب .

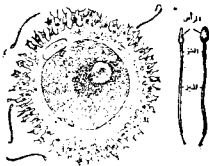


● والحيوان المنوى له رأس بيضى الشكل يحتوى على التوأة المخصصة ، وله ذيل طويل يساعد على الحركة ، وتتسكون هذه الحيوانات المنوية بأعداد

(١) هذا الإيضاح من كتاب « المنتخب فى تفسير القرآن الكريم » .

هائلة تصل إلى الملايين باستمرار ، ولا يوقف تكوينها إلا أمراض خاصة ، وهي تنكرون ابتداء من سن البلوغ ، ويستمر تجددتها حتى أواخر العمر .

• والحيوان المنوى الذى يفرزه الذكر هو فى حقيقته خلية صغيرة الحجم دقيقة الشكل لا ترى بالعين المجردة ، وجميع الحيوانات المنوية التى تتكفى لحلق سكان قارة منلا لا تزيد فى مجموعها عن حجم رأس دبوس صغير ، والخلية لها رأس مدبب وذنب لوابى يبلغ طوله عشرة أميال الخلية ، وتعيش



الخلية فى سائل خاص يحفظ عليها درجة حرارتها ويمنع عنها أى تأثير من الوسط الذى تنقل فيه ، ويحتوى السنتيمتر المكعب من هذا السائل على خمسمائة مليون خلية ، وهذه الخلية تنحرك بسرعة كبيرة بالنسبة

لحجمها ، وهذه الخلية بها أربعة وعشرون صبغية أو ما يسمى بالسكر وموسوم وهى العوامل الوراثية التى يكتسبها الطفل من والديه .

• والبويضة التى تفرزها الأنثى عبارة عن خلية صغيرة دقيقة ، ولو أنها أكبر من الحيوان المنوى ومستديرة تماما وليس لها ذنب ، وهى تفرز من المبيض حيث تلتقطها فتحة أنبوب هى قناة فالوب ، التى لها زوائد فنقوم بدفعها بها إلى مجرى الأنبوبة حيث تسير فى رحلة طويلة تستغرق حوالى أربعة أيام ، وهذه البويضة بها ثمان وأربعون صبغية أو كروموسوم ، وبعد النقاها بالحيوان المنوى تتكون خلية واحدة هى الخلية الحية القابلة للانقسام والتكاثر .

• وقصة اللقاء بين الحيوان المنوى والبويضة قد تابعها العلم عن طريق التسجيل والدراسة العملية متابعة مستمرة ، وهى قصة تفوق كل خيال

لفرط غرابتها، وإنما هي يد القدرة الإلهية التي تحرك الأشياء في حجبها
تسترها عن العيون، وأسرار لا يعلم دقائقها حق العلم سوى الله الخالق المبدع
المصور، الذي له في كل شيء آية تدل على أنه الله الواحد جل جلاله .

• وتمتد من كل خصية قناة منوية تحمل الحيوانات المنوية إلى الحويصلة
المنوية حيث يفرز سائل يساعد الحيوانات على الحركة كما تفرز مادة سكرية
تغذى هذه الحيوانات - ثم تخرج من الحويصلة المنوية قناة تمتد في عضو
عضلي يتدلى فوق الخصيتين ويسمى القضيب، وهو العضو الذي يدخل
الحيوانات المنوية في جسم الأنثى البالغة وقت الجماع، ويتم دخول هذه
الحيوانات المنوية عن طريق المهبل، وهي تتحرك إلى الأمام إلى عنق
الرحم، ثم تدخل في الرحم وتتقدم حتى تصل إلى المبيض حيث يحصل
التلقيح أى الإخصاب .

ويقوم حيوان واحد منوى من ملايين الحيوانات بالتلقيح إذ يغرس
رأسه داخل البويضة، بينما يبقى الذنب في الخارج يضمم ويتلاشى .

• ويتكبرن الجهاز التناسلى فى الأنثى من عضو صغير يقع فى تجويف
البطن، وينتج هذا العضو البيض ويسمى المبيض، ولشكل أنثى مبيضان
يقع أحدهما فى الجانب الأيمن من الجسم، والآخر فى الجانب الأيسر،
وينتج كل مبيض بيضة واحدة فى العادة كل ثمانية أسابيع، وتمر هذه البيضة
فى قناة تسمى قناة فالوب (١)، وهى تمتد إلى حجرة صغيرة تقع فى وسط
الجزء الأسفل من البطن خلف المثانة البولية، وتسمى هذه الحجرة بالرحم،
وعلى ذلك يتصل الرحم بقناتين تسمى إحداها من المبيض الأيمن والأخرى
من الأيسر، ويتبادل المبيضان إنتاج البيض، أى أن بيضة واحدة تتكون



كل أربعة أسابيع مرة من المبيض
الأيمن، والمرة التالية من المبيض
الأيسر وهكذا .

(١) اسم مكتشف هذه القناة .

وتتحول البيضة إلى جنين يستقر في الرحم ، وينمو هذا الجنين تدريجياً . ويكبر ويتشكل حتى يأتي وقت ولادته فيخرج من بطن الأم طالاً . يبدأ الحياة في هذه الدنيا ويميد سيرة أبويه .

• إن البيضة التي تترك المبيض وتصل إلى الرحم لا تتحول إلى جنين إلا إذا أخصبت بواسطة الحيوان المنوي وتحولت إلى جنين ، أما إذا لم تخصب البيضة فإنها تترك جسم الأنثى عن طريق عنق الرحم متجهة نحو المهبل ثم إلى الفرج ، ويصحها في خروجها من الجسم بعض الدم ، ولما كان البيض يتكون مرة كل أربعة أسابيع أى في كل مرة تصل فيها البيضة إلى الرحم ولا تخصب - إن نزول هذا الدم في الإناث يسمى « الحيض » أو العانة الشهرية ، وهذا الحيض له أحكامه في العبادات وفي مسائل الطلاق وغيره .

• ويحدث الحيض في الأنثى منذ الوقت الذي يبدأ فيه المبيضان لإنتاج البيض ، ويتكرر حدوثه مرة كل أربعة أسابيع طالما بقيت الأنثى بغير زواج ، أى طالما بقي البيض بغير إخصاب ، والسن التي يبدأ عندها إنتاج البيض يسمى سن البلوغ أو سن المراهقة ، وهي تختلف بين فتاة وفتاة ، كما تختلف من بلد إلى آخر ، ففي البلاد الحارة يبدأ البلوغ في سن مبكرة ، أما في البلاد الباردة فيحدث في سن العشرين أو نحوها .

• ويتغذى الجنين أثناء تطوره في رحم الأم بواسطة نسيج خاص يتكون يبطن جدار الرحم يسمى « المشيمة » ، وهي تغذى الجنين وكأنه جزء من أجزاء جسم الأم ، ويتكون الحبل السرى الذي يتألف من أوعية دوية تربط ما بين الدورتين الدمويتين في الأم والجنين ، ويبقى الجنين تسعة أشهر يتغذى من الأم عن طريق الحبل السرى الذي يقطع بعد الولادة ويبقى مكان القطع ممثلاً في السرة في وسط البطن ، وفي خلال فترة الحمل ينقطع الحيض ، وبعد الولادة يبدأ المبيضان في إنتاج البيض .

الحيض أسبابه وآثاره

• عندما تبلغ الفتاة سن التاسعة أو العاشرة وربما بعد ذلك بقليل يطرد نموها بصورة ملحوظة ، فتصبح طويلة القامة ، ويتبدل شكلها النحيل فيمتلئ ردفها ويبرز ثدياها ، ويظهر الشعر تحت إبطها وفوق العانة ، ويأتي هذا التغير فجائيا في أغلب الأحيان ، هذا من حيث مظهرها الخارجي ، أما من الناحية الداخلية فإن الهرمونات^(١) تباشر عملها ، فينضج المهبِل والرحم والمبايض والأجزاء الأخرى في أعضاء تناسل الأنثى ، وعند مرحلة معينة من النمو يأتي دور الحيض ، ويكون ذلك غالبا في سن الثالثة عشرة أو نحوها ، وربما قبل ذلك أحيانا ، ويسيل من قَرَجها دم يكون أسود اللون أو أحمر أو أكدر بين البياض والسواد .

• والحيض دليل على أن الفتاة انتقلت من الطفولة إلى الأنوثة ، وربما استغرق انتظام الحيض فترة من الزمن ، فقد يحدث لبعض الفتيات الأيعاردهن الحيض بعد أول مرة إلا بعد مرور بضعة شهور ، ولكن في النهاية سينتظم الحيض في دورات طبيعية في حدود الثمانية والعشرين يوما . ثم يحدث إفراز البويضات في المبايض ثم خروجها منها وانحدارها في قناة خاصة حتى تصل إلى جوف الرحم للتلقيح ، يحدث ذلك بعد مرور بعض الوقت على أول حيض ، وربما استغرق في هذا سنة أو أكثر .

• ويأتي الحيض في منتصف الدورة الشهرية للمرأة حيث تكون على أهبة الاستعداد للحمل ثم الولادة ، فإذا لم يحدث الحمل أوقف الجسد هذه الاستعدادات وألقى بالعناصر التي أعدها للحمل والتي أصبحت غير لازمة إلى خارج الجسد ، وهذه العناصر التي يطرد بها الجسد هي دم الحيض ، وحين

(١) الهرمونات هي إفرازات بعض الغدد الصماء ، وهي تزيد من نشاط وحيوية الجسم

يلمى لإفراز هذا الدم - وتراوح مدة إفرازه بين خمسة أيام وسبعة (١) -
تبدأ الدورة الشهرية عند المرأة من جديد .

• والسكى نوضح هذه العملية نعيد الكلام عن المبيض ووظيفتها -
فالمبيضان اللذان سبق ذكرهما هما الغدتان الجنسيةتان اللتان توجدان في أسفل
البطن وتبعد إحداهما عن الأخرى عدة بوصات ، والمبيض بيضى الشكل
ويبلغ طوله حوالى بوصة ونصف البوصة ، ويحتوى على آلاف من
البويضات الصغيرة غير المكتملة النضج ، ويخضع المبيضان لأوامر الغدة
النخامية ، فيفرزان السائل الهرمونى الذى ينظم الوظائف الخاصة بالأنوثة .

• وتنضج البويضة الواحدة بعد حوالى ثمانية وعشرين يوماً ، وتمر
بعدة مراحل حتى تصل إلى الرحم ، ويشبه الرحم في شكله الكمثرى وأعلاه
متسع ، وفي أسفله يوجد العنق ، وأسفل العنق يوجد المهبل ، وهو المر
الذى يخرج منه الطفل في النهاية إلى عالم الوجود .

• ومتوسط طول الرحم نحو بوصتين ونصف البوصة وكذلك
عرضه ، وقد يزيد عن ذلك بنحو بوصة عند النساء اللاتى سبق لهن الولادة ،
وجدار الرحم سميك ذو عضلات قوية . . . والجدران التى تحيط بفجوة
الرحم قصيرة ، إلا أنها تتمدد بنمو الطفل وهى تغذى بطانة الرحم بدم
غزير ، وينتج ذى الجنين عن طريق هذه البطانة ، وأثناء مدة الحمل يمتنع
الحيض ، وإذا لم يتم تلقيح البويضة تصبح البطانة غير ذات فائدة ، وحينئذ
تهبط البطانة وتتفتت البويضة ، وتخرج هى والبطانة المسكونة من الدم إلى
خارج الجسد ، ومعها مقدار يتراوح ما بين أوقيتين من الدم أثناء الحيض .

• وليس فى الحيض ما يخيف الأثنى أو يخجلها ، لأن هذه وظيفة
جوهرية للجسم يقوم بها بنظام متكرر فى جميع بنات حواء من غابر الزمان
إلى وقتنا الحاضر وما يلبه من دهور وأزمان مستقبلية ، وقد ولد الجهل أوهاماً

(١) وأقل الحيض ثلاثة أيام لمباها وأكثره عشرة أيام والزائد على ذلك يكون استنحاضة .

وأفكاراً خاطئة حول هذه الظاهرة الطبيعية ، فظنوا أنها نوع من المرض .
وقالوا إن دم الحيض غير قذر ، واعتقد بعض الناس أن وجود امرأة حائض
يغير طعم اللبن ويجعله مرّاً ، إلى غير ذلك من المزاعم الفاسدة .

• ويوافق الأطباء على استعمال وسائد من القطن المضغوط توضع
داخل المهبل لامتصاص الدم بشرط أن يكون القطن المستعمل من نوع طبي
معقم ، وأنه لاضير على المرأة الحائض أن تستحم خلال فترة الحيض على
أن يكون الماء فاتراً ، ويحدث الحيض عادة بدون ألم ، أما إذا صاحبه شيء
من الألم فقد يكون ذلك نتيجة للتوتر الذي قد يساور المرأة ، وبالإمكان
التغلب على هذه الحالة بملازمة الفراش والامتناع عن بذل أى مجهود ، وإذا
ما اشتد الألم فالواجب استشارة الطبيب .

• وواجب الفتاة في فترة المراهقة أن تحافظ على صحتها وتصارع أمها
بمتاعها ومخاوفها ، لأن الملاحظ أن كثيراً من الفتيات ينصرفن عن التغذية
وتناول طعامهن مما يؤدي إلى إصابتهن بفقر الدم والضعف العام ، لذلك
تلزم العناية بالطعام والنوم والراحة البدنية والنفسية حتى لا تسوء العواقب،
وتأتى في النهاية متاعب وعراقيل في الحمل والولادة .

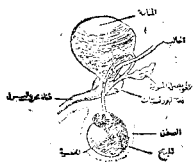
• ويقول الله تعالى في كتابه العزيز : " ويسألونك عن المحيض قل
هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن
فأنوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ، " (١) .

ومعنى هذه الآية الكريمة أن الناس يسألونك أيها النبي عن إتيان
الزوجات زمن المحيض فأجبههم أن المحيض أذى فامتنعوا عن إتيانهم مدته ،
ولأنأتوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأنوهن في المسكان الطبيعي ، ومن
كان منه شيء من ذلك فليتب إلى الله فإن الله يحب من عباده كثرة التوبة
والطهارة من الأفعال والفحش .

• ونأتى هنا على رأى العلم الحديث فى الحيض (١) ، فنجد أنه قد أثبت أن الحيض فيه أذى ، ذلك أن المهبل فى أوقات الحيض يكون ميداناً مفتوحاً لغزو أسراب من مختلف الجراثيم ، وقد ثبت أن الاتصال الجنسى فى زمن الحيض هو العامل الأكبر فى وصول هذه الجراثيم المرضية إلى المهبل ، حيث تجد الوسط المهبلى الدموى صالحاً لكل الصلاحية لئوها وتكاثرها ، فتصيب المهبل بمختلف الالتهابات وشتى الأمراض التى قد تمتد إلى جميع الجهاز التناسلى ، وتحمل المرأة مالا قبل لها به من الآلام والمضاعفات التى قد تؤدى إلى العقم .

• وتعود العدوى إلى الرجل عن طريق قناته البولية ، وقد تمتد العدوى كذلك إلى المثانة والحالبين ، بل إلى قاعدة السكيتين حتى تصاب البروستاتا والحويصلتان المنويتان والخصيتان بما قد يصيبه بأشد الآلام ،

ويصاب بالضعف الجلىسى ، ويؤدى به إلى العقم ، وقد تكون العدوى التى تصاب بها الرجل ناشئة من المهبل ذاته ، فقد تكون فيه جراثيم كامنة فى حالة نخول فتثار فى الحيض وتصيب الرجل عند



أول اتصال جنسى ، هذا ما أشار إليه القرآن ، وما كان عند الناس علم به ، ولكن كان عليه عند الله خالق كل شىء . وقد أرشدنا إليه .

• ثم إن المرأة فى أثناء الحيض تكون فى أكثر الأحوال راغبة عن الرجل ، فالإتصال الجنسى بها فى ذلك الوقت قد يؤثر فى أعصابها من هذه الناحية ، وتكون فى حالة نفسية مضطربة وقلقة .

الحمل والولادة^(١)

• إن أول علامات الحمل هو انقطاع الحيض ، وبعد ذلك بقليل تبدأ علامات أخرى تظهر ، فيبدأ الثديان في التضخم ، ويتغير لون «الحلمة» ويزداد عدد مرات التبول ، وتشعر المرأة برغبة في النوم ، ثم تبدأ في الشعور بالغثيان والتقيؤ ، ثم يكبر البطن بحيث لا يستطيع إخفاؤه بعد الشهر الرابع .

• ويقرر الطب أن أنسب الوقت من العمر لإنجاب الطفل الأول هو سن العشرين للزوجة ، ويحسن ألا يتأخر ذلك عن سن الثلاثين ، لأن الحصول على الطفل بعد الثلاثين تصاحبه متاعب المرأة أثناء الحمل في الوضع ، ومن الطبيعى أن كل امرأة تستطيع أن تلد قبل سن العشرين ، ولكن الضرر الجسماني مهما يكن سريعاً لا يستلزم أن تكون المرأة في حالة نفسية تؤهلها للحصول على الأطفال في هذه السن المبكرة .

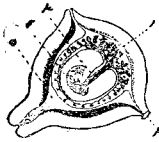
• وأم نصيحة توجه إلى السيدات الحوامل أن يقصدن الأطباء أو الطبيبات للاستشارة في كل ما يتعلق بوسائل الوقاية والعلاج أثناء حملهن ، ولا يعتمدن على أقوال الجهال وما يصفونه من الأدوية والعقاقير بغير علم بأصول الطب ، فإن أكثر الأخطار تأتي من سماع هذه الوصفات البلدية والعمل بها .

• وإنه من فضل الله علينا أن الحكومة أعدت مستشفيات ومستوصفات للولادة في جميع أنحاء البلاد ، وجعلتها مزودة بكل الوسائل التي تسكف للحوامل الاستشارة والعلاج والدواء مجاناً للفقراء وغيرهم وذلك على يد أطباء وطبيبات متخصصات ، فلا عذر لمن تهمل العناية بصحتها وصحة مولودها ، ولا تلومن لأنفسها إذا ما أصابها تدب أو ألم أو مرض .

(١) من كتاب « السعادة . امرأة » تأليف لورانس فرانك وترب عبد المنعم الزياى .

• وأولى مراحل الحمل كما وضحنا ذلك من قبل هو تلقيح الحيوان المنوي لبويضة المرأة ، ثم يتبع ذلك انقسام سريع في الخلية الملقحة إلى اثنتين ، ثم أربع ثم ثمانى خلايا وهكذا ، وحينئذ يكون طفلك مستعداً للخروج إلى الحياة يحتوي جسمه على ما لا يقل عن مائتى مليون خلية .

• أما الخلية الملقحة التي تنفرس في جدار الرحم ، فهي في حجم رأس الدبوس ، وعقد نهاية الشهر الأول يصبح قطرها ربع بوصة ، وبعد ذلك بأربعة أسابيع تصبح طواها ثلاثة أرباع البوصة ، وتبدأ بالتشكل بصورة خاصة ، وفي نهاية الشهر الرابع يصبح طول الجنين نحو اثنى عشر سنتيمتراً وتكون جميع أجزائه قد تكونت ، بما في ذلك تقاطيع الوجه والأصابع والأظافر والأعضاء التناسلية .



• ويستمر هذا النمو مدة أربعين أسبوعاً أو تسعة أشهر قمرية ، يصل الطفل خلالها إلى خمسين سنتيمتراً طولاً ، ويزن سبعة أرطال ، وفي الشهر الخامس تشعر الحامل بأن الجنين يتحرك داخل الرحم ،

وتزداد حركاته شدة كلما اقترب موعد الوضع ، وهى حركات من بدايتها إلى نهايتها لا تسبب ألماً ، والطفل يحاط داخل الرحم بعدة أغشية تحتوي على كمية كبيرة من السوائل التى تقيه شر أى صدمة تحدث لأمه .

• وابتس الجنين فى الحقيقة جزءاً من الأم ، ولكنه كائن ينمو بها ويعتمد عليها ، ويتصل بها بواسطة المشيمة التى تتكون على جزء من جدار الرحم ، والتي تسمح بمرور دم الأم من أوعية جدار الرحم إلى الجنين عن طريق الأوعية الدموية الموجودة فى الحبل السرى ، وعن طريق دم الأم يحصل الطفل على حاجته من الغذاء والأكسجين ويتخلص من الفضلات ، أما الحبل السرى الذى يصل بين المشيمة والجنين فيبلغ طوله نحو ستين

ضئيمترا، ويحتوى على ثلاثة أوعية دموية فى المتوسط ، وعند الولادة يقطع الحبل السرى ويربط ، ويظل مكانه ظاهراً ويسمى السرة .

• وعملية الوضع تمر بثلاث مراحل هى :

أولاً : انقباضات فى الرحم تبدأ بطيئة ثم تزداد شدة ، ويكبر عنق الرحم آخذاً فى الاتساع بمرور جسم الطفل فيه ، وتستغرق هذه المرحلة من عشر إلى أربع عشرة ساعة .

ثانياً : وهى المرحلة التى يخرج فيها الطفل إلى الحياة ، ماراً خلال قناة تنسكون من عنق الرحم وقناة المهبل ، ويخرج الطفل برأسه غالباً ، وهذا هو الأسهل وبعضهم يخرج بقدميه أو بعجزه .

ثالثاً : وهى المرحلة الأخيرة وهى فيها تخرج المشيمة والأغشية التى كانت تحيط بالطفل وذلك بعد نحو نصف ساعة من الولادة ، وبعد خروج الطفل مباشرة يصرخ أول صرخاته التى تؤدى إلى أن تبدأ الرئتان عملهما ، وتنفخان بالهواء ، ثم يرتبط الحبل السرى ويقطع ، وتقطر فى عيني الطفل بضع نقط من محلول مطهر لقتل أى ميكروبات تكون قد دخلت عينيه أثناء الوضع .

• وتكون المرأة فى حالة نفاس عندما يخرج الدم من فرجها بسبب الولادة ، وإن كان المولود سقطاً ، ولا حد لمدة النفاس وإنما يتحقق انتهاءه بانقطاع خروج الدم ، وإذا ولدت المرأة وانقطع دمه عقب الولادة أو ولدت بدون دم فقد انقضى نفاسها ، ولزها ما يلزم الطاهرات ، وأطول مدة للنفاس أربعون يوماً لحديث أم سلمة رضى الله عنها قالت : كانت النفاس تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً تدع الصلاة فيها ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، فإنها تغتسل وتصلى .

• والنفاس كما ذكرنا هو الدم الذى يخرج من فرج الأنثى مع الولادة

أو قبلها بيومين أو ثلاثة وأكثره أربعون يوماً ، من ابتداء خروج الولد ،
ولاحد لأقله .

ويحرم على النفساء كما يحرم على المحيضة ما يأتي :

١ - وطء الرجل امرأته لقوله تعالى : « فاعتزلوا النساء في الحيض »
وحكم النفاس في ذلك حكم الحيض .

٢ - الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبلت الحيضة فدعى
الصلاة ، وايس عليها قضاؤها لتكرارها ولما فيه من الحرج ، لكنهما تقضى
ما فاتها من الصوم .

٣ - الصوم لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس إحداكن إذا حاضت
لم تصم ولم تصل ؟ قلن بلى . »

٤ - الطواف بالكعبة لقوله ﷺ لعائشة لما حاضت : « افعل ما يفعل
الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى . »

٥ - مس المصحف لقوله تعالى : « لا يمسه إلا المطهرون . »

٦ - اللبث في المسجد إن خافت تلويثه ، فإن أمنت لم يحرم .

من وصايا الدين في آداب المباشرة

• معلوم أنه لا حياء في الدين ، وأن واجب المسلم والمسلمة أن يتعلم
كل منهما كيف يكون اللقواء بينهما ليلة دخول الزوج بزوجه وكيف
يباشرها ، والإسلام لم يترك صغيرة ولا كبيرة في الحياة الزوجية إلا ووضع
ما يتعلق بها من فروض وسنن وآداب حتى في أدق المسائل التي يتعجل الإنسان
من التحدث فيها ، لأن الإسلام يرى أنه لا حياء في الدين ، ولقد كان النبي
صلوات الله وسلامه عليه يكلف زوجته أن يعلن النساء الأحكام الخاصة
بالأمور المتعلقة بالمرأة في دقائق حياتها الزوجية وغير الزوجية ، لكي تقوم
الحياة على أسس من الصحة والطهر والعفاف ظاهراً وباطناً .

• وقبل الكلام والاسترسال في ذكر آداب المباشرة بين الزوجين إليك ما رواه أحد الصحابة عن رجل تزوج على عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه يقال له أبو حريز ، جاء هذا الرجل وقال إني تزوجت جارية شابة أي بكراً ، وإني أخاف أن تفركني (أي تبغضني) فقال له عبد الله ابن مسعود : إن الألفة من الله وإن الفرقة من الشيطان ، يريد أن يكره لكم ما أحل الله لكم .. فإذا أتتكم فأمرها أن تصلي وراءك ركعتين وقل : اللهم بارك لي في أهلي ، وبارك لهم في ، اللهم اجمع بيننا ما جمعت بخير ، وفرق بيننا إذا فرقت بخير .

• لذلك يجب على الزوجين المسلمين ليلة الدخول أن يظهر باطنهما بالتوبة من جميع الذنوب والآثام ، ويكثر من الاستغفار ويدخلا إلى مخدع الزوجية طاهرين نظيفين حساً ومعنى ، لعل الله يكمل لهما أمر دينهما بالزواج ، حسباً ورد في الحديث الشريف : « من تزوج فقد استكمل نصف دينه ، فليتق الله في النصف الثاني » .

• ويستحب والزوج قادم على حياة جديدة أن يفتتحها بقراءة سورة « قل هو الله أحد » ثلاثاً ، ثم يقرأ الفاتحة وبعدها يصلي على النبي صلوات الله وسلامه عليه ويدعو الله مخلصاً أن يرغب فيه زوجته بحسن العشرة والألفة بالموددة والمعروف ، ثم يقول : اللهم ارزقهم مني وارزقني منهم ، وارزقني ألفتهم ومودتهم ، وارزقهم ألفتي ومودتي ، وحبب بعضهم إلى بعض .

• وما أوصت به السنة النبوية المطهرة أن يضع الزوج يده على رأس زوجته ويدعو بالبركة والخير ، فقد ورد في الحديث قوله ﷺ : « إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً ، فليأخذ بناصيته » (١) ، وليسم الله عز وجل وليدع بالبركة وايقل : اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها

عليه .. وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه — أى ما خلقتها وطبعتها عليه وأخيراً إذا فرغ الزوج من الصلاة والدعاء فإنه يقبل بوجهه على زوجته ويجلس بجوارها ويسلم عليها ويواسطها بالسكلام الحسن الذى يدخل القرح ويزيل الوحشة عنها ، فإن لسكل داخل دهشة — ويلطفها ويقدم إليها شيئاً من المرطبات أو الحلوى ونحوه .

• وعلى الزوج قبل أن يجامع زوجته أن يمازحها ويلاعبها ويلامسها ويمانقها ويقبلها ، ولا يأتيها على غفلة لقوله ﷺ : « لا يقعن أحدكم على امرأته كما تقع البهيمة ، ليسكن بينهما رسول ، قيل وما الرسول ؟ قال : القبلة والسكلام . »

• وحكمة ذلك أن المرأة تحب من الرجل ما يحب هو منها ، فإذا أتاها على غفلة فقد يقضى منها حاجته قبل أن تقضى هي .. فيؤدى ذلك إلى تشويشها واضطرابها .. والخير كل الخير فى اتباع السنة وهى أن لا يأتيها حتى يجادتها ويؤانسها ويضاجعها ثم يقبل على حاجته ، وفى الحديث : « ثلاثة من العجز : أن يلقى الرجل من يحب معرفته فيفارقه قبل أن يعرف اسمه ونسبه ، وأن يكرمه أخوه فيرد كرامته ، وأن يقارن الرجل زوجته قبل أن يحدتها ويؤانسها ويضاجعها ويقضى حاجته منها قبل أن تقضى حاجتها . »

• ويحرم على الرجل أن يأتي زوجته فى دبرها ، لمفهوم الآية وهى : « نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ، قال الإمام مالك رضى الله عنه : وهل يكون الحرث إلا فى موضع الزرع ، وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته فى دبرها ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أتى حائضاً : أو امرأة فى دبرها ، أو كاهنأ فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ، وقال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ، ويقول لهم ادخلوا النار مع الداخلين : الفاعل والمفعول به

(يعنى اللواطه) ، والننا كح يده ونا كح البهيمه ، ونا كح المرأة فى دبرها ،
وجامع المرأة وابنتها ، والزانى بجليلة ، والمؤذى جاره .

• ويحرم على الزوج أن يأتى زوجته ويجعل بين عيديه غيرها ، لأن
ذلك نوع من الزنا ، وكذلك يحرم عليها هى أن تضع فى مخيلتها وبين عيديها
غيره ، وقد قال العلماء من أخذ كوب ماء ليشربه وتصور أنه خمر صار ذلك
الماء عليه حراما ، وكذلك الرجل والمرأة فى تصور أحدهما أنه مع غير
زوجه وقت المباشرة فقد زنا .

• ومن أشنع البدع وأقبح العادات فض البكارة بالإصبع فإنه مع مخالفته
للسنة المحمدية كثيراً ما يضر بالعروس ويسبب لها العقم ويورثها غالباً
داء الرهقان .

صورة حياة زوجية ترويهها أم لابنتها (١)

• تقول الأم : بالأمس كنت أقرأ كتاباً يحمل رسالة من أم إلى ابنتها
بعد زواجها ، وقرأت الرسالة الطويلة فإذا بها تحكى فيها حياتها وتجربتها فى
زواجها ، ورأيت أن أكتب بدرى إليك يا ابنتى :
إلى ابنتى وصديقتى الصغيرة .

أحكى لك جانباً من حياتى الخاصة وتجربتى مع ذلك الرجل الكريم
الذى اختارنى زوجة له وشريكه لحياهه ، وأماً لأطفاله منذ أكثر من ربع
قرن من الزمان .

• لقد عشت يا ابنتى فى زمان غير زمانك ، ونشأت فى بيئة تختلف
عن البيئة التى نشأت فيها أنت بين والدك وإخوتك وزملائك وأساتذك
فى الجامعة ، فأنا لم أنل من الحرية التى نعمت بها أنت إلا بمقدار ما كانت
تسمح به تقاليد مجتمعنا فى ذلك الوقت فقد كان أبى رجلاً محافظاً ، وكذلك

كانت أمي ، شأنهما في ذلك شأن الآباء في ذلك الجيل الذي أتمى إليه ، ولعل هذا هو السبب في أنني لم أكل تعليمي الجامعي ، ولم يكن التحاق الفتاة بالجامعة شيئاً مستحباً ولا مألوفاً في ذلك الوقت .

• ولكنني كنت فناة زكية وجميلة مثلك الآن تماما ، ولو أنني لم أكن أعرف عن حقائق الأشياء شيئا إلا بقدر ما كانت تحكيه لي أمي ، تلك السيدة الطيبة القلب التي لم تسكن تعرف القراءة ولا الكتابة ، ولكنهما مع ذلك أحسنت تربيتنا ، ومهرت على راحتنا ، فنشأنا نشأة ديدية محافظة ، وتعلمنا منها كيف نفرق بين الخير والشر والخطأ والصواب .

• شيء واحد كان يثيرني ويبعث الضيق إلى نفسي ، هربقائي في البيت بلا عمل في انتظار ذلك القادم الغريب الذي سيطرق الباب طالبا يدي ، وكانت أمي تقول لي دائما : « لقد أصبحت فناة جميلة يا ابنتي وبلغت مبلغ النساء ، ولن ينقضى وقت طويل حتى أراك تزفين إلى رجلك » .

• وكان مجرى تفكيري في الزواج بهذه الطريقة ، ومن رجل لا أعرفه ينفرني من الحياة الجديدة التي تعدني أمي لها ، ولعل هذا هو السبب في أنني لم أستجب إطلاقا للدروس اليومية التي كانت أمي تلقيني إياها في الطمو والحياكة والعناية بشئون البيت .

• وكانت أمي تغضب وتثور على في كثير من الأحيان وتقول لي : « لاني أشفق عليك من التجربة ، إن أخشى ما أخشاه أن يكتشف رجلك بعد الزواج أنك لا تصلحين لأن تكوني زوجة وربة بيت ، وقد حاولت يا ابنتي .. حاولت أن أتعلم من أجلك من .. من أجل أمي التي كان تفكيريها في حياتي وفي مستقبلي مع زوجي هو كل شغلها الشاغل .. فسكنت أرقبها وهي تظهر الطعام لو الذي ، وأعاونها في أعمال البيت ، وأجاس لا تعلم كيف يحيك الملابس وترفو الجوارب وتصنع أطباق الحلوى اللذيذة التي يحبها أبي .

• ولكنني كنت أشعر وأنا بجوار أمي في البيت بما يشعر به الطفل الصغير الذي يقف أمام ساحر ماهر بيده عصا سحرية ، لا يكاد يلبس بها شيئاً حتى يحيله إلى صورة جميلة براءة تحفظ البصر وتثير الإعجاب ، كانت أمي بالنسبة لي أستاذة لتلميذة خائبة تلبد ذهنها وتوقف تفكيرها واحتوتها الحيرة ، إلى أن جاء اليوم الذي ظلت أمي تنتظره طويلاً ، وتقدم والدك لخطبتي ، وانقضت فترة الخطبة ، وأنا ما زلت في محاولاتي اليائسة ، كان هدفي أن أتمم كيف أسعد هذا الرجل لسكي أرضي أمي على الأقل .

• وتزوجنا وانتقلت للحياة مع هذا الرجل الغريب الذي لم أراه إلا يوم خطبتي ، وبدأنا حياتنا الجديدة في بيت الزوجية ، ومرت الأيام الأولى على زواجنا ، كما تمر بكل عروسين ، وانتهى شهر العسل ، وبدأ زوجي يستعد للعودة إلى عمله وتلفت حولي فإذا بي أجد نفسي أعيش في دوامة ، وأنا أقف وحيدة وسط هذه المملكة الجديدة ، ماذا أفعل ؟

• لقد كان لا بد لي أن أبدأ ، فهناك عمل كبير ينتظرني ، ولسكن من أين أبدأ وكيف .. ولم تطل وقمتي ولم تستمر حيرتي كثيراً ، فقد طالعتني فجأة صورة أمي ، وتذكرت صولاتها وجولاتها في البيت وفي المطبخ حيث كانت تقضي الساعات الطويلة في تنظيف بيتها وترتيبها ، وفي صنع أطباق الطعام الشهية التي يحبها أبي .

• وشمرت عن ساعدي وأسرعت إلى المطبخ ، كان لا بد لي أن أبدأ من المطبخ ، فقد علمتني أمي أن أفصر طريق إلى قلب الرجل هو معدته ، واستوعبني عملي بين أواني الطعام وحرارة المواقد ، ولا أدري بالضبط ماذا فعلت في هذا اليوم ، ولا كيف بدأت ، بل كل ما أذكره أنني أحسست فجأة بأنني قد تحورات إلى عملاق ، وأن العصا السحرية قد انتقلت من يد أمي إلى يدي أنا ، وتحققت المعجزة ، وتمنيت لو أن أمي كانت تقف بجوارى في تلك اللحظة لترى ماذا صنع الزواج بابنتها .

• وحن موعده عودة والدك من عمله ، فأمرعت أعد مائدة الطعام التي ملأتها بالأطباق الشهية ، ودعوته إليها ، جلست وجلست ، ولسكني لم أذق من الطعام شيئاً ، لقد كان همى موجهاً إلى معرفة الأثر الذي سيتركه مذاق الطعام على وجهه ، كان يأكل بشهية ، حتى إذا فرغ من تناول غذائه ، قال لي والسعادة تملأ وجهه العريض : لم أكن أعرف أنك طاهية ماهرة أيضاً .

• وكانت هذه العبارة الصغيرة أول وسام أفوز به في تجربتي الجديدة مع الزواج ، ومرت الأيام وجاءت أمي تزورني يوماً ، وما كادت تدخل بيتنا حتى وقفت مشدوهة فاغرة فاها في ذهول ، لم تصدق أن هذا البيت البجيل المرتب هو بيت ابنتها التي كانت تخشى عليها من الفشل .

• قلت أحدث أمي وهي تضمني إلى صدرها وتمطرني بقبلاتها الحنونة : لقد تعلمت أشياء كثيرة ، كنت تمنين أن أعرفها قبل الزواج ، تعلمت كيف أعد له إفطاره قبل ذهابه إلى مكتبه في الصباح ، عرفت كيف أتفنن في صنع الأطباق التي يحبها وأقدمها له ساخنة عند عودته إلى البيت ، لأنني أحب زوجي يا أمي وهو يحبني ، وأنا أفعل ما في وسعي لتوفير أسباب الراحة له ، لأنني أحرص على ماله فلا أبده ولا أنفقه إلا فيما كان لازماً وضرورياً . هل خطر لك مثلاً أن تمشي ابنتك مسافة كيلو مترين إلى السوق المركزي لتشتري حاجياتها من هناك بعد أن اكتشفت أن الأسعار في هذا السوق أقل منها في السوق القريب من البيت ؟

• لقد اقتصدت مبلغاً من مصروف البيت ولكن زوجي لا يعلم به الآن ، سوف أماجته به في نهاية العام عندما نذهب معاً لكي ندفع القسط الأول من ثمن السيارة الصغيرة الجديدة التي يريد أن يشتريها .

• هكذا بدأت حياتي مع والدك يا ابنتي ، وكانت حياة طويلة مليئة بالعمل والكمناح شأننا في ذلك شأن كل زوجين شابين ، لقد وقفت بجانبه

أساعده وأشججه ، وهو يرتقى السلم الطويل إلى القمصة ، كنت له زوجة
وصديقة وأم صالحة لأطفاله ، كان الإخلاص طابع حياتنا ، ولكن ليس
معنى هذا أننا لم نختلف ، لقد اختلفنا كثيراً وتشاجرنا كثيراً ، ولكن
لم نترك لهذا الخلاف فرصة تعكبر صفو حياتنا وعلاقتنا ببعضنا البعض ،
كنا نحرم دائماً على الأبنيت ليلتنا قبل أن نصلح بما كان بيننا ، لم نكن
نسمح لأحد بأن يتدخل في حياتنا الخاصة .

● كنت أفهم زوجي وأعرف مزاجه ، وأقدر أحاسيسه ومشاعره ،
كنت أحترم صمته وأضحك لضحكاته ، وأبكي لألامه ومتاعبه ، ثم أحاول
بعد هذا أن أخفف عنه ، لم أحاول مرة أن أفرض نفسي عليه ، فإذا شاء أن
يخلو بنفسه ، أو أن يقضى وقته مع كتاب جديد يريد أن يفرغ لقراءته
وفرت له الهدوء الذى ينشده ، وإذا شاء أن يشركنى فى علاج مشكلة
صادفته فى عمله وضعت نفسي تحت تصرفه ، وجلست أصغى إليه ، وأحاول
معه أن نبحث لها عن حل .

● لم أشعر يوماً بأننى رقيقة عليه وعلى تصرفاته ، بل كنت أجعله فقط
يخس بوجودى بجانبه ، وكان ينجل من نفسه أحياناً عندما كان يفترض
موافقتى على كل عمل يقدم عليه ، ولكننى لم أعارضه أبداً ، لم يحدث مرة أن
قلت له : أنت مخطئ . فيما فعلت أو تصورت ، كنت أترك حتى ينتهى من شرح
وجهة نظره ، ثم أبدأ حديثى معه بأن أؤيده فيما ذهب إليه ، حتى لو كنت
أعرف أن رأيه خطأ ، ثم أسأله بعد ذلك رأيه فى وجهة نظر أخرى تختلف
عما رآه هو وآمن به ، وكثيراً ما كان يأخذ بهذا الرأى .

● هكذا عشت حياتى مع والدك يا ابنتى ، وإذا كان هذا هو مسلك
زوجة لم تنل من التعليم إلا نصيباً متواضعاً فكيف يكون مسلك زوجة
أتمت تعليمها العالى الجامعى ، تذكرى دائماً أن الصعوبة ليست فى الفوز
بِرَجُل ، وإنما الصعوبة كل الصعوبة فى الاحتفاظ بالرجل بعد الفوز به .

الباب السادس

في هذا الباب :

٢ - عطف من مؤلفات بعض العلماء والفقهاء والباحثين الاجتماعيين في كل ما يتصل بموضوعات هذا الكتاب عن الزواج والأزواج والحياة الزوجية . . الخ .

٣ - مجموعة مختارة من الفتاوى الشرعية التي صدرت عن دار الإفتاء في الجمهورية العربية المتحدة في أمور الزواج والطلاق والميراث والنفقة وغيرها ، نقلناها بنصوصها أسئلة وإجابة مما نشر في مجلة منبر الإسلام ، وهي في حقيقتها شرح وتطبيق لما أجمل في سياق هذا الكتاب .

قطوف متنوعة

• كان السلف الصالح من أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يحرصون على أن يقوموا بأنفسهم بالبحث عن الأزواج الصالحين لبناتهم أو أخواتهم بدون حرج وبكل صراحة .

• للمرأة في الإسلام — ثيباً كانت أو بكرأ — كمال الحرية في قبول أو رفض من يأتي لخطبتها، ولا حق لأبيها أو وليها أن يجبرها على ما لا تريد، لأن الحياة الزوجية لا يمكن أن تقوم على القسر والإرغام .

• يلبس بعض الرجال خاتماً من ذهب يسمونه خاتم الخطبة وهو تقليد للأجانب الكفار ، فمن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فنزعه وطوحه وقال : « يعمد أحدكم إلى جرة من نار فيجعلها في يده » .

• كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا تغلوا في صداق النساء فإن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ما تزوج ولا زوج بناته بأكثر من أربعمائة درم ، ولو كانت المغالاة بهور النساء مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لسكان أولاً كم بها النبي ﷺ .

• مما ثبت في صحاح السنة قوله ﷺ في الحث على الزواج : « من أراد أن ياتي الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » ، وأن النبي ﷺ قرآن الشكاح من سنته ، وقد فضله على النوافل عندما بلغه أن بعض الصحابة لا يتزوج وتعصم النهار وتقوم الليل ، ولقد داوم النبي ﷺ على الزواج حتى قبضه الله سبحانه وتعالى إليه ، ولو كان الزواج غير مطلوب ، أو كان التخلي عنه إلى النوافل أفضل ما تحرى النبي هذه المداومة ، وكذلك داوم عليه أكثر أصحابه رضى الله عنهم أجمعين .

• جاء في تقارير الباحثين عن أسباب أزمة أزواج أن بعض من شملهم الاستفتاء قال : إن أزمة المساكن هي السبب في استبعاد فكرة الزواج من أذهاننا ، لأننا لا نستطيع أن نبدأ حياتنا الزوجية في منزل أسرنا أو أسر زوجاتنا ، فازواج استقلال عن الأسرة ، ثم إن أجور المساكن والحلوى وغيرها أصبحت فوق طاقتنا المالية ، ولا توجد مساكن في مستوى دخولنا . وقال آخرون من الشباب الجامعي الذين التحقوا بوظائف الحكومة نحن لم نبدأ حياتنا العملية إلا من فترة وجيزة ، ولم تنح لنا الفرصة للادخار بسبب نفقات الحياة الباهظة ، فالأسعار في ارتفاع مستمر بينما المرتبات هائبة على مستواها لم تزد حتى نستطيع مراجعة مطالب الحياة الزوجية . فكيف تقدم على الزواج في مثل ظروفنا هذه .

• يتحقق وئام الأسرة وامتدادها بما فرضه الإسلام من حقوق لكل عضو من أعضائها ، فلا حق لإنسان على إنسان أعظم من حق الآباء والأمهات في الإسلام على الأبناء والذرية ، وبحسبك أنه كاد أن يكون البر بهم مقروناً بالإيمان بوحداية الله تعالى ، ويدل على ذلك قوله سبحانه : **وقل تعالوا أتبع ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً** .

• لم بات الإسلام ببدعة فيما أباح من تعدد الزوجات ، وإنما الجديد الذي أتى به أنه أصلح ما أفسدته الفوضى من هذه الإباحة المطلقة من كل قيد ، وأنه حسب حساب الضرورات التي لا يغفل عنها الشارع الحكيم ، فلم يجرم امرأة تدعو إليه الضرورة الملحة ، ويجوز أن تكون لإباحته خيراً من تحريمه في بعض ظروف الأسرة أو بعض الظروف الاجتماعية العامة .

• لا حجة للمسلم على صدق النبي صلى الله عليه وسلم في زواجه من مسيرته في زواجه وفي اختيار زوجاته ، وليس للنسوة من آية أشرف من آيتها في معيشة نبي الإسلام من مطلع حياته إلى يوم وفاته .

ما الذى يفعله الرجل الشهوانى الغارق فى لذات الجسد إذا بلغ من المسكنة والسططان ما بلغه محمد صلوات الله وسلامه عليه بين قومه ؟

لم يكن عسيراً عليه أن يجمع إليه أجل نوات العرب وأهتت جوارى الفرس والروم على تخوم الجزيرة العربية . ولم يكن عسيراً أن يوفر لنفسه وأهله من الطعام والكساء والزينة ما لم يتوافر لسيد من سادات الجزيرة فى زمانه ، فهل فعل النبي ذلك بعد نجاحه أو فى مطلع حياته كلا ، فإنه لم يفعل ذلك قط بل فعل نقيضه وكاد أن يفقد زوجته لشكايتها من شظف العيش فى داره ، ولم يحدث قط أن اختار زوجة لأنها مليحة أو وسيمة ، ولم يكن يندراه قط إلا بماأشبه ابنة صديقه الصدوق أبى بكر .

• لقد أجمع الباحثون الاجتماعيون على أن الزواج المبكر فى العشرين وما بعدها ، وربما قبل العشرين بالنسبة للفتاة هو أنسب سن للزواج ، فى هذا حماية للشباب وصيانة لأخلاقهم ، ولكن ليس صحيحاً أن من تجاوز الأربعين لم يعد صالحاً للزواج ، حقيقة إن الزواج عادة ، ولكنها عادة يستطيع الرجل أن يكتسبها حتى وإن بلغ السبعين .

• يقرر العلم أن تكوين الجسم الإنسانى داخل الرحم شىء غامض يفوق فهم البشر ، وأما ولادته فهو أمر خارق للعادة يكاد يكون فى مرتبة المعجزات ، وتخرج المرأة من حملها بعد متاعب الولادة الشاقة وهى أسعد ما تكون ، وترجو لو تحمل مرة ثانية ، ولجأة بعد الولادة ينزل اللبن إلى ثدى الأم ، ترضع به طفلها ، كيف نزل ؟ وكيف تكون ؟ وأين كان ؟ لا يجيب العلم ، ولكن الدين يقول : إنه رحمة من الله الرحمن الرحيم .

• على المرأة أن تدرك عندما يتقدم بها السن أن طاقتها الجسمية تقل ، ونشاطها يضعف ، وأنها لا تقدر أن تقوم بكل ماكانت تعمله من الخدمات المنزلية فى أوقات شبابها ، فمن الخير لها أن تقلل من الأعمال ، وأن تتظم

الواجبات المنزلية بصورة مريحة فلا تجمع بين الأعمال الصعبة في يوم واحد حتى لا تنهار قواها من غير داع أو مكابرة لحدود طاقتها .

روى عن سعد بن أبي وقاص قال : « جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني من وجع اشتد بي ، فقلت : يا رسول الله قد بانغ بي الوجع ما ترى . وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي ، أفأصدق به إلى كاه ؟ قال : لا . قلت بالثلثين ؟ قال : لا . قلت فبالشطر يا رسول الله ؟ قال : لا . قلت بالثلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير ، إنك إن تذر ورتك أغنياه خير من أن تدعهم عائلة يتكففون^(١) الناس ، ويستحب لمن يترك بعد موته مالا أن يوصى بخمسة الأعمال الخيرية وغيرها من المبرات ودليل استحبابها قوله سبحانه : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية » ، وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شأن الوصية وضرورة إعدادها قبل الموت قوله : ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده . »

والإسلام يرغب في أن يكتب الانسان وصيته إن كان من أصحاب الأموال ويودعها في مخدعه ، لأن الحياة والموت بيد الله ولا تدرى نفس في أي وقت تموت .

• لكي تعيش المرأة سعيدة يجب أن تكون راضية عن نفسها لأن ذلك بداية الطريق لكي ترضى عن الجميع برغم أخطائهم ، وتمنحهم الحب والسعادة ، ورضاء المرأة عن نفسها يبدأ باعترافها بأنها ليست مثالية ولا تستطيع أن تكون كذلك دائماً وأن لها أخطاء ، وهذا ما يجعلها تتسامح مع الغير لأنه لا يسهل في استطاعتهم أيضاً أن يكونوا مثاليين وأنهم عرضة للأخطاء مثلها .

(١) يتكففون يعني يطلبون المساعدة من الناس بعد أكلهم لا يهتم .

• إن حياة الزوجية اليومية بالرغم من تشابه العمل بها تمر فيها لحظات لا تنسى بعضها لحظات سعيدة ، وبعضها لحظات شقاء ، ولكن كلا النوعين جدير بأن تعيشه وتشعر به . أما إذا كانت الزوجة تنسك الحاضر ولا تتأثر به ، وتركز جميع آمالها في المستقبل البعيد فإنها بذلك إن تشعر بما يدور حولها في الحياة ، وما يمر بها من سعادة وهناء ، وإيكن شعارها :
إننا لسنا أحياء إذا لم تسكن قلوبنا نبض بالحياة وتشعر بكنوز السعادة التي تحيط بنا في كل وقت يمر بنا .

• إن الفتاة التي تتجاوز حدود الحشمة في لباسها ، وتظهر مفاتها سافرة أمام عيون الشباب بدعوى الحرية الشخصية التي تظن خطأ أنها تمارسها أو لمجاراة الموضات الخلية الوافدة إلينا وهي منافية لدينا وتفايدنا إنما تفعل ذلك بدافع من حوافز الحيوان الشهواني الرابض في أعماقها لجذب أنظار الشباب إليها .

• من المقرر أن لبعض الأقارب نفقة على قريبهم الموسر أو السكوب القادر ، ولكن تختلف العقما في حدود القرابة الموجبة الإنفاق ، فضيق بعضهم دائرتها ووسع آخرون ، وتوسط بين هؤلاء وهؤلاء طائفة ثالثة ، فللك رضى الله عنه ضيق النفقة الواجبة . فجعلها على الأبوين والأولاد الصليبين دون بقية الأصول والفروع وذلك لقوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك ، وقوله تعالى : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، »

• من روائع ديننا الإسلامى الحنيف ومفاخر تاريخنا الحضارى العظيم أنه بينما كان أهل أوروبا يشكون في إنسانية المرأة ، ويعقدون المؤتمرات التي كانت تقرر أن المرأة خلقت لمنفعة الرجل وخدمته فقط ولا شأن لها في الحياة أكثر من وظيفتها هذه ، ارتفع صوت نبينا العربى الامى محمد صلى الله عليه وسلم يعلن من مكة بأن النساء شقائق الرجال ويتلو قول الله تبارك

وتعالى: « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شراً وطيباً وقبائل
لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير، والحقيقة التي
لا جدال فيها أنه لم يقل أحد في تحرير المرأة ورعايتها مثل ما قاله الرسول
الأعظم صلوات الله وسلامه عليه في رسالته العالمية القائمة على تكافؤ
الجنسين الذكر والأنثى في الحقوق والواجبات المنوطة بكل منهما .

• إن الفكرة السائدة بأن المرأة التي تصل إلى منتصف العمر تصبح
غير قادرة على ممارسة الحياة الجنسية ففكرة خاطئة من أساسها بل العكس
هو الصحيح، فإن انتهاء مسئوليات المنزل والأطفال يؤدي إلى ازدياد حيوية
المرأة، وبالتالي قدرتها على ممارسة الحياة الجنسية .

• إن بعض النساء عندما يبلغن الأربعين يحاولن استعادة شيء من
جمالهن الزائل في صالونات التجميل وفي عمل « المساج »، واستعمال أنواع
المساحيق التي يعلن عنها وتجرب جميع الطرق التي تسمع بها، وهذا التصرف
هو الخطأ بعينه لأن الجمال الصناعي هو آخر ما يجذب الرجل، كما أن
التصرفات البلهاء التي تحاول المرأة أن تبدو بها كفتاة صغيرة ستعود عليها
بنتيجة عكسية، وأهم ما يجذب الرجل في هذه الفترة هو أن يرى الشباب
قد دب في روح زوجته لا في شكلها وزينتها وأنها أصبحت أكثر اهتماماً به
ورغبة في إسماعه .

• إن الزواج مسئولية لا شك في ذلك، ولكن مسئولية طبيعية
تفرضها التقاليد والدين والمجتمع، ولكن ليس صحيحاً أن الزوج وحده
هو الذي يتحمل هذه المسئولية، فالزوجة أيضاً تشارك في تحملها، بعملها
في البيت أو في خارج البيت .

• تقوم الأسرة في الإسلام على أنها كيان دائم ترادفه السعة
والامتداد والوثاق، وتحقق سعة الأسرة وامتدادها ووثاقها بنظامين
حن النظم التي شرعها الإسلام وهما نظام المحارم في الزواج ونظام الميراث .

• من آراء بعض الباحثين الاجتماعيين في مشكلة كساد سوق الزواج و قلة الإقبال عليه لمعالجة موضوع المساكن أنهم يوصون الحكومات بتوفير المساكن الصحية لسكل زوجين شابين بإيجاز يتناسب مع دخلهما البسيط وأن تعطى الأولوية دائماً في استئجار هذه المساكن للأزواج الجدد ، وتولى بعض الشركات تأثيث بيت الزوجية تأثيثاً بسيطاً وجميلاً ، على أن يقوم الزوجان بسداد ثمن هذا الأثاث على أقساط شهرية متباعدة لا ترهق ميزانيتها .

• لاسبيل إلى معرفة الزوج الصالح إلا عن طريق الاتصال المباشر بين الأفراد والعائلات ، والمعرفة الشخصية العميقة الجذور لا المعرفة السطحية القائمة على الصدفة العابرة والأخبار المتناثرة ، وهذا مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، والرسول عليه الصلاة والسلام حينما ارتضى علياً رضى الله عنه مع فقره زوجاً لابنته ما ارتضاه إلا لما يعلمه علم اليقين من فضائله وشمائله ودينه .

• من غلبته نفسه فأتى زوجته الحائض قبل أن تطهر من حیضها فعليه أن يتصدق بما يعادل ديناراً أو نصف دينار وهذه كفارته ، لحديث عباده عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : « يتصدق بدينار أو نصف دينار » .

• كثير من الكتاب الذين يتصدون للكتابة عن الإسلام بدافع عداوتهم وتعصبهم ضده يوهمون الناس أن الإسلام وضع لاتباعه نظام تعدد الزوجات ودعاهم إليه وأغرامهم به ، وهي دعوى باطلة مضللة ، لأن الإسلام جاء وفي العالم نظامان مختلفان وهما : نظام تعدد الزوجات بلا حدود في الجزيرة العربية ونظام الزواج المؤبد الموحد عند المسيحيين ، فلم يرتض واحداً منهما ، لأنه لم يقبل ما كان من تعدد الزوجات تعدداً لا يقف عند حد له فيه من امتنان المرأة واتخاذها أداة له ومرضاة للشهوات ، كما أنه لم يقبل وحدة الزوجة لأنه نظام يخالف طبيعة الحياة البشرية ولا يحل المشاكل

والأزمات التي تطرأ بين الزوجين ، كما أن الرجل كان يتزوج الواحدة ويتخذ من الخليلات ما يشاء ، لذا جاء الإسلام بتشريع وسط حكيم لحدد التعدد بأربع لمن يقدر مالياً وصحياً أن يقوم بذلك ، وإلا فليقتصر على واحدة .

• أباحت بعض المجامع الدينية في مصر الطلاق للقبض الأرثوذكس في بعض حالات ، منها الحياة الزوجية والعقم لمدة ثلاث سنين والمرض الممعدى والتخصام الذي يمتد أجله ويتعذر الصلح معه ، ولكن المحافظين من رجال هذا المذهب ينكرون هذا التوسع لتعارضه مع الإنجيل ويرون أن الطلاق لا يجوز إلا للخيانة الزوجية ، وأنه لا يجوز لأحد المطلقين الزواج بعد ذلك ، وقد ورد في إنجيل متى قوله : « من يتزوج مطلقة فقد زنى » وورد في إنجيل مرقس قوله : « من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإذا طلقت المرأة زوجها وتزوجت بأخر ارتكبت بذلك جريمة الزنا » . فإين هنا من شريعة الإسلام وأحكامها العادلة ؟ .

• قال الباحثون ردأعلى مشاكل المضربين عن الزواج : إن الزواج واجب يؤديه الفرد لإزاء نفسه وإزاء المجتمع ، ولكن ليس صحيحاً أنه يتعارض مع واجب الطبيب والأستاذ الجامعي والعالم والروائي وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى ، فعزوف هؤلاء عن الزواج بدعوى أن وقتهم لا يتسع له ، قول ينطوي على الأنانية ، حتى لو كانوا يعملون من أجل المجتمع الذي يهتمون إليه ، أمثال هؤلاء يسعون إلى النجاح وإلى الشهرة وإلى المجد ، ولا بأس في ذلك فتلطموح الإنسان لا يقف عند حد ، ولكن لماذا لا يكون هناك شخص آخر قريب منه عزيز عنده يشاركه هذا النجاح وهذا المجد ؟

• قد تسكب الأسرة بالزواج ابناً جديداً هو زوج البنت ، أو تسكب بنتاً جديدة هي زوجة الابن ، وقد يصبح الجديد ابناً حقيقياً للأسرة ، كما أنه ينعم ببيت ثان يمنحه الأبوة والأمومة ، وهذا السبب يكنتق لسكى يتروى كل شاب وشابة عند اختيار عروس ، ليرى نوع الأسرة أو نوع البيت الذي

سينضم إليه ، ويعرف أخلاق الشخص الذى سيدخله ويستقبله فى أمرته كلها .

• قال رسول الله ﷺ : ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، وقال صلى الله عليه وسلم : دأبنا امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة ، .

• ليس فى إباحة الإسلام للتعدد ظلم المرأة ولاهضم لحقوقها ، لأن الإسلام قد أعطاها بمقتضى ما استنبطه بعض الفقهاء الحق فى أن تشتترط فى عقد الزواج ألا يتزوج عليها غيرها ، وبهذا الشرط تضمن المرأة حمايتها من ضرر التعدد إن وجد ، إذ يكون لها بمقتضى هذا الشرط الخيار فى أن تطلب فسخ الزواج ، ولو أن الزوجة فاتها أن تشتترط هذا الشرط فإن الشريعة تعطيها الحق فى طلب الفرقة لو قصر الزوج فى حق من حقوقها أو أذاها بالقول أو الفعل .

• فى محيط العالم الإسلامى جموع خيرة تدعو إلى إصلاح عيوبنا الاجتماعية التى هى من صنع أيدينا ومن جريتنا وراء تقليد الغرب فى مساخره ومبازله بدعوى المدنية والحرية الشخصية ، ولعل من أخطر عيوبنا الفاضحة سماح الآباء والأزواج والأشقاء للبنات والأزواج والشقيقات فى ارتداء الأزياء الخارجة على حدود الحشمة والوقار التى تعرى من أجسامهن ما أمر الله بستره وعدم كشفه ، ومستولية ذلك الأدبية فى الدنيا وعقوبته الدينية فى الآخرة تقع أولاً على الرجال الذين جعلهم الله قوامين على النساء ثم على النساء إذا هن خالفن أوامر أولى الأمر ، ولعل هذه الجموع الخيرة الغيورة على الدين تحمل الحكومات على سن قوانين رادعة للانحراف أياً كان مظهره فى اللباس أو التهنك أو الاستهتار بأوامر الدين .

• يثبت على الطفل منذ ولادته ثلاث ولايات : ولاية التربية والولاية على النفس والولاية على ماله إن كان له مال .

وولاية التربية يكون الدور الأول منها للنساء وهو ، يسمى بالحضانة وهي تربية الولد في المدة التي لا يستغنى فيها عن النساء من لمن الحق في تربيته شرعاً وهي حق للأُم ، ثم لمحارمه من النساء . فقد وردت في الآثار الصحيحة بأن النساء أحق بالحضانة ، فإنه يروى أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ وقالت : يا رسول الله هذا ابني ، كان بطني له وعاء وحجري له حواء وتديني له سقاء ، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني ، فقال لها رسول الله ﷺ : أنت أحق به ما لم تنزوجي .

• يشترط في الرضاع الذي يثبت به التحريم التحقق من وصول اللبن إلى معدة الرضيع سواء أ كان بطريق الامتصاص من الثدي أو بشربه من إناث أو أمهوبة ، وأن يكون وصول اللبن إلى المعدة بطريق الفم أو الأنف فقط ، وأن يكون الرضاع في خلال العامين الأولين من حياة الرضيع ، فلو رضع بعدهما لا يثبت به التحريم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » .

ولا يشترط في الرضاع المحرم عدد معين من الرضعات أو الحكمة عند الحنفية فالقليل منه والكثير متى تم حصوله سواء .

• أوصت أم عاقبة ابنتها بعد زفافها إلى زوجها بقولها : يا ابنتي إنك فارقت عشك الذي نشأت فيه ، وبيتك الذي درجت فيه إلى عش لم تعرفيه ، وقرين لم تألفيه فكوني له أمة يكن لك عبداً ، وتفقدى لوقت منامه وطعامه فإن تنغيص النوم ملهية ، وتأخير الطعام مسغبة ، وتفقدى لموضع عينيه وأنفه فلا تقع عينه منك على قببح ، ولا يشحن منك إلا أطيب ريح ، ولا يظهر عليك السرور وهو محزون ، كما لا يظهر عليك الحزن وهو مسرور .

• إن دور الأسرة في تقويم سلوك الشباب كبير ، لأنها هي التي تملك التوجيه ، إنها مسئولة عن حساب الوقت مع أبنائها . . في أي شيء ضاع الوقت وانقضى ؟ والأسرة تقوم بدور القيادة الرشيدة ، ولا عذر بأن ربها

مشغول في عمله ، فرعاية الأبناء جزء من العمل ، وليست هذه الرعاية كما يفهمها البعض هي توفير الغذاء والكساء ، ولكنها مراقبة الآباء بأسلوب تربوي ، وما أضيع الوقت الذي يقطعه كثير من الآباء على المقاهي ، إن أبناءهم به أولى ، فلننكس بداية الرعاية ملازمتهم أطول وقت ممكن لإرشادهم وتبصيرهم بما في الحياة من المنافع والمضار ، وتحذيرهم من مواطن الفتن والمغريات التي تؤثر في نفوس الشباب وتثير فيهم مختلف الغرائز .

• لقد كانت دعوة الرسول العظيم صلوات الله وسلامه عليه تقوم أساساً على الحرية ، وكان يتعهد هذا المفهوم الواسع للحرية ، ويعمل على تنميته وتثبيته في نفوس جماهير المؤمنين والمؤمنات وفي دنيا الناس ، وفي هذا المعنى يروى الثقات من أهل الحديث قصة ينبغي أن تكون موضع عبرة وتذكرة وتأمل ، وخلاصة هذه القصة : أن جارية تسمى بربرة كانت تخدم السيدة عائشة رضی الله عنها ، وكانت لها زوج يسمى مغيب ، وذات يوم ظفرت بربرة بحريتها ، وأصبح لها حقوق الأحرار في كل تصرفاتها ، والعلماء يقولون إن الأمة إذا كانت زوجة ثم أعنت ، فإن لها الخيار في أن تبقى زوجة لزوجها أو تنفصل عنه ولو كان زوجها الخليفة .

ولما ظفرت بربرة هذه بحريتها اختارت مفارقة زوجها ، فكان الناس يرونه في طرقات المدينة يبكي بدمع غزير . حتى كان رسول الله ﷺ يقول : ألا تعجبون لحب مغيب لبربرة وبغض بربرة لمغيب . ولما اشتد الأمر بالزوج الشقي ، استشفع إلى زوجته برسول الله ﷺ ، فشفع لمغيب عندها ، فقالت تخاطب رسول الله : إذا أمرتني أن أختاره اخترته يارسول الله ، فقال لها النبي صلوات الله وسلامه عليه : لك ما تريدن . فإنما أنا شافع ، فقالت : أنا لا أريده ، وكان لها ما أرادت ، وهذه صورة مشرفة تدل على معنى الكرامة الأصلية على النفس البشرية ، لا يعرف لها مثيل في علمنا المتحضر .

• لاشك أن لكل من الزوجين حقاً وعليه واجباً ، فحق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية الله ، وأن تمنحه حبها وإخلاصها في السر والعلانية ، وأن تحفظ عرضه فلا تظهر غير محتشمة ، ولا تبدى من زينتها ما يجعلها غرضاً لعيون السفلة ، وأن تحافظ على ماله فلا تسرف في الإنفاق ، ولا تحمله من مطالباتها ما لا طاقة له به ، ولا تخرج من البيت إلا بإذنه ورضاه ، وألا تقع عينه إلا على ما يسره ويسعده ، وأن تقوم بواجباتها المنزلية خير قيام ، وحقها عليه أن يحترمها ويحبها ويخلص لها ، وأن يحرص على توفير أسباب السعادة لها وأن يسويها بنفسه في مأكله ومشربه وملبسه ، كل ذلك من واجبات الزوج نحو زوجته .

• ومن نصيحة والدة لابنتها قولها : يا بنيتي : الحياء من الإيمان وهو علامة التقوى ، ومن لاحياء فيها لاخير فيها ، اشغلي وقتك بالأعمال النافعة فإن الفراغ يهدم الصحة ويتلف الثروة .

يا بنيتي : احترسي من عثرات لسانك ، فرب كلمة فيبيحة خرجت من فك أوقعتك في المهالك ، وإياك والتعرض للبنات بشم شرفهن وإهانة كرامتهن .

• من مأثورات الحكم :

المؤمن لا يحيف على من يبغض .

من سلك مسالك السوء اتهم .

النفس إن لم تشغلها بالطاعة شغلتك بالمعصية .

من كثر رضاه عن نفسه كثر الساخطون عليه .

لاخير في فقهه بغير ورع .

خير الزواج أيسره .

الغالب بالشر مغلوب .

• إذا أردنا مثالا للزوجة المخلصة الصالحة ، والمرأة الرزينة العاقلة فقد لانجد خيراً من السيدة خديجة أم المؤمنين ، هذه السيدة العظيمة في عقليتها ونفسيها أدركت الجاهلية والإسلام ، وكان لها في كليهما مركز يمتاز حتى سميت الطاهرة وجمعت بين المال والجمال .

رأت خديجة في محمد حين عاملته كأجير يسمى بتجارته إلى الشام مالم تر في غيره من الشباب ، فهو إلى جانب طيب سمعته وقوة شخصيته يمتاز بجمال خلقه وجمال نفسه ، فأرسلت إليه من يقول له ما الذي يمنعه من خطبتها ، فتقدم وخطبها ودفن الصداق ، وكان زواجاً مثالياً موفقاً .

• إن الاجتماع في العرس وعمل الوليمة وإظهار الفرح وضرب الدق من الأمور المستحبة شرعاً لما في ذلك من إعلان الزواج واحترامه وتوثيقه . وقد فعله النبي ﷺ وأمر به ، ولكن الناس قد خرجوا في ذلك عن حد الاعتدال وارتكبوا بدعاً سيئة يبرأ منها الدين ، من ذلك التغالي في المهور والجهاز والإسراف في الكليات حياً في المظهر ، وربما كان بإعراض الكثير من الشباب عن الزواج خوفاً من كثرة المنفعة .

• من أهم أغراض التربية الإسلامية العناية بالدين والدنيا معاً ، ولم يكن أفق الإسلام ضيقاً حتى يقصر التربية على الناحية الدينية ، أو يقصرها على الناحية الدنيوية بل إنه حث على التريتين معاً ، لأنه لاصلاح لإحدهما بدون الأخرى ، والرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه حث كل فرد من أفراد الأمة الإسلامية على العمل لدينه ودنياه معاً حيث قال : « اعمل لدياك كأنك تعيش أبداً ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً » .

• وقال رسول الله ﷺ : « هلاك أمتي رجلان : عالم فاجر ، وعابد جاهل ، خير الخيار خيار العلماء ، وشر الأشرار شرار العلماء » .
وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في فضل العلم : « العلم خير من المال ، العلم يحرسك ، وأنت تحرس المال ، والعلم حاكم ، والمال محكوم عليه ،

والمال تنقصه النفقة ، والعلم يزكو بالإتفاق ، والعالم أفضل من الصائم القائم المجاهد .

الإفتاء

• وسأل سائل يقول : إن النبي ﷺ قال : « الزواج نصف الدين » وهناك بعض الناس قادرين على الزواج ويؤدون ما فرض الله من صلاة وصوم وزكاة ولكنهم لا يرضون بالزواج ، فهل هؤلاء يصبحون ناصي الدين ؟

الجواب : الزواج تختلف أحكامه باختلاف حالة الإنسان ، ففي حالة التوفيق وخوف العنت والوقوع في الحرام إن لم يتزوج الإنسان يكون الزواج واجباً ، ويأثم الشخص إن لم يتزوج في هذه الحالة ما دام قادراً على القيام بأعبائه ، فإن لم يكن قادراً على ذلك فعليه بالصوم لأنه يجد من رغبته ويكسر سورتها ، قال عليه الصلاة والسلام : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (أى قاطع لشهوته) . »

والنكاح في حالة الاعتدال وهي استواء الأمر بين الزواج وعدمه بحيث إن لم يتزوج لا يقع في المعصية ، ففي هذه الحالة يسن له الزواج . وإن تأكد من أنه سيظل زوجته وإن يؤدي معها حقوق الزوجية كان الزواج حراماً ، وإن خاف ذلك ولم يتأكد من وقوعه كان الزواج مكروهاً .

والخلاصة أننا لا نستطيع الجزم بأن من امتنع عن الزواج كان آثماً ، بل مرجع ذلك إلى حالة كل إنسان ، وقد وضع الفقهاء أسكل حالة حكمها على الوجه الذي بيناه والله أعلم .

• يسأل سائل عن مدى مشوابة الشقيق نحو شقيقته المتزوجة ، وهل

هو مشلول عنها في حالة ارتدائها بعض الملابس غير اللاتقة . وماذا يفعل
إذا لم تسمع لنصائحها أو خرجت عن طاعته لكونها متزوجة ؟

الجواب : لا شك أن الزوج هو المشلول الأول عن تقويم زوجته
وردها إلى الصواب إن هي انحرفت عما يرضى الله سبحانه وتعالى وردعها
إذا تمادت في ارتكاب شيء مما حرمته الشريعة الإسلامية كارتداء الملابس
التي تكشف عما حرم الله كشفه من جسدها ، قال تعالى : « الرجال قوامون
على النساء ، وقال ﷺ : « كلكم راع في بيته ومشلول عن رعيته » .

غير أن هذا لا يخلى الأب والأخ وغيرهما من مشوليته عنها ، وهي
مشولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قال تعالى : « كنتم خير أمة
أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » ، وقال
ﷺ : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » ، وقال
صلوات الله وسلامه عليه : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم
يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتغييره واجبا على المسلم
نحو أخيه في الإسلام فهو نحو شقيقته أشد وجوبا وألزم ، فإذا لم تسمع
الأخت المتزوجة لنصيحة أخيها فقد أدى ما هو عليه وأبرأ ذمته ، والله تعالى
يقول : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » .

• وسأل سائل يقول : تزوج رجل امرأة وبعد أن أنجب منها ولداً
اكتشف فجأة أنها شقيقته ، ويسأل عن مصير الولد .

الجواب : يجب التفريق فوراً بين الرجل وزوجته التي تبين أنها شقيقته
ولا إثم عليهما إذا كانا لا يعرفان أنهما أخوان ، ونسب الولد ثابت إلى
أبيه وأمه وله جميع حقوق الأبناء ، والله أعلم .

وسأل سائل يقول : إنه تزوج وعندما يقبل زوجته مازحاً يشعر

بسائل شفاف ينزل منه ، ويسأل هل هذا السائل يوجب الغسل أو تغيير الملابس فقط ؟

الجواب : السائل الذى يشير إليه صاحب السؤال إذا كان ماء أبيض رقيقاً فهو ما يعرف بالمدى ، والمدنى لا يوجب الغسل بإجماع الفقهاء ، وإن كان ينقض الوضوء وينجس الجسم والملابس فيجب التطهير منه فقط ، ولا يجب الاغتسال ، فالاغتسال لا يجب إلا بالمعاشرة الجنسية أو نزول المنى بشهوة ولو بلا معاشرة ، وقد روى عن علي بن أبي طالب قال : كنت رجلاً مذاه فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله . فقال فيه الوضوء ، والمسلم يغسل ذكره ويتوضأ .

• يسأل سائل عن حكم الأيمان الآتية :

- ١ - يمين بالطلاق بأن زوجته لا تبيت بخالفت .
- ٢ - يمين بالطلاق بالآ تذهب زوجته إلى بيت أبيها بخالفت .
- ٣ - يمين بالطلاق بعدم عمل شئ . إلا فى آخر الشهر ، وما الحكم إذا فعله قبل ذلك ؟

الجواب :

إن الصيغ المذكورة من قبيل الطلاق المعاق ، وقد نصت المادة الثانية من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن الطلاق غير المنجز لا يقع به شئ إذا قصد به الحمل على فعل شئ أو تركه لا غير . أما إذا قصد بالتعليق وقوع الطلاق عند حصول المعاق عليه فإنه يقع بكل صيغة من الصيغ الثلاث الأولى طلاقة رجعية واحدة ، وتبين زوجته منه بالصيغة الثالثة بينونة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعاً ، ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقياً ويطلقها أو يموت عنها وتنقض عدتها منه ، وعندئذ تحل لزوجها الأول ، أما الصيغة الرابعة فلا يقع بها شئ لعدم وجود محل لها

لإذ أن زوجته بانة منه بالصيغة الثالثة فصارت أجنبية منه ولبست محلا لإيقاع الطلاق .

• وسأل سائل عن حكم الشرع في مسألة الميراث الآتية :

توفي شخص ولم ينجب أطفالا ، وترك وراءه أرملة واحدة فقط ، وكان له أخ من الأب والأم ، وللأخ هذا ولد وبنت . كما أن هذا المتوفى نفسه له أخت من الأب كانت قد توفيت من قبله وأنجبت بنتين . ويرجو السائل معرفة نصيب كل من الذكور والإناث في تركه هذا الشخص المتوفى .

الجواب : واضح من السؤال أن المتوفى توفي وترك زوجة وأخا شقيقا وأولاد أخ شقيق وبنت أخت من الأب فإن كان الأمر كذلك فإن للزوجة ربع تركته فرضا ، والباقي للأخ الشقيق تعصبا ، ولا شيء لأولاد الأخ ، لأن الأخ عاصب أقرب فيجب أولاد الأخ ، ولا شيء لبنتي الأخت لأنهما من ذوى الأرحام ، ولا ميراث لذوى الأرحام مع وجود أحد من أصحاب الفروض والعصبات ، والله أعلم .

• وسأل سائل عن المرأة توفيت وتركت بنتا وأخا من أمها وأخا وأختا من الأب وبنت أخ من أبيها ويريد معرفة نصيب كل من المذكورين

الجواب : لبنت المتوفاة نصف التركة فرضا ، والباقي للأخ والأخت من الأب تعصبا للذکر ضعف الأنثى ، ولا شيء للأخ لام لوجود الفرع الوارث ولا شيء لبنت الأخ لأنها من ذوى الأرحام .

• وسأل سائل يقول : توفيت زوجتي قبل وفاة أمها ثم توفيت أمها تاركة أولادها وأولاد أولادها ، فهل لأولادى وهم أولاد زوجتي المتوفاة قبل وفاة أمها حق في ميراث جدتهم ؟ وما مقدار نصيبهم ؟

الجواب : لأولاد الأولاد في مثل هذه الحالة ومنهم أولاد السائل من زوجته المتوفاة قبل وفاة أمها وصية واجبة بمقدار ما كان يعطى لأولاد

المتوفاة المتوفين قبلها لو كانوا أحياء ، ومنهم أولاد زوجته المتوفاة بشرط أن لا يزيد ما يأخذه أولاد الأولاد عن ثلث التركة ، إن كان نصيب الأولاد المتوفين أقل من ثلث التركة أخذه أولادهم ، وإن زاد عن ثلث التركة فليس لهم جميعاً إلا الثلث وصية واجبة ، ونظراً لأن السؤال لم يبين فيه الورثة وعدددهم بياناً واضحاً فإنه لا يمكن معرفة نصيب أصحاب الوصية وغيرهم من ورد ذكرهم في السؤال .

● سأل سائل يقول : إنه يرغب الزواج من فتاة رضع والدها من والدته على أخيه الأكبر ، وقد سأل بعض أئمة المساجد عما إذا كانت تحمل له فاختلفوا ويرجو بيان رأى الشرع في شكوكه .

الجواب : إذا كان الأمر كما ورد في السؤال فقد أصبح والد الفتاة التي يرغب السائل الزواج منها أخاً له من الرضاع ، وبالتالي تكون هذه الفتاة بنت أخ للسائل فلا يحل زواجه بها ، قال تعالى : حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ، وقال ﷺ : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وبنت الأخ نسباً لا يحل الزواج بها ، فكذا بنت الأخ رضاعاً لا يحل الزواج بها .

● وسأل سائل يقول : توفيت سيدة عن زوج وأخت شقيقة وأخوة وأخوات لأب - فما نصيب كل من هؤلاء في تركة المتوفاة ؟

الجواب : إذا كان الأمر كما ورد في السؤال فإن للزوج نصف التركة فرضاً - وللأخت الشقيقة النصف فرضاً - ولا شيء للإخوة والأخوات لأب ، لأنهم عصبية بالنفس ، وقد استغرق أصحاب القروض التركة فلم يبق للعصبية شيء - والله أعلم .

● سأل سائل يقول : إنه يريد الزواج من بنت خاله ، ولكن تبين له أنه رضع من جدته أم والدته رضعات مشبعات مدة تزيد على أكثر من

شهر ، ويسأل عن حكم ذلك ؟ وعن الحكم فيما إذا كان قد دخل بها ؟
الجواب : يقول الله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم
وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم
اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » ، ويقول صلى الله عليه وسلم :
« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، وحرمة الرضاع تثبت بالإجماع
إذا ثبت الإرضاع خمس مرات فأكثر ، وصاحب السؤال يقول إنه رضع
من جدته لأمه ما يزيد على أكثر من شهر فهو أخ لحاله من الرضاع ، والبلد
التي يريد زواجها بنت أخيه رضاعاً فتحرم عليه كما تحرم بنت الأخ نسباً ،
وإذا كان قد دخل بها فيجب التفريق بينهما فوراً - والله أعلم .

• وسأل سائل عن مسألة ميراث بيانها أن رجلاً توفى ولبس له من
الورثة إلا أخ ذكر وثلاث أخوات إناث من أبيه ، وله أخوان وأختان
من الأم فقط وليس له ورثة خلاف ذلك ؟

الجواب : إن تركه المتوفى تقسم على الوجه الآتى :
الأخوين والأختين من الأم الثلث فرضاً ، يقسم بالتساوى بينهم
لا فرق بين الذكر والأنثى ، والباقي للأخ والأخوات من الأب تعصبا
للذكر ضعف نصيب الأنثى - والله أعلم .

• وسأل سائل يقول : إن رجلاً تقدم لخطبة فتاة من أمها الأرملة ،
غير أن الأم أفنعتة بالزواج منها هي فتزوجها وبعد عدة أشهر طلقها ، ولم
ينجب منها ، ثم تقدم بعد فترة للزواج من بنتها وتزوجها فعلا . فهل هذا
جائز شرعاً ؟

الجواب : المنصوص عليه شرعاً أن الدخول بالأمهات يحرم الزواج
بالبنات قال تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم إلى أن
قال : وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتن بهن ، فإن لم
تكونوا دخلتن بهن فلا جناح عليكم » ، ومفهوم من السؤال أن الرجل

دخل بزوجته ، الأم ، بدليل ما جاء في السؤال من أنه طلقها ولم ينجب منها ، فإذا كان الأمر كذلك وكان الرجل قد دخل بهذه الزوجة فإنه لا يحل له أن يتزوج ابنتها ، فإن كان قد تزوجها فعلا - كما ورد في السؤال فعليه أن يفارقها فوراً ، فإن لم يفترقا فعلى السائل أو غيره أن يرفع الأمر إلى القضاء ليتولى التفريق بينهما بقوة القانون . أما إذا كان الزوج لم يدخل بزوجته ، الأم ، وطلقها قبل الدخول بها فإن زواجه بابنتها جائز - والله أعلم .

وسأل سائل يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم لحق بالرفيق الأعلى وفي عصمته تسع زوجات وهن رضوان الله عليهن : عائشة وسودة وحفصة وأم سلمة وزينب وصفية وجويرية وأم حبيبة وميمونة ، وسأل إن كانت قد تموت هذه الزيجات جميعها قبل نزول القرآن الكريم ، وإذا كان الأمر كذلك فإذا كان مرقف النبي الكريم بعد نزوله وتحديد عدد الزوجات فيه ؟

الجواب : الرسول ﷺ تزوج أول ما تزوج السيدة خديجة رضوان الله عليها ، وكان صلوات الله وسلامه عليه في سن الخامسة والعشرين ، ولم تكن قد أتته الرسالة بعد . وجاءته الرسالة وخديجة معه ، ولم يتزوج غيرها إلا بعد أن توفيت ، وتزوج أول ما تزوج بعد ذلك السيدة عائشة رضی الله عنها والقرآن ينزل ، وتعددت زوجاته ﷺ والقرآن مازال ينزل - حتى نزل قوله تعالى : « لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن ، فامتنع الرسول ﷺ عن الزواج بعد ذلك حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى ، وجمع الرسول بين أكثر من أربع زوجات خاصة له ، وتحديد الجمع بأربع فقط في قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، إنما هو لأتمته صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

• وسأل سائل يقول : إنه قد تم عقد قران اعترف فيه والد العروس

بقبض معجل صداقها - والحقيقة أن الممجل لم يدفع ، وأنه لذلك حرر الزوج سنداً بمقدار الصداق على أنه دين عليه ثم ماطل الزوج ، ولم يقيم بسداد المهر ، ويسأل إن كان اعتراف والد الزوجة بوثيقة الزواج بقبض الصداق ملزماً له ومرتبياً للزوج حقه في الدخول بزوجه أم أن السند المأخوذ عليه يحول بينه وبين الدخول بزوجه حتى يدفع المهر ؟ .

الجواب : المنصوص عليه فقهاً أن الزوجة لا تازم بطاعة زوجها وتمسكته من الدخول بها إلا إذا أوفاهها معجل صداقها ، وإذا كان اعتراف والد الزوجة بوثيقة الزواج بقبض معجل الصداق ملزماً باعتبار وثيقة الزواج ورقة رسمية وهن حجة فيما دونها إلا أن السند المأخوذ على الزوج قد يكون قرينة على عدم دفع الصداق خصوصاً ، إذا كان مؤرخاً بتاريخ العقد .

وعلى أي حال فإن محاكم الأحوال الشخصية هي المختصة بالنصل في هذا النزاع .

• وسأل سائل يقول : توفي رجل عن :

زوجة ، أربعة أبناء وبنتين ، وبنت ابن توفي قبل وفاة والده ، وكان قبل وفاته كتب لبنت الابن المتوفى ست نخلات وقيراطين .

ويسأل عن نصيب كل من المذكورين ، وهل تأخذ بنت الابن ما كان يخص والدها لو كان حياً فقط ، أو تأخذه هو وما كتب له لها جدها قبل وفاته .

الجواب : إذا كان المتوفى قد أعطى لبنت المتوفى قبل وفاته ما أدتاه لها على سبيل الوصية أو الهبة بدون عوض فإنها تأخذ من التركة ما يكمل لها ما كان يخص والدها لو كان حياً وصية واجبة على أن يكون ذلك كله في حدود الثلث عملاً بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ م .

أما إذا كان المتوفى كتب لبنت ابنه هذا المقدار بعوض فإنها تأخذ من التركة ما كان يخص أباهما في حدود الثلث أى لا يزيد ذلك عن ثلث التركة طبقاً لقانون الوصية المذكور ، بعد ذلك يوزع كالاتى :

للزوجة الثمن فرضاً .

والباقي للأبناء الأربعة والبقيتين تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

• سأل سائل يقول : خلق الله الجمال انراه وتتعظ ولتعترف بعجزنا وضعفنا فإذا نظرت إلى فتاة جميلة وذكرت الله وشكرته على نعمته ، ولم تتحرك في شهوة أو رغبة ، أليكون ذلك من المخافة للدين ؟

الجواب : ليس الجمال الذى خلقه الله سبحانه مقصوراً على جمال المرأة فقد أودع الله هذا السكون كثيراً من أسرار الجمال والجلال ، وأوجب علينا النظر إليه والتفكير فيه لنعبر به ونتعظ ، قال تعالى : « إن فى خلق السموات والأرض قياماً وقياماً ولعلهم يتفكرون » الذين يذكرون ، الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ، ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه ففنا عذاب النار ، وذكر الله سبحانه فى كتابه العزيز آيات أخرى تشير إلى بدائع صنع الله فى النبات والحيوان والجبال والأنهار ، وهذه هى مواطن النظر التى تتجه إليها عيوننا وقلوبنا أما المرأة وجمالها فالنظر إليها من الأجنبي عنها منى عنه لأنه قد يوقع فى المحرم أو هو على الأقل مظنة ذلك ، وما يؤدى إلى الحرام فهو حرام ، وإن للشيطان مداخل يوسوس بها إلى نفس الإنسان ايقوعه فيما حرم الله عليه ، وقد أمر الله سبحانه بغض البصر قارناً ذلك بتحسين الفروج .

وسأل سائل عن حكم العادة السرية وعن حدها فى الإسلام ؟ وهل يجوز

أن يمارسها الشخص حتى لا يقع في الزنا؟ وما الطريقة التي يتبعها الإنسان للابتعاد عنها .

الجواب : العادة السرية حرام ، ومن يفعل ذلك فقد تعدى حدود الله ، وفعل ما نهى عنه ، قال تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ، ويدخل في ذلك العادة السرية ، ولم يضع الإسلام حداً لعقوبتها ، وأجمع جمهور الفقهاء على تحريمها ، يقول العلامة الألوسي في كتابه روح المعاني « والاستمناء باليد ، داخل فيما وراء ذلك .

وقال ابن الهمام يحرم فإن غلبته الشهوة ففعل لإرادة تسكينها به فأرجأ الأيعاقب ، قال الألوسي ومن الناس من استدل على تحريمه بنحو ما روى عن النبي ﷺ من قوله : « ناكح اليد ملعون » . وعن سعيد بن جبير : عذب الله تعالى أمة كانوا يعشون بمذاكيرهم ، وعن عطاء سمعت قوماً يحشرون أيديهم حبالى ، وأظن أنهم الذين يستمنون بأيديهم .

وقد بين لنا الرسول صلوات الله وسلامه عليه الطريق التي يتبعها الإنسان لبس من الوقوع في هذه المحرمات ، قال ﷺ : يا معشر الشباب ! من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء . .

● وسأل سائل يقول : توفي يهودى في منطقة إسلامية وأم يترك خلفه من يرثه وترك مالا وفيراً ، فهل يحل بناء مسجد من تركه هذا اليهودى ، أم يودع هذا المبالغ في خزانة الدولة أم يقسم على مجموعة من الفقراء ؟

الجواب : نظمت المادة الرابعة من قانون الموارد رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة والمأخوذة من أحكام الفقه الإسلامى توريح تركه المتوفى ونصها ما يأتى : يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى :

أولاً : ما يكفي لتجيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .
ثانياً : ديون الميت .

ثالثاً : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية ، ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة ، فإذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى :
١ - استحقاق من أقر له الميت بذنب أو غيره .

٢ - ما أوصى به فيما زاد عن الحد الذي تنفذ فيه الوصية ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها إلى الخزانة العامة .

وبناء على ذلك تقرر أنه إذا كان الأمر كما ورد في السؤال ولم يكن للمتوفى المذكور وارث أو مستحق فإن تركته تؤول إلى الخزانة العامة للدولة - والله أعلم .

● وسأل سائل يقول : حلف رجل بقوله « على الطلاق بالثلاثة وكرر هذه اليمين ثلاث مرات ، فما حكم هذا اليمين ؟

الجواب : إن قول الرجل لزوجته : « على الطلاق بالثلاثة مرة أو مرات لا يقع بها شيء من الطلاق ، لأن هذه الصيغة من صيغ اليمين ، واليمين في الطلاق لغو لا يقع به شيء طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

ونصيحتي لإخواني وأبنائي المسلمين ألا يجعلوا الطلاق كلمة سهلة تجرى على لسانهم حفظاً لبيوت الزوجية التي تبنى أساساً على المودة والسكن والرحمة من أن يخر بنيانها بكلمة يلقيها الزوج فتفتك الأسرة وتنتشر الأولاد ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

● وسأل سائل يقول : توفيت سيدة وتركت زوجها وبناتها وأخاها الشقيق وأخاها لأبها فمن يرث ومن لا يرث ؟

الجواب : إذا كان الحال كما ورد بالسؤال كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وليت المتوفاة النصف فرضاً والباقي للأخ الشقيق تعصباً

ولا شيء الأخر لآب وهذا كله إذا لم يكن للتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق الوصية الواجبة .

• وسأل سائل: هل الزواج العرفي زواج شرعي؟ وما هي أسسه ليكون صحيحاً من ناحية الدين والشرع؟ وما الفرق بينه وبين الزواج الرسمي؟

الجواب : إن الزواج العرفي متى استوفى أركانه وشرايط صحته كان زواجا شرعيا ، وهو أمر كان يجري عليه المسلمون قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به الآن من ضرورة تسجيل العقد على يد موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصداره ، وهو ما يسمى بالمأذون ، ولأجل أن يكون الزواج العرفي شرعيا يجب أن يتم بإيجاب وقبول بين الزوجه وزوجها ، أو بين أحد الزوجين ووكيل الآخر ، وأن يحضر الزواج شاهـدان ليسكون الزواج مشتهراً بين الناس ، والفرق بين العقد العرفي والعقد الرسمي أن العقد العرفي إذا ترفع في ظله الزوجان أمام القاضى وأنكر أحدهما العقد فإن المحكمة لا تسمع دعوى الزوجية من مدعيها — ولا تسمع دعوى الزوجية في هذه الحالة إلا بتصادق الزوجين على حصول الزواج بينهما ، أما العقد الرسمي فإن الدعوى تسمع به ما دامت وثيقته الرسمية الصحيحة بيد مدعى الزوجية ، ولا يلتفت إلى إنكار المدعى عليه .

• وسأل سائل يقول : حكم على رجل بالسجن خمسة وعشرين عاما وترك زوجة . فما حكم الدين في طلاق الزوجة وإرثها؟ وما الحكم لو أرادت أن تزوج .

الجواب : إن الحكم على الزوج بالسجن مدة لا يؤثر في استمرار الزوجية بينه وبين زوجته ، فإذا أرادت زوجة السجن انتظاره حتى يفرج عنه فهي زوجة وهو زوجها ، وإذا مات أحدهما في فترة قضاء الزوج مدة سجنه ورثه الآخر ، أما إذا تضررت الزوجة من بعد زوجها عنها ، فقد نصت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن لزوجة المحبوس

المحكوم عليه نهائياً بمقوبة مقيدة للحرية لمدة ثلاث سنوات فأكثر أن تطلب من القاضى تطليقها عليه باننا للضرر بعد مضي سنة من حبسه ، ولها بعد أن يصير حكم الطلاق نهائياً ومضى مدة العقد التى تبدأ من وقت صيرورة حكم الطلاق نهائياً أن تتزوج بغيره .

• وتسال سائلة عن حكم النفقة لسيدة أرملة لها بنت موظفة ذات زوج وولد ، وبنت أخرى أرملة لها بنت موظفة وخمسة أبناء لا يتكسبون ، وتوفيت إحدى بناتها عن أربعة رجال يعملون وثلاث بنات يعملن ، فهل نفقتها على بنتها الموظفة فقط — أم تكون على أحفادها كذلك .

الجواب : المقرر فقهاً أن نفقة الأصول الفقراء على فروعهم الموسرين ، والمعتبر فى ذلك القرب والجزئية فمن كان له بنت موسرة وأولاد أولاد موسرون فنفقته على بنته — راجع ابن عابدين الجزء الثانى فى نفقة الأصول ص ٧٢٥ — ٧٢٦ .

وبناء على ذلك تكون نفقة هذه السيدة الأرملة على بنتها فقط ، ولا يلزم الأحفاد بنفقة جدتهم والله أعلم .

• وسأل سائل : يقول تقدم شاب لخطبة أختى وتم الاتفاق ثم سافر خطيبها على أن يعود من سفره لعقد القران ، ولكن حالت الظروف دون حضوره فأرسل برقية يوكل فيها أحد أقربائه فى عقد القران وإرسال أختى إليه بعد عقد القران ، فهل يجوز ذلك أو لا ؟

الجواب : عقد الزواج يصح إذا باشره الخطيب وخطيبته شخصياً متى استوفى أركانه وشروط صحته ، ويصح إذا باشره الزوج مع وكيل الزوجة أو مع الزوجة ووكيل من الزوج أو مع وكيل الزوج ووكيل الزوجة .

فعلى الزوج وقد حالت ظروف دون حضوره لعقد القران شخصياً أن يوكل غيره فى عقد قرانه أو كيلاً رسمياً لو كيله وحينئذ يصح للوكيل أن يباشر عقد الزواج بالوكالة عن الزوج بعد أن يقدم صورة التوكيل للمأذون .

• وسأل سائل عن الحكم الشرعي في ملابس المرأة خارج بيتها ، ويقول ما هي حدود هذا الملبس وما يجوز أن يظهر من جسدها وما لا يظهر إذا كانت خارج بيتها ، وهل ملابس المرأة في هذه الأيام على اختلاف ضروبها يتفق بقليل أو كثير مع حكم الشرع ؟

الجواب : أمر الله سبحانه وتعالى المرأة المسلمة بأن ترتدى من الثياب ما يسترها ويصونها ويحفظ عليها كرامتها ، قال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلزَّوْجِ أَكِّ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَعْرَفْنَ فَلَ يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا .

وبين القرآن الكريم ما يجوز إظهاره من جسد المرأة وما لا يجوز : قال تعالى : « وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِمَخْرَمِهِنَّ عَلَىٰ جُجُوبِهِنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَاءَهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَىٰ الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ، وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ، وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، هذه هي الحدود البينة الواضحة التي حددها القرآن الكريم لما ترتديه المرأة المسلمة ، وما يجوز إظهاره من جسمها وما لا يجوز ، وغير ذلك مما نشاهده هذه الأيام يخالف الشريعة ولا يتفق مع تعاليم الإسلام .

• وسأل سائل عن حكم الزواج من زوجة لآخر كانت المحكمة قد نفت زواجها منه نظراً لعدم وجود عقد رسمي .

الجواب : الزواج عقد بين الرجل والمرأة يتم إذا توافرت أركانه وشرايط صحته وذلك بإيجاب وقبول شرعيين من الرجل والمرأة أو كليهما (١٣٢ - الزواج)

مع حضور شاهدين ، فإذا حصل ذلك ، وكانت المرأة عملاً للعقد وليس هناك مانع شرعى يمنع زواجها منه صح العقد وتم ، وترتبت عليه حقوق الزوجية ، ولا يصح زواجها من غيره إلا إذا طلقها ، وانقضت عدتها منه - وتوثيق العقد أمر تنظيمى قضائى حفظاً لحقوق الزوجين ومنعاً من التلاعب .

فإذا رفضت المحكمة دعوى الزوجية ، أو قررت عدم سماعها لعدم ثبوتها بعقد زواج رسمى أو بشهود أو للمعجز عن الإثبات لآى سبب فإن ذلك لا يحلها لرجل آخر لأنها ما زالت زوجة شرعية لزوجها الأول ، فلا يصح زواجها بالغير إلا بعد طلائها من الزوج الأول وانقضاء عدتها منه ، وحكم المحكمة برفض دعوى الزوجية للمعجز عن إثباتها أو بعدم سماعها لعدم تقديم مؤيد السماع لا ينفى ثبوت زواجها صحيحاً منه ولا يحلها لرجل آخر إلا بعد طلائها منه أو موته عنها وانقضاء عدتها .

● وسأل سائل يقول : تغيب أحد الجنود فى معركة ٥ يونية ١٩٦٧ ، ولا تعلم زوجته محل إقامته ولا تدرى أحمى هو أو ميت - فهل تعتبر مطلقة منه أو لا ؟ وما حكم زواجها من رجل آخر ؟ وما حكم عدتها ؟ هل تعتبر عدة وفاة أو طلاق ؟ وإذا تزوجت ورجع الزوج الأول فما حكم العقد الثانى .

الجواب : غياب الزوج عن زوجته فى جهة غير معلومة لا يؤثر على قيام الزوجية بينهما ، وهى زوجته إلى أن يعود ما لم يثبت أنه أوقع عليها طلاقاً خلال غيابها وانقضت عدتها من هذا الطلاق ، فى هذه الحالة تنفصم عرى الزوجية بينهما . أما إذا لم تعلم أنه طلقها فهى على عصمته لا يحل لها أن تتزوج بغيره فإن عقد الزواج لا ينفصم عراه إلا لوفاة أو بقضاء قاض أو بإيقاع طلاق من الزوج وانقضاء العدة فى الحالىين ، فإذا تزوجت زوجة الغائب الذى لم يطلقها أو لم يصدر حكم القاضى بطلاقها فالعقد باطل وزوجها

الغائب أحق بها من تزوجته . وإذا أوقع القاضى طلائها من زوجها الغائب وانقضت عدتها وتزوجت بغيره ثم عاد الغائب فسد زواج الزوجة من زوجها الثانى ويثبت النسب به ، وللغائب الذى حضر أن يعيدها إلى عصمته بالهقد السابق - والغائب فى معركة ٥ يونيه يعتبر مفقوداً وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢١ على أنه يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده ، وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة الحقيقة ، كما نصت المادة ٢٢ من القانون المذكور على أنه بعد الحكم بموت المفقود بالصفة الميينة بالمادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة ، وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم .

• وسأل سائل يقول : إن رجلاً تبنى ولداً لقيطاً من مستشفى الأطفال واشترى له عقاراً وسجله باسمه وتعهد للمستشفى هو وزوجته برعايته ومعاملته كذريته ، ومات هذا الرجل وأيس له أولاد من صلبه ، غير أن زوجته وهى عاقر - رفعت عليه قبل وفاته دعوى ثبوت هذا الولد إليه وحكمت لها المحكمة بما طلبت ، ويسأل إن كان هذا الطفل يرث فى هذا الرجل - وما نصيب زوجته إن كان هذا الولد يرث ؟ وما مقدار نصيب أولاد أخ الرجل الشقيق فى تركته المتوفى ؟

الجواب : مادام هذا الولد قد ثبتت بنوته لهذا الرجل بحكم نهائى من المحكمة فإنه يرثه شرعاً وقانوناً - بصفته ابناً له - ما لم يكن هناك مانع من موانع الميراث المنصوص عليها فى كتب الفقه وقانون المواريث - فإذا توفى الرجل ولم يترك سوى زوجته وابنه هذا وأولاد أخيه الشقيق فإن للزوجة ثمن التركة فرضاً ، والباقى لابنه تعصباً ، ولاشئ لأولاد الأخ ، والله أعلم .

• وسأل سائل عن مواطن اعتنق دين الإسلام بيننا والده وإخوته
ما زالوا على دين المسيحية ، فهل له حق في الميراث .
الجواب : لا ميراث بين المسلم وغير المسلم - بهذا أخذ قانون الموارث
الذى تدير عليه المحاكم المصرية فلاحق لمسلم في ميراث والده أو إخوته
المسيحيين .

[تم بحمد الله]

الفهرس

سنة تقديم الكتاب ٢

٥ مقدمة

الباب الأول

١١ مفهوم الزواج

١٢ نماذج وأساليب في نظم الزواج

١٧ ضرورة الزواج وحكمته

٢٠ أسباب الإضراب عن الزواج وعلاج ذلك

٢٤ وجهات نظر لمعالجة مشاكل عدم الزواج

٢١ حياة العزوبة

٢٥ زواج المتعة

٢٧ اختيار الزوجة

٤٠ حقوق الزوجية

٤٣ تعدد الزوجات

٤٨ زوجات الرسول صلوات الله وسلامه عليه

الباب الثاني

٥٥ النصوص القرآنية

٧٢ نصوص من الأحاديث النبوية

الباب الثالث

٨١ عقد الزواج وأركانه

٨٢ شروط الزواج

٨٤ من آداب الزواج وسننه

صفحة	
٨٦	المحرمات من النساء
٨٨	حكمة تحريم المحرمات
٩٠	تولى المرأة عقد الزواج
٩٢	الكفاءة في الزواج
٩٥	المهر
٩٩	النفقة
١٠١	الأسرة

الباب الرابع

الطلاق

١٠٧	التعريف بالطلاق
١١٣	حكمة تشريع الطلاق
١١٥	قيود حق الزوج في الطلاق
١١٧	العدة
١١٩	من يملك حق الطلاق
١٢١	الألفاظ التي يقع بها الطلاق
١٢٢	أقسام الطلاق
١٢٤	الإيلاء والخلع
١٢٦	الخلع
١٢٧	النفقة
١٣٠	الميراث
١٣٥	كلمة الختام في موضوع الطلاق

الباب الخامس

١٤٣	وصف عام لتكوين الاجسام
١٤٥	الإخصاب
١٥٠	الحيض وأسبابه وآثاره

صفحة	
١٥٤	الحمل والولادة
١٥٧	من وصايا الدين في آداب المباشرة
١٦٠	صورة حياة زوجية تروىها أم لابنتها

الباب السادس

١٦٧	قطوف متنوعة
١٩٧	الفهرس

كتب للزواف

- معجم الالفاظ والاعلام القرآنية ، طبعة جديدة ومنقحة ومزودة وفيها زيادات كثيرة وإضافات عديدة .
- الشهادة ، من أركان الإسلام ، — الصلاة ، من أركان الإسلام ،
- الصوم ، من أركان الإسلام ، — الزكاة ، من أركان الإسلام ،
- الحج ، من أركان الإسلام ، — الجهاد ، من أركان الإسلام ،
- الزواج وسننه — مع الله
- الله والأشواق الروحية
- المعارج القدسية ، خواطر قلب في عالم الحب ،
- الصلوات على النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
- سيرة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ،
- أضواء تاريخية على أسرة النبي صلى الله عليه وسلم وأهل البيت
- الأحاديث النبوية والمحدثون
- القرآن وإعجازه العلمي
- القرآن وإعجازه التشريعي
- الخلفاء الراشدين
- أئمة المذاهب الأربعة

تطلب جميعها من ملتزم طبعها ونشرها

دار الفكر العربي

٦ (١) شارع جواد حسنى بالقاهرة ت ٧٤٦٤٢٣ / ٧٥٠١٦٧ — ص . ب . ١٣٠

